السياسة الخارجية القطرية

تجاه بلدان الربيع العربي والقضية الفلسطينية

(2013-2011)

محمود سمير الرنتيسي



مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTER FOR STUDIES

السياسة الخارجية القطرية

تجاه بلدان الربيع العربي والقضية الفلسطينية

(2013-2011)

محمود سمير الرنتيسي


مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTER FOR STUDIES

الدار العربية للعلوم ناشرون ش.م.ل
Arab Scientific Publishers, Inc. SAL



الطبعة الأولى

1435 هـ - 2014 م

ردمك 978-614-01-1272-8



الدوحة - قطر

هواتف: 4930181 -4930183 -4930218 (+974)

فاكس: 4831346 (+974) - البريد الإلكتروني: E-mail: jcforstudies@aljazeera.net



عين التينة، شارع المفتي توفيق خالد، بناية الريم

هاتف: 786233 - 785108 - 785107 (1-961+)

ص. ب: 5574-13 شوران - بيروت 2050-1102 - لبنان

فاكس: 786230 (1-961+) - البريد الإلكتروني: asp@asp.com.lb

الموقع على شبكة الإنترنت: http://www.asp.com.lb

التنضيد وفرز الألوان: **أبجد غرافيكس**، بيروت - هاتف 785107 (9611+)

الطباعة: **مطابع الدار العربية للعلوم**، بيروت - هاتف 786233 (9611+)

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿... سُبْحَانَكَ لاَ عِلْمَ لَنَا إِلاَّ مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ﴾

[البقرة: 32]

الإهداء

إلى الشهداء والعظماء من أهلي ومن وطني

إلى الأبطال والثوار وكل مقاوم فطنِ

إلى أمي لها في القلب إجلالٌ

مكانتها أعز من الأرواح والآجال والثمنِ

إلى من بثني الآداب يرشدني

فحب أبي يرافقني على الزمنِ

إلى شريكة عمري زوجتي سكني

إلى آية ونسمتها وما أدراك ما فيها من المننِ

إلى إخوتي وأحبتي ومدرسي أهدي

نشيد الحب والتقدير من فَننٍ إلى فننِ.

المحتويات

تمهيد 13

مقدمة.. 17

الفصل الأول: مقومات السياسة الخارجية القطرية.. 21

مرتكزات السياسة الخارجية القطرية.. 25

أ- المرتكز التاريخي.. 25

ب- مرتكز الجغرافيا السياسية 27

ج- المرتكز البشري.. 28

د- المرتكز السياسي 28

هـ- المرتكز الاقتصادي 32

و- المرتكز العسكري.. 36

ز- المرتكز الإعلامي.. 36

أهداف السياسة الخارجية القطرية 40

أ- الحفاظ على قطر من المهددات الأمنية.. 40

ب- تحقيق المكانة الإقليمية والدولية.. 41

ج- استثمار موارد البلاد وتوفير الموارد التي تحتاجها.. 41

د- العمل على تعويض الخلل السكاني.. 42

أدوات السياسة الخارجية القطرية 43

أ- الدبلوماسية الرسمية 43

ب- الدبلوماسية العامة.. 44

ج- الاستثمارات والمساعدات الخارجية.. 45

د- الدخول في أحلاف وتكتلات 45

هـ- الأدوات العسكرية.. 46

سمات السياسة الخارجية القطرية.. 47

أ- المستوى المرتفع من الانخراط في الشؤون الدولية.. 47

ب- القدرة العالية على استثمار المقدرات الاقتصادية لتحقيق مكاسب سياسية 48
ج- اعتماد دبلوماسية الوساطة.. 49
د- سياسة خارجية قطرية أكثر استقلالاً عن دول مجلس التعاون الخليجي 52
هـ- تأثر السياسة الخارجية القطرية بالتصورات والدوافع الشخصية للقيادة القطرية....... 54
و- دعم قطر للإسلاميين في مواقف متعددة.................................. 54
ز- الاهتمام الواسع بالإعلام لتحقيق أهداف السياسة الخارجية 56
ح- الانحياز إلى القضايا القومية العربية دون إثارة مشكلات 57
ط- غلبة الطابع البراغماتي في السياسة الخارجية القطرية.......................... 57
ك- السبق والجرأة واستغلال الفرص.. 58
ل- التأكيد على المبادئ الدولية والقانون الدولي والقيم الأخلاقية.................... 59

الفصل الثاني: السياسة الخارجية القطرية تجاه بلدان الربيع العربي في شمال إفريقيا 61
السياسة الخارجية القطرية تجاه تونس.. 64
أ- لمحة عن الثورة التونسية.. 64
ب- العلاقات قبل الثورة 65
السياسة القطرية تجاه الثورة التونسية.. 67
أ- البعد السياسي.. 67
ب- البعد الاقتصادي.. 71
ج- البعد الإعلامي.. 72
د- البعد العسكري... 74
السياسة الخارجية القطرية تجاه مصر.. 77
أ- أهمية مصر بالنسبة لقطر 77
ب- العلاقات المصرية-القطرية قبل الثورة.. 77
السياسة الخارجية القطرية تجاه الثورة المصرية... 80
أ- لمحة عن الثورة المصرية.. 80
ب- أبعاد السياسة الخارجية القطرية... 81
ج- مستقبل العلاقات القطرية-المصرية.. 91
السياسة الخارجية القطرية تجاه ليبيا 92
أ- العلاقات القطرية-الليبية قبل الثورة الليبية 93
ب- الثورة الليبية 93

السياسة الخارجية القطرية تجاه الثورة الليبية 94
أ- البُعد السياسي.. 94
ب- البعد الاقتصادي 97
ج- البعد الإعلامي 99
د- البعد العسكري... 101

الفصل الثالث: السياسة الخارجية القطرية تجاه بلدان الربيع العربي في المشرق 107
السياسة الخارجية القطرية تجاه اليمن.. 109
أ- السياسة القطرية تجاه اليمن قبل الثورة.................................... 109
ب- السياسة الخارجية القطرية تجاه ثورة اليمن.................................. 112
السياسة الخارجية القطرية تجاه البحرين 117
السياسة الخارجية القطرية تجاه الثورة في البحرين................................ 117
السياسة الخارجية القطرية تجاه الثورة السورية.................................... 121
أ- العلاقات القطرية-السورية قبل الثورة... 121
ب- السياسة القطرية تجاه الثورة السورية... 123

الفصل الرابع: السياسة الخارجية القطرية تجاه القضية الفلسطينية.......................133
السياسة الخارجية القطرية تجاه القضية الفلسطينية قبل الربيع العربي 135
أ- تطور الموقف القطري من عملية التسوية السلمية.................................. 136
ب- قطر والانتفاضة الفلسطينية عام 2000.. 137
ج- قطر والانتخابات الفلسطينية 2006... 138
د- الحرب على غزة 2009/2008... 139
هـ- العلاقات مع إسرائيل.. 140
السياسة الخارجية القطرية تجاه القضية الفلسطينية في ظل الربيع العربي 141
أ- المصالحة الفلسطينية... 142
ب- زيارة الأمير الوالد حمد بن خليفة إلى غزة...................................... 143
ج- احتواء حركة حماس 146
د- الحرب على غزة 2012 148
هـ- قطر وإعلان الدولة في الأمم المتحدة... 149
و- قطر والمبادرة العربية للسلام بعد الربيع العربي 150

ز– البعد الاقتصادي.. 152
ح– البعد الإعلامي.. 153
خاتمة.. 159
النتائج والتوصيات.. 161
المراجع.. 167

تمهيد

تختلف مواقع الدول وأدوارها على خشبة المسرح الدولي باختلاف مقوماتها وظروفها، كما تتعدد أشكال سلوكها من مرحلة لأخرى، وتكون للدولة سمات معينة وسمعة خاصة إذا استطاعت أن تحدث تأثيرًا كبيرًا في محيطها الإقليمي والدولي في أكثر من مجال، لاسيما إن وقع هذا التأثير في مرحلة مهمة وحساسة لها ما بعدها، وبغض النظر عن اتجاه التأثير سلبًا أو إيجابًا فإن سياسات هذه الدول المؤثرة تستحق الدراسة والبحث للاستفادة وأخذ العبر، وللاطلاع على جوانب مهمة من سياستها ودوافعها وأهدافها ووسائلها في محاولة لفهم ملامح المرحلة التي تحمل هي أيضًا ملفات في غاية الأهمية.

ومما يلفت الانتباه أن تسجل السياسة الخارجية لدولة ما حراكًا نشطًا في أكثر من قضية في نفس الوقت وتجاه عدة دول أخرى، وفي عالم يسعى الكل فيه لتحقيق مصالحه بوسائل مختلفة ومتفاوتة ما بين صلبة وناعمة فإن مقياس قوة الدولة يمكن تعرّفه من خلال تأثير سياستها الخارجية في محيطها على الأقل، وقدرتها على إدراك الواقع الدولي ومرونتها بحيث لا تكون متشنجة أمام تحولاته وتغييراته المتتابعة.

ويمكن للمتابع لأحداث المشرق العربي أن ينتبه إلى ما أحدثته شعوب المنطقة من تغيير في طريقة التعامل بين الشعوب والأنظمة عندما انطلقت موجة تغييرية سلمية من تونس وتحركت باتجاه مصر وليبيا، تبعها حراك وتظاهرات في اليمن وسوريا والبحرين، في وقت كانت الأنظمة في أكثر من بلد عربي قد مارست الظلم والقهر لشعوبها ولم تقم بأية إصلاحات حقيقية من أجل تخفيف معاناتها؛ فانطلقت التظاهرات على اختلاف شعاراتها ووسائلها، فهرب زين العابدين بن علي من تونس وتنحى حسني مبارك وقُتِل معمر القذافي وما زالت

الثورة مستمرة في سوريا، كانت هذه الأحداث مفاجئة في بداياتها، خصوصًا في تونس ومصر، وتوقف كثير من دول العالم وقتًا طويلاً قبل أن يعلن مواقفه تجاه هذه التغيرات أو الثورات التي أصبحت فيما بعد ربيعًا عربيًا، من شأنه أن يغير موازين القوى وقواعد اللعبة بالنسبة لدول كثيرة ويحدث تبدلات إلى النقيض في التحالفات الدولية.

وأمام الربيع العربي الذي جاء ليغير وجه المنطقة ويبشر شعوبها بالتغيير للأحسن، سجّل متابعون ومحللون وأكاديميون اعترافهم بأن التغيير جاء مفاجئًا في شكله وطبيعته وإن كان البعض قد توقع حدوث تظاهرات ومطالبات قد تتصاعد وتتمدد، لكن التغيير الذي حدث لم يكن متوقعًا في شكله الذي حصل وفق أغلب المتابعين الذين لم يتوقعوا أيضًا ملامح المرحلة القادمة نظرًا لصعوبات قائمة وتشبث الأنظمة السابقة بالحكم مع التفاوت في قوة هذا التشبث من بلد لآخر. لكن المتفق عليه كان هو غياب تأثير دول محورية في منطقة المشرق عن ساحة التأثير قبيل مرحلة الربيع العربي، مثل: مصر والسعودية والعراق وسوريا مما أحدث فراغًا كبيرًا في الوقت الذي لم تقم جامعة الدول العربية بما يرقى لطموحات وآمال شعوب المنطقة.

وبالرجوع إلى الوراء خطوة أو خطوتين؛ فقد شهدت المنطقة دائمًا تغييرات سلبية؛ إذ كان احتلال العراق في 2003، والعدوان الإسرائيلي على لبنان وغزة في 2006 و2008، وتقسيم السودان في 2009، والاقتتال في اليمن، والانقسام الفلسطيني، والخلافات العربية في جلسات القمم العربية التي لم تكن في أغلبها إلا مخيبة للآمال والتوقعات، هذا عدا معدلات الفقر والبطالة والتراجع في أكثر من مجال، ولجوء الأنظمة للمعالجة الأمنية لكافة مشاكلها.

خلال هذه الفترة كانت السياسات العربية ضعيفة والأوضاع التي تعيشها صعبة، غير أن هذه الفترة شهدت تميزًا لسياسة خارجية نشطة تحركت كوسيط لإنهاء الخلاف بين الفرقاء في السودان، وفي لبنان، واليمن، وأنجزت مصالحة بين فتح وحماس، وكان لها جهود كبيرة، ونجحت في توسيع استثماراتها وتحسين معدلاتها الاقتصادية، ورفع مستوى الدخل القومي ودخل الفرد، كانت هذه هي

السياسة الخارجية لدولة قطر التي تميزت إعلاميًا بقناتها الفضائية الجزيرة، بل نافست حتى في المجالات الرياضية لتحظى بتنظيم كأس العالم لكرة القدم في الدوحة. ومن زاوية أخرى تميزت قطر بعلاقاتها مع الولايات المتحدة الأميركية وإيران وإسرائيل التي كان بينهما علاقات تجارية، وكان لقطر مساهمات في عملية التسوية بين الإسرائيليين والفلسطينيين، إلا أن هذه العلاقة قد انقطعت خلال العدوان الإسرائيلي على غزة في بداية 2009. وأمام نشاط السياسة الخارجية القطرية التي كان يقودها في ذلك الوقت الأمير الوالد الشيخ حمد بن خليفة ووزير خارجيته السابق حمد بن جاسم تباينت الآراء حول هذه السياسة بين الإشادة والاتهام وبين المدح والتشكيك؛ فقد كان البعض لا يتفهم نشاط قطر السياسي الكبير مع بِنيتها الجغرافية والديمغرافية الصغيرة، ووُضعت لذلك تفسيرات متعددة كان منها الطموح وتحقيق الإرادة الوطنية ومنها ما يدخل في تنفيذ الأجندات الخارجية، وتحقيق المصالح القومية.

وفي وقت كانت السياسة الخارجية القطرية تسير باتجاه صاعد في المنطقة، حدثت الهبّات الشعبية والثورات العربية التي انطلقت في شمال إفريقيا ليلحقها المشرق، وازداد تميز السياسة الخارجية القطرية إزاء هذه المرحلة في ظل الفراغ العربي الكبير لتعمل السياسة القطرية بكل طاقتها الدبلوماسية والإعلامية والاقتصادية بل والعسكرية كما حدث في ليبيا على سبيل المثال، وتغيرت بعض سمات السياسة الخارجية القطرية، وتلقت قطر المديح والثناء كما ناصبها آخرون العداء لدورها الذي ساندت فيه الثورات الشعبية في شمال إفريقيا والمشرق.

لا يزال هذا الموضوع من الموضوعات المتحركة، الذي تتفاعل أحداثه في بوتقة التغيير بين الشد والجذب؛ حيث تسعى هذه الدراسة مستخدمة أدوات البحث العلمي للتعرف على طبيعة دور السياسة الخارجية القطرية تجاه بلدان الربيع العربي خلال الفترة بين عامي 2011 و2013، وللتعرف على أهداف السياسة الخارجية القطرية وأدواتها وسماتها تجاه البلدان التي حدثت فيها الثورات.

لا يمكن للباحث أن يغفل عن تناول انعكاسات هذه السياسة على القضية المحورية والمركزية في العالمين العربي والإسلامي: "القضية الفلسطينية" التي تقع

في مركز التأثير في كل المراحل التي يعيشها المحيط العربي والإسلامي، والتي عانى خلالها الشعب الفلسطيني كل أنواع القهر والإذلال كما عانت الشعوب العربية.

تواجه المنطقة تحديات كبيرة أمام تطلعات شعوبها إلى الحرية والكرامة، وإن أولويات السياسة الخارجية للبلدان العربية ينبغي أن تُبنى على أساس دعم تطلعات الشعوب في الحرية والكرامة والسعي لترسيخ مبادئ الوحدة والترابط ونبذ الفرقة والانقسام.

مقدمة

يعيش العالم اليوم وفق نظام يجمع الدول والمنظمات الدولية والشركات وحركات التحرر والمؤسسات؛ حيث يُعتبر الناظم الذي يجمع هذه المكونات هو سعي الجميع لتحقيق أهدافه، والحفاظ على مصالحه، من حيث تحقيق السيادة وحماية الأمن القومي ونسج علاقات جيدة وتطوير المستوى الاقتصادي، وغيرها من الأهداف التي من أجلها تُبنى السياسات وتنفذ الخطط والاستراتيجيات.

وتبقى الدولة إحدى أهم هذه الفواعل على الساحة الدولية نظرًا لما تمتلكه من مبدأ السيادة، وما تحوزه من الإمكانات المادية والعسكرية، وإن من أهم ما تحقق به الدولة أهدافها -خاصة في ظل العولمة وثورة المعلومات والاتصالات- هو السياسة الخارجية التي تصدر عن السلطة السياسية في داخل الدولة، أو عن الوحدة القرارية التي تأتي في قمة الهرم السياسي فيها.

كما تعبّر السياسة الخارجية عن مجمل توجهات الدولة تجاه الدول والفواعل الأخرى، والعامل الأعلى المؤثر فيها دائمًا هو مصلحة الدولة، ويتضح أيضًا أن السياسة الخارجية هي الخطط والأعمال والمنهج الذي تتبعه الدولة في علاقاتها السياسية والاقتصادية والاستراتيجية مع الدول الأخرى.

ولا يخفى على المتابعين أن العالم العربي شهد في نهاية العام 2010، ومطلع العام 2011 ثورات شعبية انطلقت من تونس وليبيا ومصر واليمن وسوريا، واصطُلح عليها باسم ثورات الربيع العربي كمرحلة فاصلة ثارت فيها الشعوب على حكامها واصفة إياهم بالظلم والطغيان، فكان ضروريًا أمام هذه التغيرات المهمة والتحولات البارزة، وما ذكرنا عن دور السياسة الخارجية في تحقيق مصالح الدول أن تحظى السياسة تجاه هذه الثورات -التي ما زال معظم تفاعلاتها لم ينته بعد- بالدراسة المعمقة، والبحث المستفيض للوقوف على توجهاتها وتأثيراتها

ونشاطاتها المختلفة خاصة في موضوع التأثير في شكل النظام السياسي الجديد في بلدان الربيع العربي، ودعم القائمين على هذه الثورات.

يمكن لمتابع السياسات الخارجية العربية -في ظل غياب كبير للدول الكبرى وخاصة مصر عن التأثير في مجريات الأحداث- أن يلحظ بوضوح الدور المتزايد والمؤثر الذي لعبته -وما زالت تؤديه- دولة قطر على المستويين الإقليمي والدولي تجاه الثورات العربية والطريقة التي رسمت بها قطر سياستها الخارجية في ضوء رغبتها في تحقيق المكانة الإقليمية والدولية وانتهاجها لسياسة خارجية جمعت بين عدد من المتناقضات بصورة واضحة، وحفاظها على شبكة تحالفات معقدة جعلتها بين دائرتي الإعجاب والاتهام خاصة فيما يتعلق بالربيع العربي. ولقد تضاعف حضور قطر في الشأن العربي، وأصبحت موجودة في كل مناسبة تقريبًا.

كانت سنة 2011 سنة استثنائية للسياسة الخارجية القطرية حيث لعبت قطر أدوارًا مميزة تجاه الثورات التي وقع بعضها في أوقات متزامنة في أكثر من بلد عربي، مثل: تونس ومصر وليبيا، وتحركت السياسة الخارجية بأدوات متعددة موظفة المال والعلاقات الدبلوماسية والإعلام المتمثل في قناة الجزيرة من أجل تحقيق مصالحها.

لم تغفل السياسة الخارجية القطرية القضية الفلسطينية انطلاقًا من أهميتها ومركزيتها وتأثيرها وتأثرها بمجريات الأحداث في المنطقة، إضافة إلى التوجه القائل بأن الظلم الذي تعرض له الشعب الفلسطيني، وما جرى في غزة من مقاومة للعدوان الإسرائيلي عليها، وتعثر عملية التسوية بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل يشبه بصورة أو بأخرى ما تعرضت له الشعوب العربية التي رأت كيف واجه الشعب الفلسطيني كل أشكال الظلم التي مارسها الاحتلال الإسرائيلي؛ مما جعل من المناسب دراسة الدور القطري في القضية الفلسطينية خلال فترة انطلاق الربيع العربي واستمرار التفاعل القطري مع ملفات القضية الفلسطينية المتعددة، مثل عملية التسوية والحصار والمصالحة وإعادة الإعمار وغيرها.

وأمام حقيقة مفادها أن قطر أكثر دولة عربية مثيرة للجدل على المستوى السياسي، وتكثر حولها الآراء والمواقف والتحليلات، والأسئلة بشأن دورها على

الساحة العربية؛ إذ يصعب أن يجد المرء إجابة شافية ونهائية، وما قد يظنه سمة قطر السياسية، لا يلبث أن يتبدل بظن آخر وذلك تبعًا لموقف سياسي جديد يصدر عن الإمارة؛ فإن الدراسة تحاول الإجابة عن سؤال يتمثل في معرفة الدور الذي لعبته قطر تجاه دول الربيع العربي والقضية الفلسطينية خلال الفترة من 2011 إلى 2013، وتحديد أهداف السياسة الخارجية القطرية وأدواتها ومرتكزاتها. وتفترض الدراسة أن قطر هدفت من وراء ذلك أن تحقق طموحاتها في ريادة عربية وإقليمية على مستوى الخليج والمشرق العربي، وأن سياسة قطر قامت على إدراك لموازين القوى الدولية حيث اعتمدت بشكل كبير على أدوات القوة الناعمة، مثل الإعلام وأدوات دبلوماسية متنوعة.

اعتمدت الدراسة على كم كبير من الدراسات والمقالات والتحليلات للخبراء والباحثين في العلاقات الدولية بالرغم من صعوبة الحصول على مراجع حديثة لندرة الدراسات والكتب التي تناولت هذا الموضوع لحداثته واستمرار تفاعلاته، وعلى حد علم الباحث فإن أول كتاب علمي صدر عن سياسة قطر كان قد نشر في مارس/آذار 2013 في فرنسا وباللغة الفرنسية، وقد تناول الدور القطري تجاه الربيع العربي مع مواضيع أخرى، مثل السياسة الداخلية لقطر، وتزايد المشاريع الاستثمارية القطرية في فرنسا، وقد اتبعت الدراسة أكثر من منهج؛ حيث استخدمت المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج المقارن ومنهج تحليل المضمون.

تاريخيًا، تعاقب على حكم قطر منذ استقلالها عام 1971 عدة أمراء من عائلة آل ثاني، ولم تبرز السياسة الخارجية القطرية بشكل واضح وملحوظ في القضايا الرئيسية للمنطقة إلا بعد عام 1995 عندما تولى الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني الحكم، وقُبَيْل الثورات العربية في نهاية 2010 وخلالها برز الدور القطري بشكل كبير؛ لذا فإن الدراسة ركزت على السياسة الخارجية القطرية تجاه الثورات العربية التي حدثت في شمال إفريقيا في كل من تونس ومصر وليبيا، وكذلك تجاه الثورات العربية التي حدثت في المشرق في كل من اليمن والبحرين وسوريا، إضافة للقضية الفلسطينية عبر الأبعاد السياسية والاقتصادية والإعلامية، لمعرفة مرتكزات السياسة

الخارجية القطرية وطبيعة الدور القطري وأهدافه وأدواته والتحديات التي يفرضها الربيع العربـــي عليه.

يعتبر الدور القطري في مرحلة مهمة وخطيرة كالربيع العربـــي مهمًا جـــدًا؛ حيث إن الربيع العربـــي الذي يعبّر عن إرادة الشعوب إن قُدّر له النجاح ســيغير خارطة العلاقات والتوازنات في المنطقة العربية وخاصة فيمـــا يتعلـــق بالقضـــية الفلسطينية.

ولا يفوتني هنا أن أسجل شكري وعرفاني لكل من قدّم لي يـــد المســـاعدة وأفادني بعلمه وتوجيهه، ومنحني حيزًا من وقته؛ فالحر من راعى وداد لحظة وانتمى لمن أفاده لفظة؛ فأخص بالشكر أستاذي الفاضل المشرف الدكتور وليـــد حســـن المدلل الذي منحني من علمه وتجربته ووقته، ولا أنسى أساتذتي في أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا، وجميع من أجريت معهم مقابلات شخصية قـــدموا لي فيها معلومات قيمة وفوائد مهمة.

الفصل الأول

مقومات السياسة الخارجية القطرية

يُعرِّف المختصون السياسة الخارجية من أكثر من منظور، فقد عُرِّفت من حيث الأهداف والسياسات والمصالح الوطنية والتخطيط والسلوكيات والأنشطة والأدوار والمدخلات وأساليب حل المشكلات، إضافة إلى ارتباط السياسة الخارجية بالدول وغيرها من المنظمات الدولية؛ لذا فإنه يصعب الوقوف على تعريف موحد لظاهرة السياسة الخارجية بسبب تعقيداتها وتغير ظروفها وتشابك أبعادها.

ويحدد البعض السياسة الخارجية بـ "العمل على إيجاد التوازن بين الالتزام الخارجي لدولة ما والقوة التي تلزم لتنفيذ هذا الالتزام"، وتُعرَّف أيضًا بأنها "مجموعة الأعمال التي يقوم بها جهاز متخصص لدولة ما لتسيير علاقاتها مع دول وأطراف دولية أخرى"، كما يعتبرها آخرون "مجموعة عمليات تنظم نشاطات الدول وسلوكياتها تجاه الدول الأخرى والمؤسسات التابعة لسيادتها وعلاقاتها مع غيرها من الدول على كلا الصعيدين: الإقليمي والعالمي لتحقيق مصالحها وأهدافها الوطنية وحماية أمنها"[1].

ويُعرِّف مازن الرمضاني السياسة الخارجية بـ "السلوك السياسي الخارجي الهادف والمؤثر لصانع القرار"، ويقدم تعريفًا آخر يركّز على عنصري التخطيط والمصلحة الوطنية "فالسياسة الخارجية هي منهاج مخطط للعمل يطوره صانع القرار في الدولة تجاه الدول أو الوحدات الدولية الأخرى بهدف تحقيق أهداف محددة في إطار المصلحة الوطنية"[2]، والسياسة الخارجية ليست تعبيرًا محددًا عن مصالح الدولة أو مفاهيم الحقيقة الدولية، بل هي مزيج من مصالح وتصورات عدة قد تكون مترابطة أو قد لا تكون، وفي الحقيقة فإن جزءًا كبيرًا من السياسة يعكس وقائع تخرج عن دائرة سيطرة صنع القرار.

---

1 عبد الرحمن بن حارب، السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة (الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 1999)، 20-21.

2 مازن الرمضاني، السياسة الخارجية (بغداد، دار الحكمة، 1999)، 26.

وتتألف السياسة الخارجية من عدد غير محدود تقريبًا من الافتراضات التي تعكس الشكوك الواقعة ضمن البيئة الدولية، ولعل أخطرها رفض تقبل حقيقة الظروف المتغيرة أو عدم القدرة على التعامل مع الأوضاع الجديدة[1].

ويتضح وفقًا لأكاديميين آخرين أن السياسة الخارجية "هي السلوك السياسي الخارجي لصانعي القرار، والذي يُعبِّر عن إرادة دولتهم ومصالحها تجاه غيرها من الوحدات السياسية أو الدول خلال فترة زمنية معينة ولتحقيق أهداف محددة"[2].

ويتبدى من خلال التعريفات السابقة أن السياسة الخارجية تمركزت حول مجموعة العمليات التي تنظم السلوك السياسي الخارجي للدولة تجاه الدول أو الوحدات الأخرى لتحقيق أهداف محددة خلال فترة زمنية معينة وفق منهاج مخطط يقوم بتطويره صانع القرار في الدولة.

وتخضع السياسات الخارجية في مختلف الدول وفقًا لما سبق من تعريفات لعدة عوامل وعناصر متشابكة ومتداخلة تعد بمثابة المرتكزات التي تقوم عليها هذه السياسة، وتتنوع المرتكزات بتنوع الدول والأزمنة والظروف البيئية وتتأثر بالتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية التي تستلزم من الدولة المعنية اتخاذ فعل مناسب لمواجهتها والتعامل معها.

والجدير بالذكر أن معظم المختصين في القضايا السياسية يتفقون على رأي شبه موحد حول ماهية هذه المرتكزات والعوامل التي يمكن تصنيفها إلى ما يلي:

1- العوامل الطبيعية الدائمة نسبيًا، وتتضمن الحيز الجغرافي والموارد الطبيعية.

2- العوامل المادية المتغيرة، مثل: المؤسسات الاقتصادية والعسكرية والعوامل العلمية والتقنية.

1 روبرت كانتور، السياسة الدولية المعاصرة، ترجمة أحمد ظاهر (عمان، مركز الكتب الأردني، 1989)، 409.

2 ثامر الخزرجي، العلاقات السياسية الدولية واستراتيجية إدارة الأزمات (عمان، دار مجدلاوي للنشر، 2009)، 62.

3- العوامل البشرية والحضارية والثقافية والاجتماعية، وتشمل السكان والتراث الحضاري والرأي العام والأيديولوجية والإعلام ومشاعر الوحدة الوطنية والشعور القومي دون إغفال صانعي السياسة الخارجية (القيادة السياسية)[1].

ويضيف حسن علي الإبراهيم أن العناصر المتمثلة في بقاء الدولة ووجودها المادي، وهويتها الوطنية، وأمنها تعد من أهم مرتكزات السياسة الخارجية في ظل وضع دولي، يتميز بالفوضى والضغوط المختلفة، علمًا بأن مفاهيم هذه العناصر تتضمن أبعادًا عسكرية، واقتصادية، وسياسية، واجتماعية[2]. ويمكن التعرف على مقومات السياسة الخارجية القطرية من خلال مناقشة المرتكزات والسمات التي تميزها، ورصد أهدافها وأدواتها.

مرتكزات السياسة الخارجية القطرية

تستند السياسة الخارجية القطرية إلى عدة مرتكزات أساسية يمكن تصنيفها كالآتي:

أ- المرتكز التاريخي

تأثرت قطر في تكوين بنائها التاريخي بمرحلتين: الأولى تتعلق بمرحلة السيادة العثمانية رغم أنها كانت سيادة اسمية وانتهت في عام 1914، والثانية تتعلق بالحماية البريطانية التي بدأت بصورة غير رسمية خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، وأصبحت رسمية بعد رحيل الأتراك خلال الحرب العالمية الأولى، وانتهت بإعلان الاستقلال لدولة قطر عام 1971[3]. ويُذكر أنه خلال الفترة من 1850

1 بن حارب، السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة، 24.

2 حسن علي الإبراهيم، الدول الصغيرة والنظام الدولي (بيروت، مؤسسة الأبحاث العربية، 1982)، 98-99.

3 عبد العزيز بن محمد آل ثاني، السياسة الخارجية القطرية 1995-2005 (الدوحة، دار الشرق، 2005)، 16-19.

حتى 2013 تعاقب على حكم شبه الجزيرة القطرية عدّة شيوخ من عائلة آل ثاني كان آخرهم الشيخ تميم بن حمد بن خليفة آل ثاني الذي استلم الحكم من والده الشيخ حمد بن خليفة في 2013. وتشكّلت السياسة الخارجية القطرية بصورة مختلفة بعد ذلك لتصبح أكثر مشاركة ونشاطًا في القضايا الرئيسية في المنطقة[1].

ولأجل حماية أمنها وقّعت قطر اتفاق الدفاع مع الولايات المتحدة عام 1991، واحتضنت أكبر قاعدة عسكرية أميركية في المنطقة. بعد ذلك واجهت قطر بعض المشاكل الصغيرة مع جارتها البحرين، وكذلك مع الجارة الأكبر السعودية، وأسفر النزاع الحدودي مع السعودية في الفترة بين 1992 و1994 عن توقيع اتفاق ترسيم الحدود في عام 2001. ومنذ ذلك الحين حافظت قطر على علاقات طيبة مع السعودية، وحرصت بشكل كبير على عدم توتير علاقاتها مع أيٍّ من دول الجوار[2]. ويُذكر أن قطر لم يسجل لها في السابق أدوار محورية في تاريخ القضايا العربية الكبرى حيث يرى البعض أن بدايات ظهور قطر على الخريطة الإقليمية والدولية يتمثل في الدور الإقليمي الذي أوجدته قطر عبر استضافتها لجملة من الفعاليات التي رافقت إطلاق قناة الجزيرة خصوصًا عقد المؤتمر الاقتصادي الآسيوي-الإفريقي في الدوحة عام 1997[3]؛ مما يجعل بعض المحللين يستغربون الدور الحالي لقطر الذي لم تكن تمارسه من قبل، ويُرجعون بروز الدور السياسي القطري إلى وجود فراغ نتيجة غياب القوى الإقليمية، مثل: مصر والسعودية والعراق.

---

1 أثير عبد الواحد، "دور السياسة الخارجية القطرية في ظل الأزمات العربية والإقليمية"، دراسات دولية، العدد 43 (2010)، 119.

2 Timur Akhmeto, “Explaining Qatar's foreign policy”. http://www.opendemocracy.net/timur-akhmetov/explaining-qatars-foreign-policy-0

3 محمد أبو الرب، الجزيرة وقطر: خطابات السياسة وسياسات الخطاب (القدس، دار أبوغوش للنشر، 2010)، 63.

ب- مرتكز الجغرافيا السياسية

- الموقع الجغرافي:

ترجع أهمية موقع قطر لوقوعها في منتصف الساحل الغربي للخليج العربي، وهي عبارة عن شبه جزيرة يمتد داخل المياه على مساحة 11437 كيلو مترًا مربعًا، وتعد أكبر منطقة يابسة تخترق الخليج العربي من منتصفه مما يمكّنها من إحكام السيطرة على تأمين الملاحة في الخليج وتقديم المعونات الحربية اللازمة للأساطيل البحرية والناقلات العملاقة داخل الخليج؛ مما جعل موقعها موضعًا للتنافس بين فرنسا وبريطانيا خلال اتفاقية سايكس بيكو، ويمتد شبه الجزيرة القطرية على مسافة 160 كيلومترًا شمال-جنوب، و80 كيلومترًا شرق-غرب في أوسع جزء منها، وتتصل قطر برًا بالمملكة العربية السعودية بحدود برية طولها 60 كيلومترًا، وتجاور كلاً من الإمارات والبحرين وإيران[1].

- النفط والغاز الطبيعي:

اكتُشف النفط لأول مرة في قطر في أكتوبر/تشرين الأول 1938 عندما عُثر على الخام على عمق 2500 قدم، ويوجد في قطر عدة حقول نفطية برية وبحرية. وفي قطر لم يلعب الموقع البحري فقط الدور الاستراتيجي، بل أضفى النفط والغاز أهمية خاصة على موقع قطر على المستوى الإقليمي والدولي[2]، ويؤثر الغاز بشكل خاص في سياسة قطر الخارجية حيث تتمتع قطر باحتياطيات مؤكدة من الغاز الطبيعي تبلغ 896 تريليون قدم مكعب، تمثل نحو 14% من الاحتياطي العالمي، وهذا الاحتياطي هو في الحقل الشمالي المغمور تحت المياه، وهو حقل ضخم تعادل مساحته بالتقريب مساحة كل قطر على اليابسة (11.437 كيلومترًا مربعًا)[3].

---

1 نواف التميمي، الدبلوماسية العامة وتكوين السمة الوطنية: النظرية والتطبيق على نموذج قطر (بيروت، مركز الجزيرة للدراسات والدار العربية للعلوم ناشرون، 2012)، 61.

2 محمد الدليمي، "نظرة على قطاع النفط الخام في قطر" (ورقة عمل غير منشورة 10 يونيو/حزيران 2012)، 2.

3 السر أحمد، "الغاز يرسم صورة قطر السياسية". http://arabi.assafir.com/Article.asp?aid=596&refsite=assafir&reftype=leftmenu&refzone=switcher

ويمكن أن يشكّل العنصر الجيوبوليتيكي أساسًا قويًا لقطر التي تتمتع بمستوى معيشي مرتفع، وتحتكم إلى سلطات إدارية حديثة، وقد يكون مصدر قلق لقطر من خلال موقعها بين السعودية وإيران؛ وهو ما يعني إمكانية وقوعها ضحية للتنافس على الجغرافيا السياسية في المنطقة[1].

ومن الواضح أنه لا يمكن إغفال العوامل الجغرافية لقطر كالمساحة والموقع وعدد السكان، لكن يبدو أن قطر تحاول أن تتغلب على واقعها الجيوبوليتيكي خاصة مع اقتصاد قوي وإمكانات مادية وفيرة.

ج- المرتكز البشري

تلعب القوة البشرية دورًا كبيرًا في تقييم القوة القومية للدولة، وقد بلغ عدد سكان قطر حتى 31 مارس/آذار 2014 حسب موقع جهاز الإحصاء القطري: 2.144.101 نسمة، معظمهم من الوافدين. وتبلغ نسبة الحضر 100%[2]، ويُقدّر عدد من يحملون جواز السفر القطري بـ 250 ألف مواطن تقريبًا. وقد استمد الهيكل السكاني القطري مقوماته بالأساس من هجرة قبلية رئيسية؛ حيث يمكن القول بأن نصف سكان قطر من غير مواطنيها في الأصل، ويمثل الوافدون نسيجًا غير متجانس من العرب والآسيويين والأفارقة وعدد من الأوروبيين، مع تواضع مساهمة العنصر الوطني في الدخل القومي[3].

د- المرتكز السياسي

ترتكز دولة قطر في ممارساتها السياسية على عدد من الاستراتيجيات السياسية، مثل: استراتيجية حُسن الجوار، واستراتيجية التحالفات الإقليمية

1 التميمي، الدبلوماسية العامة وتكوين السمة الوطنية: النظرية والتطبيق على نموذج قطر، 16.

2 موقع جهاز الإحصاء القطري.
http://www.qsa.gov.qa/ar/PopulationStructure.htm

3 Khaled Hroub, "Qatar and the Arab Spring".
http://www.lb.boell.org/web/113-1159.html

والدولية، واستراتيجية تكوين سمة وطنية لبناء مكانة فريدة، ويُعتقد أن السبب يرجع إلى عدة عوامل منها مخاوف قطر الأمنية، فيما يبقى الطموح الوطني لقطر دافعًا أساسيًا نحو سعيها لبناء مكانة دولية فريدة[1].

تضاف الإصلاحات السياسية التي حققتها قطر داخليًا، وسعيها إلى بناء دولة ديمقراطية عصرية إلى المرتكزات السابقة؛ فقد نفّذت قطر على وجه الخصوص عددًا من الخطوات الإصلاحية مثل إطلاق حرية الإعلام ومشاركة المرأة، كما صادق الأمير الوالد الشيخ حمد بن خليفة في الثامن من يونيو/حزيران 2004 على الدستور الدائم لدولة قطر، وبناءً على استفتاء شعبي عبّر القطريون عن تأييدهم لمشروع الدستور[2].

وقد نصت المادة الستون من الدستور القطري على أن نظام الحكم يقوم على أساس فصل السلطات، والسلطات الثلاث هي: السلطة التشريعية ويتولاها مجلس الشورى، والسلطة التنفيذية ويتولاها الأمير ويعاونه مجلس الوزراء، والسلطة القضائية وتتولاها المحاكم، كما نصت المادة الثامنة على أن "حكم الدولة وراثي في عائلة آل ثاني، وفي ذرية حمد بن خليفة بن حمد بن عبد الله بن جاسم من الذكور"[3].

كما جدّد الأمير الوالد الشيخ حمد بن خليفة الالتزام بمبادئ التعايش السلمي والتعاون الدولي على أساس الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة، واحترام حقوق الإنسان، والالتزام بتسوية النزاعات سلميًا، كما دعا لتعزيز العلاقات الإقليمية معتبرًا إياها في مقدمة أولويات السياسة الخارجية القطرية[4].

1 J.E Peterson, "Qatar and the world: branding for micro-state", Middle East journal, volume 60, 4 (2006): 741.

2 فراس قطي، دراسة مقارنة: إطلالة على مستوى الحماية الدستورية في كل من المسودة الثالثة للدستور الفلسطيني والدستور القطري (بيرزيت، جامعة بيرزيت، دراسة غير منشورة، 2007)، 6.

3 الدستور الدائم لدولة قطر، (2005)، 16.

4 حاتم قنديل، السياسة الخارجية القطرية تجاه الصراع العربي-الإسرائيلي في ظل حكم الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني (القاهرة، معهد البحوث، رسالة ماجستير غير منشورة، 2011)، 28.

ويرى البعض أن الإصلاحات التي قام بها الأمير الوالد حمد بن خليفة على درب إقامة نظام ديمقراطي حديث شكّلت منطلَقًا نحو تحوّل ملموس في السياسة الخارجية القطرية، وقد برز هذا في الملتقيات الدولية المهمة التي استقبلتها قطر والجولات والتحركات السياسية على كافة الصعد؛ فالإصلاحات التي حققتها قطر على الصعيد الداخلي، وسعيها لبناء دولة ديمقراطية عصرية والمشاريع التنموية التي استفاد منها البلد كلها ساهمت في نجاح قطر في رسم سياسة خارجية متميزة في منطقة الخليج العربي[1].

بيد أن علي الكواري في دراسته حول حالة الديمقراطية في قطر يرى أن دستور قطر الدائم لعام 2004 من حيث النص يقترب في بعض مواده من مقومات نظام الحكم الديمقراطي، ولكن الإحالة على مواد أخرى في الدستور أو الإحالة على القوانين إضافة إلى المادة (150) من الدستور عطّلت ذلك الاقتراب، ويستشهد الكواري بالمادة (150) والمادة (17) بابتعادهما عن الديمقراطية؛ حيث تنص المادة (150) على ما يلي "يُلغَى النظام الأساسي المؤقت المعدل المعمول به في الدولة والصادر في 1972/4/19، وتبقى سارية الأحكام الخاصة بمجلس الشورى الحالي إلى أن يتم انتخاب مجلس الشورى الجديد"، كما تنص المادة (17) من الدستور على "أن المخصصات المالية للأمير وكذلك مخصصات الهبات والمساعدات، يصدر بتحديدها قرار من الأمير سنويًا"[2].

ومهما يكن من شيء فقد برز دور الدوحة على الساحة الدولية، وبات لها دور يفوق حجمها الجغرافي وعدد مواطنيها؛ حيث نجحت قطر في دور الوسيط في لبنان عندما فشلت السعودية ومصر وفرنسا والجامعة العربية، ونشطت الدبلوماسية القطرية على الساحة الفلسطينية، وتبوأت قطر دور الوسيط بين الفصائل الفلسطينية، كما سعت لتحقيق السلام في دارفور في السودان، وحافظت قطر على مسافة

1 قنديل، السياسة الخارجية القطرية تجاه الصراع العربي-الإسرائيلي في ظل حكم الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، 26.

2 محمد الكواري، برنامج "أجندة مفتوحة"، قناة بي بي سي العربية، 12 نوفمبر/تشرين الثاني 2011.

متوازنة مع جميع القوى؛ فحافظت على علاقات مع إيران وسوريا إلى حد ما رغم تحفظات دول مجلس التعاون حيال ما تسميه الأطماع الإيرانية في المنطقة، في حين ظلت قطر حليفًا للولايات المتحدة التي تقع كبرى قواعدها العسكرية الأميركية في المنطقة على أرض قطر، وكذلك حافظت قطر على صلات كبيرة مع حركتي فتح وحماس، وفي نفس الوقت على علاقات هادئة مع إسرائيل[1].

وفي محاولة لتفسير السياسة القطرية قدّم السفير الأميركي في الدوحة جوزيف ليبارون، في يونيو/حزيران 2009، تفسيرًا قال فيه: "أعتقد أن قطر تحتل مساحة في وسط الطيف الأيديولوجي في العالم الإسلامي، والهدف من ذلك الحفاظ على أبواب جميع لاعبي هذا الطيف مفتوحة أمامها. إن قطر تمتلك الموارد لتنفيذ رؤيتها، وهذا أمر نادر الحدوث"[2].

وحسب دبلوماسيين قطريين فإن الدبلوماسية القطرية عمدت إلى الانطلاق من جملة من الثوابت تمثلت في الالتزام بحقوق سيادة الدولة، وتبني الواقعية والالتزام بقواعد الشرعية الدولية مع مواكبة المستجدات العالمية، ويضيف الدبلوماسيون القطريون أن التحرك الدبلوماسي والسياسي لدولة قطر على الساحة العربية يستند إلى قناعتها القائمة على توحيد المواقف إزاء القضايا المصيرية ونبذ الخلافات وتدعيم التضامن العربي واعتماد أسلوب الحوار وتغليب المصلحة القومية العليا على ما سواها[3].

ويرى عبد الستار قاسم في انتهاج قطر لأسلوب الحياد في نشاطها الدبلوماسي في كثير من الأوقات مبررًا لحيرة الأطراف المختلفة تجاه المواقف القطرية، لكنه يرى أن قطر لا تنتهج سياسةً غامضة تمامًا، وبالتالي فرض الأمير الوالد الشيخ حمد بن خليفة نفسه على الساحة العربية تبعًا لرؤية مفادها أنه قادر على التأثير سواء من الناحية المالية أو السياسية، وأن رأي قطر لا يمكن تجاهله، وفي

1 George Abraham, “Qatar is a diplomatic heavy-hitter”. http://www.aljazeera.com/focus/2008/07/200872164735567644.html

2 Christopher Blanchard, Qatar: Background and U.S. Relations (Washington: Congressional Research Service, Report for Congress, 2012), 14.

3 موقع الديوان الأميري، 2012.

ذلك يحاول ترجمة طموح مخزون لديه بأفعال على الأرض، وفهم الطموح لا يتأتى إلا من خلال تحليل السياسات العملية التي ينتهجها[1].

وبرأي إبراهيم أبراش فإن القيادة السياسية لقطر قيادة طموحة لكن يبدو أن هذا الطموح زائد عن الحد بحيث يتعدى حدود قطر التي عززت هذا الطموح باستغلالها لإمكاناتها الاقتصادية الكبيرة وبحسمها الأمر بعلاقة استراتيجية مع الغرب والولايات المتحدة بشكل خاص[2].

ويمكننا تلخيص المرتكزات السياسية لقطر باستراتيجياتها الثلاث المتمثلة في: حسن الجوار، والتحالفات الإقليمية والدولية، وبناء مكانة دولية فريدة، إضافة للقيادة السياسية الطامحة لتحقيق هذه المكانة.

هـ- المرتكز الاقتصادي

تحتل دولة قطر مكانة اقتصادية عالمية متميزة على المستوى العربي والعالمي؛ فالعالمية أصبحت هي السمة الغالبة للاقتصاد القطري، وقد ساهم في تكوين هذه السمة عوامل عدة، منها:

- الثروات الاقتصادية الكبيرة من النفط والغاز الطبيعي:

تمتلك قطر احتياطيات نفطية مؤكدة تصل إلى 4.25 مليار برميل. وحسب موقع شركة قطر للبتروكيماويات، فإن هذا الرقم يرتفع ليصل إلى 15 مليار برميل. وتمتلك ثالث احتياطي عالمي من الغاز الطبيعي ويقدر بـ 896 تريليون قدم مكعب، وتعد المصدِّر الأول للغاز المسال في العالم. وقد دخلت قطر في شراكات واسعة مع كبريات شركات النفط والغاز العالمية لاستخراج الغاز المسال المتوفر بغزارة في الحقل الشمالي. وتمثل عائدات الغاز المسال ما يقرب من 70% من الدخل الحكومي[3].

1 مقابلة للباحث مع الدكتور عبد الستار قاسم، 10 نوفمبر/تشرين الثاني 2012.

2 مقابلة للباحث مع الدكتور إبراهيم أبراش، 8 نوفمبر/تشرين الثاني 2012.

3 The Observer, 3 February 2013.

- معدلات النمو في الاقتصاد القطري:

سجّلت قطر أعلى نمو اقتصادي خلال العام 2012، فيما شكّلت صادرات النفط والغاز الطبيعي أكثر من نصف عائدات الحكومة، وقد سجل نمو القطاع الخاص في قطر تطورًا نشيطًا في السنوات الأخيرة، وتتمتع قطر بأعلى دخل للفرد في العالم، فحسب صندوق النقد الدولي فإن متوسط دخل الفرد في قطر وصل إلى 88.221 ألف دولار في 2010، و102.943 ألف دولار في 2011، بينما بلغ 106.238 ألف دولار في 2012، وقدّر صندوق النقد الدولي النمو الإجمالي للناتج المحلي القطري بـ 17% في العام 2010، و19% في العام 2011، كما توقع صندوق النقد أن تسجل الميزانية العامة القطرية فائضًا بحوالي 7.16 مليار دولار، وأن يستمر هذا حتى العام 2015[1].

- الدعم من الدولة لتشكيل مصادر متنوعة للدخل المحلي:

تُعزى أسباب تحقيق الإنجازات الاقتصادية القطرية إلى الاستراتيجيات التي تبنتها الدولة لتطوير إنتاج النفط والاستغلال الأمثل لثروة للبلاد، وتطوير مؤسسات الدولة والسعي لتحديث النظام الاقتصادي، وكذلك إفساح المجال أمام القطاع الخاص.

تستخدم قطر إيراداتها من النفط والغاز المسال من أجل تنويع الاقتصاد ودعم قطاعات، مثل: النقل الجوي والعقارات والاتصالات. إلا أن قطر لا تنوي الاعتماد الكلي على عائدات الغاز المسال لاعتبارات تتعلق بأنه مورد غير متجدد؛ إذ تشير التقديرات إلى أن الاحتياطات تكفيها حتى 57 عامًا قادمة، ولكن لعوامل ستساهم في انخفاض سعره عالميًّا، فمن المهم عدم الاعتماد على موردٍ سعره متغير عالميًّا[2].

- التشريعات والقوانين الممهدة لتنفيذ المشاريع الاقتصادية الكبرى:

تتبع قطر سياسة الاقتصاد الحر، وتقوم بسن القوانين والتشريعات وتحديثها لدعم التوجه الاقتصادي المفتوح على كافة دول العالم، ومن أمثلة هذه التشريعات المادة رقم

1 International Monetary Fund, “Qatar 2012 Article IV consultation”. http://www.imf.org/external/pubs/ft/scr/2012/cr1218.pdf

2 The Observer, 3 February 2013.

28 من الدستور الدائم لدولة قطر التي تنص على أن "الدولة تكفل حرية النشاط الاقتصادي على أساس العدالة الاجتماعية والتعاون المتوازن بين النشاط العام والخاص لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وزيادة الإنتاج وتحقيق الرخاء للمواطنين، ورفع مستوى معيشتهم وتوفير فرص العمل لهم، وفقًا لأحكام القانون"[1].

– الأنشطة الصناعية والتجارية والاستثمارية القطرية الكبيرة:

لم يعد سهلاً على المراقبين تتبع تفاصيل الاستثمارات القطرية حول العالم بالنظر لتعاظمها وتنوعها بصورة مستمرة، فعلى سبيل المثال في 2011 أُعلن عن توقيع اتفاق بين "قطر لإدارة الأصول" و"بنك باركليز" البريطاني لاستثمار مشترك قيمته 250 مليون دولار، فيما استحوذت "قطر القابضة" على ملكية متاجر "هارودز" بـ 2.2 مليار دولار[2].

وفيما يتعلق بالقطاع الصناعي، تُعتبر قطر ثالث أكبر مستثمر في "فولكس فاجن" عبر سيطرتها على 17% من أسهم الشركة، كما يوجد لديها استثمار في أستراليا بقيمة 412 مليون دولار في قطاع الزراعة والتربية الحيوانية بقصد الاستفادة من القدرات الزراعية لأستراليا. وطالما أن الحديث عن الاستثمار الزراعي فقد أقدمت "قطر القابضة" في العام 2010 بالمساهمة بمبلغ قدره 2.8 مليار دولار في الاكتتاب العام في "بنك الاستثمار الزراعي" الصيني وبالتالي تعزيز التواجد القطري في هذا القطاع الحيوي، وتمتد الاستثمارات القطرية لتشمل القطاع الترفيهي والسينمائي؛ حيث أقدمت شركة "فيلم يارد" القابضة المملوكة لعدد من المستثمرين بينهم "قطر القابضة" في نهاية 2010 على شراء "ميرامكس" من مجموعة "والت ديزني" بقيمة 663 مليون دولار[3].

---

1 الدستور الدائم لدولة قطر، 10.

2 العرب، 4 يوليو/تموز 2012.

3 جاسم حسين، "ظاهرة الاستثمارات القطرية حول العالم".
https://www.gulfpolicies.com/index.php?option=com_content&view=article&id=1014:2012-05-12-14-27-44&catid=52:2011-04-09-07-47-47&Itemid=366

وفي باريس أعلن صندوق الودائع الحكومي الفرنسي وشركة قطر القابضة المنبثقة من صندوق قطر الاستثماري إنشاء صندوق برأسمال 300 مليون يورو سيُستثمر في الشركات الفرنسية، يُذكر أن قطر تستحوذ في فرنسا على حصص في مجموعة "إل.في.إم.إتش" للسلع الفاخرة، ومجموعة "لاجاردير" التي تعمل في قطاعات متعددة، وشركة "توتال" النفطية، ونادي باريس سان جيرمان لكرة القدم[1].

وتمتلك قطر قطاعًا ماليًا قويًا يدير استثمارات بقيمة تريليون دولار، ومن المخطط أن يتم تخصيص نحو 40% من ميزانية الدولة لتطوير البنية التحتية خلال السنوات الأربع المقبلة، كما تحظى قطر بعلاقات تجارية قوية مع الاقتصادات العالمية الكبرى، مثل: الولايات المتحدة، وأوروبا، واليابان، وكوريا، بالإضافة لدول عربية مثل السعودية والسودان وليبيا، كما تملك هيئة الاستثمار القطرية أصولاً وحصصًا بقيمة 70 مليار دولار في كبرى الشركات في العالم[2].

– مقومات جذب الاستثمار الأجنبي:

لعل أبرز هذه المقومات هو الاستقرار السياسي والاجتماعي، وحرية دخول رأس المال وخروجه من وإلى البلاد، وحرية تحويل الأرباح والأصول، وحرية التحويل للعملات الأجنبية وثبات سعر الصرف تقريبًا، ويرى عدد من المختصين أنه يمكن النظر إلى القوة الاقتصادية القطرية باعتبارها الركيزة الأولى التي ينطلق من خلالها الدور القطري، ويضرب مثالاً على ذلك بشراء قناة الجزيرة القطرية فضائية "Current TV" الأميركية في صفقة قاربت الـ 500 مليون دولار لإطلاق قناة "الجزيرة أميركا"، ويملك المستثمرون القطريون ما يقرب من 80% في برج "The Shard" في بريطانيا، علاوة على تنظيم قطر مونديال كرة القدم في عام 2022[3].

---

1 العرب، 1 ديسمبر/كانون الأول 2012.

2 يسار القطارنة، "حالة خاصة: كيف تدير قطر تفاعلاتها الإقليمية؟"، السياسة الدولية، العدد 188 (2012)، 3.

3 The Observer, 3 February 2013.

و- المرتكز العسكري

يبلغ عدد القوة البشرية العسكرية القطرية حوالي 12000 فرد، وتعتبر قطر ثاني أصغر قوة عسكرية من حيث العدد في الشرق الأوسط، وقد زودت فرنسا قطر بحوالي 80% من أسلحة قطر بالرغم من التعاون القطري-الأميركي والقطري-البريطاني في مجال الدفاع.

وقد بدت النشاطات العسكرية لقطر محدودة جدًا خلال العشرين عامًا الماضية؛ ففي عام 1991 خلال حرب الخليج شاركت في معركة الخفجي ضد القوات العراقية، وبعد اندلاع الاحتجاجات في البحرين تم إرسال القوات القطرية في سابقة من نوعها في إطار قوات درع الجزيرة التي دعمت النظام في 2011، كما شاركت قطر عسكريًا في عمليات الناتو التي لعبت دورًا مهمًا في إسقاط نظام القذافي، وشاركت إلى جانب القوات الليبية في عمليات برية، إلى جانب مشاركتها في فرض المنطقة العازلة[1].

ز- المرتكز الإعلامي

يمكننا أن نتبين طبيعة السياسة الخارجية لدولة من الدول من خلال وسائل إعلامها وطبيعتها ونوعيتها، فقد انطلق تلفزيون قطر فضائيًا في مطلع عام 2001 بينما تأسست هيئة الإذاعة والتلفزيون في مايو/أيار 1997 وقبل ذلك تواجدت في قطر قناة الجزيرة منذ نوفمبر/تشرين الثاني 1996، وفي عام 2009 أنشئت المؤسسة القطرية للإعلام لتؤدي دورها في خدمة الرسالة الإعلامية، أما الصحافة القطرية الأهلية فقد أصبحت مؤسسات قائمة بذاتها تصدر عن دور نشر خاصة ولها مطابعها الحديثة[2].

---

1 إيمان رجب، "التناقض: كيف يمكن فهم سياسات قطر تجاه الثورات العربية؟"، السياسة الدولية، 10 فبراير/شباط 2012.

2 "دراسة للمشهد الإعلامي القطري".
http://www.raya.com/news/pages/bdb08863-d970-49a8-8f60-138034ebd36

وقد امتلكت قطر جهازًا إعلاميًا تمثل في الوحدات التالية:

- المؤسسة القطرية للإعلام:

وتندرج تحت مهامها متابعة إذاعة قطر، وتليفزيون قطر، وإذاعة صوت الخليج، وقناة الدوري والكأس.

- وكالة الأنباء القطرية:

أُنشئت وكالة الأنباء القطرية عام 1975 بموجب المرسوم الأميري رقم 94 لسنة 1975، لتكون بذلك أول وكالة أنباء عربية متخصصة في أخبار منطقة الخليج ولتصبح أحد منجزات المسيرة القطرية في المجال الإعلامي، ويُرمز لها بالحروف "قنا"، وتسعى الوكالة إلى تحقيق أهداف الإعلام والإستراتيجية الإعلامية الوطنية القطرية[1].

- شبكة الجزيرة:

تتألف شبكة الجزيرة من عدة قنوات: إخبارية ووثائقية ورياضية ويضاف إليها مركز أبحاث ومراكز تدريب ومؤسسات أخرى، وتعد أبرز مؤسسات شبكة الجزيرة، هي:

قناة الجزيرة:

بدأت قناة الجزيرة بثها من الدوحة عام 1996، وتُعتبر أول قناة فضائية عربية متخصصة في مجال الأخبار؛ حيث سعت القناة إلى تقديم إعلام عربي ينقل الأخبار بشكل ينافس القنوات الإخبارية الأجنبية مستعينة بذلك بما امتلكته من تكنولوجيا متطورة وإمكانيات كبيرة، وقد ساعد الشيخ حمد على تأسيس شبكة الجزيرة بمنحة بلغت 140 مليون دولار، ومنذ ذلك الحين قامت الحكومة القطرية بأغلب تمويل القناة[2].

---

1 موقع وكالة الأنباء القطرية.
http://www.qnaol.net/Ar/Pages/default.aspx?web=/QNAAr/Pages/default.aspx#box1

2 Blanchard, Qatar: Background and U.S. Relations, 19.

وقد انتقلت الجزيرة، التي غطّت الانتفاضة الفلسطينية تغطية مميزة، إلى العالمية مع بداية الحرب على أفغانستان ومع تصاعد حدة الصراع في المنطقة وبخاصة بعد الحرب الأميركية على العراق، وفي إطار توسيع نطاق تأثيرها أطلقت "الجزيرة" باقة قنوات رياضية عام 2003، ثم قناة الجزيرة للأطفال عام 2005، والجزيرة مباشر 2005، والجزيرة الدولية عام 2006؛ والتي تعتبر أول قناة فضائية عربية متخصصة بالأخبار وناطقة باللغة الإنجليزية، ثم الجزيرة الوثائقية عام 2007؛ وهي أول قناة فضائية عربية متخصصة في الفيلم الوثائقي [1].

وقد وظفت القيادة السياسية في قطر القناة للتعبير عن سياستها عبر إيحاءات تتمثل في تسليط الضوء على هذا الخبر أو ذاك في منطقة ما وإدارة الحوارات السياسية وإجراء استطلاعات الرأي حوله[2].

ويرى خالد الحروب أن الجزيرة كانت أكثر من قناة تلفزيونية تقليدية؛ فبفضل إقدامها بلا خوف على الخوض في السياسة العربية، نجحت في خلق منبر جديد للحرية السياسية، وهو ما بلغ ذروته في دعمها الصريح للثورات العربية؛ فالجزيرة بمثابة ناطق مخضرم بلسان قطر وأميرها السابق حمد آل ثاني، وبالتالي فإنها تشكّل جزءاً لا يتجزأ من الهوية الوطنية لقطر وطموحها في مجال السياسة الخارجية[3].

إن قدرة الجزيرة على التأثير في الرأي العام في جميع أنحاء المنطقة هي مصدر كبير لنفوذ قطر كما أنها تُستخدم لتحسين العلاقات مع الدول الأخرى، وعلى سبيل المثال سهّلت تغطية الجزيرة الإيجابية لنشاطات العائلة الملكية السعودية المصالحة بين الدوحة والرياض خلال عام 2011، ولا تزال الجزيرة واحدة من الأدوات الدبلوماسية الأكثر فعالية بيد الحكومة القطرية[4].

1 فارس المهداوي، أخبار العراق في الفضائيات العربية: تحليل مضمون لأخبار العراق في قناتي الجزيرة والعربية الفضائيتين (عمان: الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، أطروحة دكتوراه غير منشورة، 2009)، 61.

2 خضير، "مقومات السياسة الخارجية القطرية"، 235.

3 Hroub, "Qatar and the Arab Spring".
http://www.lb.boell.org/web/113-1159.html

4 التميمي، الدبلوماسية العامة وتكوين السمة الوطنية: النظرية والتطبيق على نموذج قطر، 85.

مركز الجزيرة للدراسات:

انبثق مركز الجزيرة للدراسات عن شبكة الجزيرة سنة 2006، وهو مؤسسة بحثية تُعنى بتعميق مقومات البحث العلمي وإشاعة المعرفة عبر وسائل الإعلام وتكنولوجيا الاتصال، مساهمة منها في الارتقاء بمستوى المعرفة وإغناء المشهد الثقافي والإعلامي وإثراء التفكير الاستراتيجي في العالم العربي، وتتضمن إصدارات المركز الكتب وأوراق الجزيرة، وكراسات تقدير الموقف إلى جانب التقارير والمؤتمرات والندوة الشهرية التي يقيمها المركز، فضلاً عن عرضه للأطروحات الجامعية[1].

– مركز الدوحة لحرية الإعلام:

وهو مؤسسة تعمل من أجل حرية وجودة الصحافة في قطر والعالم، تأسس في 2007 بقرار أميري وافتُتح في 2008، ومجالاته هي: المساعدة المباشرة للصحفيين والمؤسسات الإعلامية، والتعليم والتدريب، وينظم المركز الندوات والمؤتمرات والدراسات حول حرية الصحافة، والتشريعات الإعلامية، والآثار المترتبة على التغيرات التكنولوجية ووسائل الإعلام الجديد والشبكات الاجتماعية[2].

– الصحافة القطرية:

بالنظر إلى الصحافة القطرية نجد أربع جرائد حالية ناطقة باللغة العربية، هي: صحيفة الراية، والشرق، والوطن، والعرب، وثلاثًا ناطقة باللغة الإنجليزية؛ حيث تُعتبر صحيفة Gulf Times أول صحيفة قطرية باللغة الإنجليزية، كما تصدر صحيفة The Peninsula عن دار الشرق، فيما تصدر صحيفة Qatar Tribune عن دار الوطن[3].

1 مركز الجزيرة للدراسات: "الرؤية والأهداف".
http://studies.aljazeera.net/about/aboutstudies/

2 مركز الدوحة لحرية الإعلام: "رسالة المركز".
http://www.dc4mf.org/ar/content/122

3 موقع وزارة الخارجية القطرية.
http://www.mofa.gov.qa/official_Statements.cfm?id=50

ولما سبق فإن قطر تسعى لأن تكون مؤسساتها الإعلامية العاملة على تعبئة الرأي العام حولها داعمًا قويًا للنشاط الدبلوماسي الحثيث ومرتكزًا أساسيًا لسياساتها الخارجية من أجل تعويض البون الشاسع بينها وبين الدول الكبيرة في المنطقة التي تمتلك مرتكزات بشرية ومساحة جغرافية ووفرة نفطية وحتى مكانة دينية من خلال لعب دور سياسي ودبلوماسي فاعل ومتنامٍ في القضايا العربية والإقليمية.

أهداف السياسة الخارجية القطرية

يُقصد بأهداف السياسة الخارجية القطرية: الأوضاع التي تود قطر أن تحققها في البيئة الخارجية؛ وذلك بالتأثير في النسق الدولي أو في الوحدات الدولية الأخرى، وبصفة عامة تنصرف أهداف السياسة الخارجية القطرية إلى الأهداف التالية:

أ- الحفاظ على قطر من المهددات الأمنية

مع عدم وجود تناسب في المساحة والسكان بين قطر وجارتيها القويتين: السعودية وإيران كان من أهم أهداف السياسة الخارجية القطرية ردع جيرانها عن غزوها؛ حيث يرى رئيس مركز الشرق للدراسات الإقليمية في القاهرة مصطفى اللباد أنه تحتم على قطر أن تتحالف مع قوة دولية من خارج المنطقة لضمان أمنها في مواجهة جيرانها من الشمال والجنوب، وأن كون قطر الدولة الوهابية الثانية بعد السعودية جعلها تتخوف من قيام السعودية بضمها في وقت من الأوقات[1].

كما تمتد أجزاء كبيرة من حقول الغاز الطبيعي القطرية على الحدود البحرية مع إيران مما أقنع قطر بأن تتبنى توجهًا غير صدامي مع إيران حتى في أشد أوقات التوتر بين إيران ودول أخرى[2].

1 السفير، 6 أغسطس/آب 2012.

2 مروى فكري، "ما بعد القوة الناعمة: السياسة القطرية تجاه دول الثورات العربية"، السياسة الدولية، العدد 187 (2012)، 162-164.

ب- تحقيق المكانة الإقليمية والدولية

تعتبر رغبة قطر في تحقيق المكانة الإقليمية والدولية هدفًا أساسيًا من أهداف السياسة الخارجية القطرية، ويربط البعض سعي قطر نحو تحقيق المكانة الدولية وطموحات الأمير الوالد الشيخ حمد بن خليفة بعدد من السياسات، مثل مواجهة عداوة النظام المصري السابق والنظام السعودي والخروج من مدار السيطرة الإقليمية السعودية، والاعتقاد -مع وجود الجرأة السياسية القطرية النابعة جزئيًا من الموارد النفطية الهائلة ومن الحماية الأميركية- بأن قطر قادرة على شغل فراغ الزعامة الإقليمية[1].

وهذا يرتبط برغبة النخبة الحاكمة في قطر وعلى رأسها الأمير الوالد حمد بن خليفة ووزير خارجيته السابق الشيخ حمد بن جاسم في الاضطلاع بدور في كتابة تاريخ المنطقة والتأثير في مجرياته.

ويرى البعض أن سياسة قطر الخارجية تهدف إلى أن تظل قطر في قلب أحداث المنطقة، وأن تدعم مركزها في الإقليم عبر قيامها بدور الوسيط في المنطقة، وبين المنطقة والعالم الغربي، وهذا بدوره يفسر حرص قطر على الحفاظ على علاقات مع مختلف الأطراف السياسية في المنطقة، خاصة المعادية للغرب، أو التي يتوجس الغرب منها ويجد صعوبة في التواصل معها مثل القوى الإسلامية، وتُعتبر سياسة قطر تجاه الثورات العربية في نظر كثير من المحللين متعلقة بهدف تحقيق المكانة أو الزعامة الإقليمية في ظل تراجع وغياب العديد من الفاعلين الإقليميين[2].

ج- استثمار موارد البلاد وتوفير الموارد التي تحتاجها

هدفت السياسة الخارجية القطرية إلى استثمار موارد قطر الهيدروكربونية لتحقيق التنمية المستدامة، كما هدفت إلى تحقيق مناخ استثماري قادر على جذب الأموال والتقنيات الأجنبية، وجاء من ضمن أهدافها العمل على تسهيل إيجاد بيئة

1 Hroub, "Qatar and the Arab Spring". http://www.lb.boell.org/web/113-1159.html

2 فكري، "ما بعد القوة الناعمة: السياسة القطرية تجاه دول الثورات العربية"، 162.

اقتصادية منفتحة ومرنة وقادرة على التنافس في عالم متغير، إضافة إلى السعي لإقامة روابط تجارية واستثمارية ومالية مع دول مجلس التعاون ومع المنظمات الاقتصادية الإقليمية والعالمية[1].

وتسعى قطر في هذا الإطار إلى بناء اقتصاد متنوع انطلاقًا من قناعة تامة بأن الاقتصاد المتنوع أكثر استقرارًا وأكثر قدرة على توفير الوظائف والفرص للجيل القادم، وجدير بالذكر أنه سوف تساهم مجموعة متنوعة من المؤسسات في حملة تنويع الاقتصاد في قطر، أبرزها: مركز قطر المالي، وبنك قطر للتنمية، وجهاز قطر للمشاريع[2].

د- العمل على تعويض الخلل السكاني

تشهد قطر نموًا سكانيًا متسارعًا يعود الجزء الأكبر منه للزيادة المستمرة في قوة العمل الوافدة، لذلك كان من الأهداف التي وضعتها قطر الموازنة بين ما يترتب على استقطاب هذه العمالة من آثار سلبية محتملة على الهوية الوطنية من جهة وبين المنافع المرتجاة من زيادة العمالة من جهة أخرى من خلال وضع سياسة للاستقدام وإدماج القطاع الخاص في تنفيذ سياسات القوى العاملة[3].

ومن الأهداف التي وضعتها قطر ضمن رؤيتها لعام 2030 تعزيز دور قطر الإقليمي اقتصاديًا وسياسيًا وثقافيًا، خصوصًا في إطار مجلس التعاون الخليجي والجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي، وتعزيز التبادل الثقافي مع الشعوب الأخرى، ورعاية ودعم حوار الحضارات والتعايش بين الأديان والثقافات، والمساهمة في تحقيق الأمن والسلم العالميين من خلال مبادرات سياسية ومعونات تنموية وإنسانية[4].

---

1 الأمانة العامة للتخطيط التنموي، استراتيجية التنمية الوطنية (الدوحة: شركة الخليج للطباعة والنشر، 2012). 18.

2 العنود أحمد آل ثاني، التجربة التنموية لدولة قطر (بيروت: مركز الجزيرة للدراسات والدار العربية للعلوم ناشرون، 2012)، 25.

3 العرب، 15 نوفمبر/تشرين الثاني 2011.

4 الأمانة العامة للتخطيط التنموي، استراتيجية التنمية الوطنية، 18.

ومع ما سبق من أهداف عبّرت عنها الخارجية القطرية فإن هناك من يشكّك في هذه الأهداف بالقول: إن السياسة الخارجية القطرية تنفذ أجندة أميركية أو تمهد لسيطرة ما يُسمّى بتيار الإسلام السياسي، أو تعزيز ثروتها الاقتصادية، بل يعدّها الدكتور إبراهيم أبراش وكيلاً عن السياسة الأميركية في المنطقة[1]، فيما يرى البعض أن ما تقوم به دولة قطر من أدوار خلال سلوكها في المنظومة الدولية يعتبر حقًا مشروعًا ما لم تؤذ بفعلها ذلك أحدًا، كما يعتبر مسؤول العلاقات الخارجية في حركة حماس أسامة حمدان أن دولة قطر تمثل نموذجًا للإرادة السياسية العربية لدول المنطقة[2].

أدوات السياسة الخارجية القطرية

تُقسَّم أدوات السياسة الخارجية إلى ثماني أدوات محددة، هي: الأدوات الدبلوماسية، والاقتصادية، والعسكرية، والأدوات السياسية الداخلية، والأدوات الاستخبارية، والأدوات العلمية والتكنولوجية، والموارد الطبيعية، والأدوات الرمزية، ويُقصد بها مجموعة الأدوات التي تتضمن محاولة التأثير في أفكار الآخرين، وتشمل أدوات دعائية وأيديولوجية وثقافية[3].

ويمكن حصر أدوات السياسة الخارجية القطرية في الأدوات التالية:

أ- الدبلوماسية الرسمية

يعتبر العمل الدبلوماسي أحد أهم الأدوات التنفيذية للسياسة الخارجية القطرية، ويشير عدد من المحللين إلى أن قطر قد رسمت سياستها الخارجية على ضوء استراتيجيتي: البقاء والرغبة في تحقيق المكانة الإقليمية معتمدة على دبلوماسية الوساطة

---

1 مقابلة للباحث مع الدكتور إبراهيم أبراش، 8 نوفمبر/تشرين الثاني 2012.

2 مقابلة للباحث مع القيادي في حركة حماس أسامة حمدان، 26 يناير/كانون الثاني 2013.

3 محمد سليم، تحليل السياسة الخارجية (القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ط 2، 1998). 92-95.

بين الأطراف المتنازعة، وقد هدفت قطر من خلالها إلى تدعيم مركزها في الإقليم عبر صورة الوسيط المحايد الذي يمكن الاعتماد عليه، والمهتم بالسلام والاستقرار[1].

وقد استخدمت قطر القوة الناعمة في نزع فتيل الأزمات في مناطق التوتر العربية؛ فقد حالت الدبلوماسية القطرية دون اندلاع حرب بين أريتريا وجيبوتي، كما نجحت في تخفيف التوتر في دارفور ولبنان؛ مما جعلها تبرز بشكل واضح في دور الوسيط، وتبنت قطر دبلوماسية نشطة حيث فتحت آفاقًا جديدة للعلاقات في كافة المجالات مع عدد من الدول كان أبرزها إيران[2].

ومنذ أوائل العام 2011 نجحت قطر في لعب دور دبلوماسي بارز في الثورات العربية، وسلطت من خلال الإعلام الضوء على فساد واستبداد الأنظمة الشمولية في المنطقة.

ب- الدبلوماسية العامة

وظّفت قطر الجزيرة التي قدمت نفسها على أنها صوت الشعوب والمنبر المفتوح لكل من لا صوت له، وتعد فضائية الجزيرة من أهم وسائل القوة الناعمة لدولة قطر، إن لم تكن أهمها على الإطلاق، وهذا لا يعيب قطر، بل هو شيء يُذكر لها ويُعد من مفاخرها، خاصة وأن القطريين قد أثبتوا عمليًا اهتمامهم بالتخطيط والبحث العلمي، وقطعًا هناك ارتباط وثيق بين قطر الدولة وفضائية الجزيرة كقناة قطرية تعد أبرز أذرع قوتها الناعمة، على أنَّ ذلك لا يستدعي بالضرورة الخلط بين أهداف الدولة وأهداف القناة، ولا بين أداء الطرفين، وعلاقاتهما بالعالم الخارجي[3].

تتمثل أهمية شبكة الجزيرة في شبكة العلاقة المباشرة أو غير المباشرة التي نسجتها الشبكة ومؤسساتها مع الأفراد والمؤسسات المجتمعية عبر العالم، وتعتبر

1 فكري، "ما بعد القوة الناعمة: السياسة القطرية تجاه دول الثورات العربية"، 163.

2 خضير، "مقومات السياسة الخارجية القطرية"، 221.

3 مقلد حسام، "شكرًا لقطر الشقيقة".
http://www.masress.com/almesryoon/60080

الجزيرة أداة مهمة في ترسانة الدفاع عن ثبات دولة قطر، بل تمارس القناة أدوارًا هجومية عندما يصعب على الدبلوماسية العامة القطرية تحقيق ما تصبو إليه، وعندما تشعر قطر بأن قوى إقليمية تحاول تهميش أو إقصاء الدور القطري، ولا يمكن لدبلوماسيتها الرسمية أن تواجه هذا التهميش مباشرة فإن الجزيرة تكون هي الأداة الأكثر قدرة على المواجهة والتأثير في الرأي العام المستهدف بهدف الضغط عليه للتأثير على حكومته لتغير موقفها في قضية ما، وهذا هو بالضبط دور الدبلوماسية العامة ورأس الحربة في أدواتها الإعلامية[1].

ج- الاستثمارات والمساعدات الخارجية

تعتبر الاستثمارات والمساعدات الخارجية إحدى أهم أدوات السياسة الخارجية القطرية لتحقيق أهدافها ومصالحها؛ حيث أنشأت مركز قطر المالي عام 2006 لدعم الأنشطة الاستثمارية، وفيما يخص المساعدات الخارجية؛ فقد اتسعت رقعة المساعدات القطرية لتشمل مناطق جغرافية متباعدة ومتعددة حول العالم؛ حيث قدمت المساعدات الطارئة في العديد من الكوارث الكبرى، مثل: فيضانات باكستان، وزلزال هايتي، وجفاف القرن الإفريقي، وفي حال الأزمات الإنسانية مثل فلسطين ودارفور، وقد بلغت المساعدات والمعونات المقدمة من دولة قطر حكومية وغير حكومية في العامين 2010 –2011 ما قيمته خمسة مليارات و337 مليونًا و430 ألفًا و71 ريالاً قطريًا تم تقديمها إلى 108 دول من كافة قارات العالم[2].

د- الدخول في أحلاف وتكتلات

تعتبر قطر أن أحد أهم اهتماماتها هو حماية نفسها عبر عقد اتفاقيات أمنية وعسكرية نظرًا لعدم قدرتها على حماية نفسها بمفردها، ورأت قطر، بعد امتناع

1 التميمي، الدبلوماسية العامة وتكوين السمة الوطنية: النظرية والتطبيق على نموذج قطر، 86.

2 إدارة التنمية الدولية، وزارة الخارجية القطرية، 2012.

السعودية عن دعم الحكم الجديد في الدوحة منتصف التسعينات، أنها ستكون أكثر أمنًا مع وجود مظلة أمنية أميركية على أراضيها[1].

ووفقًا لنظريات العلوم السياسية فإن أمام قطر لتحمي أمنها إما الارتباط بدولة كبرى أو الموازنة بين عدة دول عبر انتهاج سياسات متقلبة حيال هذه الدول لخلق هامش مناورتها الخاص، أو التحالف مع مجموعة دول في المنظمات الدولية، وقد انتهجت قطر سياسة جديدة تجمع بين الخيارات الثلاثة، ولكنها لا تنحصر في أي منها؛ حيث ترتبط الدوحة بعلاقة أمنية واضحة مع واشنطن كضامن لأمنها أمام التهديدات المحتملة سائرة في ذلك في خيار الارتباط بدولة كبرى، وتعتمد الدوحة كذلك المبدأ الثاني أي الموازنة بين عدة دول، عبر علاقات العمل الجيدة مع تل أبيب، والعلاقات الأكثر من جيدة مع إيران، وبمعنى آخر جمعت قطر تناقضات النظام الإقليمي في الشرق الأوسط ووظّفته لمصلحتها، وهي هنا حماية نفسها من الوقوع تحت هيمنة قوة إقليمية واحدة (السعودية أو إيران)، ولم تستخدم قطر البديل الثالث المتاح نظريًا أمام الدول الصغيرة، أي التحالف مع مجموعة دول في المنظمات الدولية، لكن عوضته بعلاقاتها التي تشبه مروحة عابرة للقارات وتجمع فرنسا مع جنوب إفريقيا مع البرازيل وغيرها، كما أن قطر عضو في مجلس التعاون الخليجي[2].

هـ- الأدوات العسكرية

اعتمدت قطر في سياستها الخارجية الداعمة للتغيير حتى فترة قريبة على الدعم المالي واللوجيستي، وعلى الدعم الإعلامي، واتجهت أخيرًا للاعتماد على التدخل العسكري، كما في حالتي البحرين وليبيا، ولكن لا يعني بالضرورة صغر حجم قطر كدولة، مقارنة بالسعودية أو بمصر مثلاً، استبعادها الأداة العسكرية في تنفيذ أهداف سياستها الخارجية، ولكن يلاحظ في الوقت ذاته، ولاعتبارات خاصة بحجمها، تفضيلها استخدام هذه القوة العسكرية في إطار جماعي؛ ففي حالة

1 خضير، "مقومات السياسة الخارجية القطرية"، 224.

2 السفير، 6 أغسطس/آب 2012.

البحرين، تم إرسال القوات القطرية، في سابقة من نوعها في إطار قوات درع الجزيرة التي دعمت النظام الحاكم في البحرين في مارس/آذار 2011، كما شاركت قطر عسكريًا، إلى جانب الإمارات والأردن، في عمليات الناتو التي لعبت دورًا مهمًا في إسقاط نظام معمر القذافي، وشاركت إلى جانب قوات الثوار في عمليات برية، إلى جانب مشاركتها في فرض المنطقة العازلة[1].

سمات السياسة الخارجية القطرية

اتفق دارسو العلاقات الدولية على أن للسياسة الخارجية خصائص وسمات محددة تعبّر عن التوجهات الخارجية للدولة، وبالرغم من أن السياسة الخارجية للدول الصغيرة تتسم بمستويات متدنية من الانخراط في الشؤون الدولية، وبتغليب الاعتبارات الاقتصادية على السياسية، كما يغلب فيها الطابع الشخصي على السلوك الخارجي[2]، فإن السياسة القطرية مثّلت استثناء في هذا الإطار وتميزت بمجموعة من السمات يمكن رصدها فيما يلي:

أ- المستوى المرتفع من الانخراط في الشؤون الدولية

خلافًا لسمة النظرة الضيقة عن قضايا السياسة الخارجية للدول الصغيرة لم يقتصر سلوك قطر الخارجي على حدودها الجغرافية، بل تعداه إلى أبعد من ذلك بكثير، وربما يرجع هذا لإمكاناتها الاقتصادية الكبيرة التي تمكنها من الإنفاق على تكاليف العمل الدبلوماسي، لكنها تبقى أقل انخراطًا في المجال العسكري وذلك لضعف قدراتها العسكرية[3].

1 رجب، "التناقض: كيف يمكن فهم سياسات قطر تجاه الثورات العربية؟"، السياسة الدولية، 10 فبراير/شباط 2012.

2 محمد شلبي، السياسة الخارجية للدول الصغيرة الأردن وعملية تسوية الصراع العربي-الإسرائيلي1979-1994 (عمان، دار كنوز المعرفة، 2008)، 66-73.

3 محمد البزاز، التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية القطرية في عالم متحول (مكناس، كلية الحقوق، دراسة غير منشورة، 2009)، 17.

تتمتع قطر بشبكة علاقات واسعة مع اللاعبين الرئيسيين في العالم العربي، فمن ناحية لا تنتمي قطر لمجموعة الاستقرار التي تضم الملكيات المحافظة وعلى رأسها السعودية، أو محور المقاومة الذي يضم إيران وحلفاءها السوريين واللبنانيين، بل احتفظت إلى وقت قريب بعلاقات صداقة مع دول الجانبين، ومن ناحية ثانية تعد قطر حليفًا وثيقًا للولايات المتحدة، وتستضيف أكبر قاعدة جوية أميركية في المنطقة[1].

حرصت قطر على العمل من خلال المنظمات الدولية وتنشيط عضويتها فيها؛ فقد حصلت على مقعد في المجلس الاقتصادي التابع للأمم المتحدة في عام 2001، وتسلمت رئاسة منظمة المؤتمر الإسلامي من 2000 إلى 2003، كما تم انتخابها عضوًا غير دائم في مجلس الأمن لفترة عامين 2006 و2007. وعلى الصعيد الخليجي ساهمت في تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية منذ عام 1981، كما انضمت عام 1994 للاتفاقية العامة للتجارة (الجات) التي حلت محلها فيما بعد منظمة التجارة العالمية، وقد استضافت المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية في نوفمبر/تشرين الثاني من عام 2001[2].

وفي أكتوبر/تشرين الأول 2012 قررت المنظمة الفرنكفونية قبول عضوية قطر؛ مما فاجأ عددًا من المراقبين كون قطر لا تربطها صلات تاريخية بالمنظومة الثقافية الفرنسية، كما عدَّ محللون دخول قطر للمنظمة الفرنكفونية بمثابة مكافأة من إدارة الرئيس الفرنسي (هولاند) على الهجمة الاستثمارية القطرية بفرنسا في ظل أزمة اقتصادية تهز الاتحاد الأوروبي وتهدد الاقتصاد الفرنسي[3].

ب- القدرة العالية على استثمار المقدرات الاقتصادية لتحقيق مكاسب سياسية

تعتمد قدرة قطر في لعب أدوار سياستها الخارجية على مواردها الاقتصادية بشكل كبير؛ فقد قامت قطر بتوظيف الغاز الطبيعي في نطاق سياستها نحو

1 القطارنة، "حالة خاصة: كيف تدير قطر تفاعلاتها الإقليمية؟"، 4.

2 موقع وزارة الخارجية القطرية.
http://www.mofa.gov.qa/ar/Pages/default.aspx

3 العرب، 15 أكتوبر/تشرين الأول 2012.

الاندماج في الاقتصاد العالمي، كما استفادت من مقدراتها الاقتصادية في إنجاح جهودها في عدد من ملفات الوساطة في أكثر من نزاع[1].

وفي هذا الإطار حرصت قطر على التوسع ومد أذرعها الدولية في أكثر من مكان، ويعد التعاون القطري-الأوكراني في مجال الطاقة خلال نوفمبر/تشرين الثاني 2012 من أمثلة هذا التوسع، ووفقًا لاتفاقيات وُقِّعت بين البلدين قد تصبح قطر بوابة للحبوب الأوكرانية إلى منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط وبالمقابل تحصل أوكرانيا على الغاز المسال من قطر، وبالرغم من أن التعاون القطري-الأوكراني قد يهدد بتوتير العلاقات القطرية-الروسية فإنه خطوة تستحق المجازفة برأي الخبير فيغان أكوبيان للأسباب التالية:

1- الفوائد الاقتصادية التي ستجنيها قطر مما يعزز وجودها في سوق الطاقة الأوروبي.

2- إضعاف النفوذ الروسي في فضاء دول الاتحاد السوفيتي السابق، وهذا له أثره في الساحة الدولية، ويرى الباحث أن هناك مبالغة في تضخيم الدور القطري في هذا السياق[2].

ج- اعتماد دبلوماسية الوساطة

منذ عام 2005 استحوذت قطر على أدوار الوساطة الإقليمية في بلدان عربية تواجه مشاكل داخلية، وبعد ذلك مضت قطر قدمًا في مشروع وساطة بين الفصائل الفلسطينية فتح وحماس، كما بدأت محادثات تاريخية بين الولايات المتحدة وطالبان[3].

وقد حضر إلى قطر في عام 2011 فقط ممثلون من دارفور ونيجيريا وجيبوتي وليبيا من أجل مفاوضات سلام، وفي فبراير/شباط 2011 توسط القطريون في

1 خضير، مقومات السياسة الخارجية القطرية، 229.

2 فريد علوش، "التعاون القطري الأوكراني في مجال الطاقة: خصوصياته وآفاقه".
http://studies.aljazeera.net/reports/2012/12/2012122463443720206.htm

3 Sultan Barakat, The Qatari Spring: Qatar's emerging role in peacemaking (London: The London School of Economic And Political Science, 2012), 14.

اتفاق للمصالحة الوطنية بين حماس وفتح، كما فتحت حركة طالبان مكتبًا لها في الدوحة لتمهيد الطريق لإجراء مباحثات مع الحكومتين: الأميركية والأفغانية[1]، وفيما يلي عرض لبعض النماذج عن أدوار الوساطة القطرية في عدد من البلدان العربية.

– الوساطة القطرية في نزع فتيل الأزمة اللبنانية:

وظّفت قطر كل إمكانياتها وعلاقاتها مع الأطراف اللبنانية لإنجاز توافق لبناني بعد فشل كل الوساطات السابقة، وكان لبنان قد شهد منذ نوفمبر/تشرين الثاني 2006 أحداثًا كادت أن تهوي به إلى شفير حرب أهلية، ثم بدأت وساطة من الجامعة العربية، لتبدأ المحادثات بين الفرقاء اللبنانيين في الدوحة في 16 مايو/أيار 2008 ليتوصلوا إلى اتفاق لإنهاء الأزمة في 21 مايو/أيار 2008[2].

نجحت قطر في الوساطة بين الفرقاء اللبنانيين، ونزعت فتيل الحرب الأهلية التي كانت على وشك الانفجار، وقد لعبت الدوحة بذكاء عندما تحركت من القاهرة بوفد وزاري عربي بقيادة قطرية.

– دور قطر في الوساطة باليمن:

بدأت جهود الوساطة القطرية في اليمن بين الحكومة اليمنية وجماعة الحوثي خلال زيارة أمير قطر الوالد الشيخ حمد بن خليفة إلى اليمن في مايو/أيار 2007؛ حيث أرسل الأمير فريقًا من وزارة الخارجية إلى صعدة، ونتج عن ذلك إعلان مشترك لوقف إطلاق النار لم يصمد طويلاً؛ حيث التقى الطرفان بعد ذلك لتوقيع اتفاق بالدوحة مع تعهد الدوحة بتمويل إعادة الإعمار في صعدة دون أية تفاصيل معلنة[3].

---

1 عبد الواحد، "دور السياسة الخارجية القطرية في ظل الأزمات العربية والإقليمية"، 119.

2 الشرق، 22 مايو/أيار 2008.

3 مجموعة الأزمات الدولية، "اليمن: نزع فتيل الأزمة في صعدة" (2009)، 23.
http://www.crisisgroup.org/~/media/Files/Middle%20East%20North%20Africa/Iran%20Gulf/Yemen/Arabic%20translations/086%20Yemen%20Defusing%20the%20Saada%20Time%20Bomb%20Arabic.pdf

وعلى الرغم من تقدم الجهود القطرية في الوساطة فإن الاتفاق في الدوحة قد باء بالفشل وذلك لعدة أسباب، أولها: عدم احتواء الاتفاق على أية تفاصيل في شأن كيفية إعادة إعمار صعدة، إضافة إلى شكوك الحكومة اليمنية من أن الوساطة القطرية حدت بالحوثيين إلى الاعتقاد بأنهم على قدم المساواة مع الدولة؛ لذا انهار الاتفاق بين الطرفين، لكن لا تزال مبادؤه تشكّل الأساس المرجح لأية تسوية في المستقبل.

– دور دبلوماسية الوساطة في دارفور:

في الواقع كان توسط قطر في نزاع دارفور، الذي اندلع في مارس/آذار 2003 ويمس بشكل مباشر الأمن القومي المصري والإفريقي، أمرًا مستغربًا من البعض، لكن اللافت هو أن تلقى المبادرة القطرية قبولاً من أطراف النزاع، وهو ما عجزت عنه أطراف مجاورة، مثل: مصر وليبيا وتشاد، وتُوجت الجهود الدبلوماسية القطرية بالتوقيع على اتفاقية وقف إطلاق النار في الدوحة في 17 فبراير/شباط 2010، وفضلاً عن ذلك قررت قطر الاشتراك بمليار دولار في صندوق إعادة بناء السودان[1].

– عوامل نجاح دبلوماسية الوساطة:

وتتلخص عوامل نجاح الدور القطري في حل كثير من الأزمات الإقليمية في التالي:

1- توافق الإرادات الإقليمية والدولية، وخاصة الأميركية على القضية التي تقوم قطر بدور الوساطة فيها، ولعل التميز القطري يتمثل في اختيار القضايا التي تتوافق -أو تتطابق أحيانًا- الإرادات والخرائط الإقليمية والدولية بشأنها.

2- وقوف قطر على مسافة واحدة من مختلف الفرقاء السياسيين والمذهبيين واحتفاظها بعلاقات جيدة مع كل اللاعبين الفاعلين داخل الدولة محل الوساطة.

---

1 عبد الواحد، "دور السياسة الخارجية القطرية في ظل الأزمات العربية والإقليمية"، 122.

3- انحصار مصلحة قطر في إنجاح عملية الوساطة ذاتها؛ ولعل ما ساهم في نجاحها هو دخولها بعد محاولات دول لها مصلحة مع هذا الطرف أو ذاك.

4- تولد قناعة كافية لدى قطر بأن الوساطات الفردية أفضل من الجماعية التي تتجاذبها محاور ومواقف متناقضة.

5- امتلاك قطر لسلة مالية تساهم في إطفاء نار النزاعات، تعد وتتكفل بأعباء معينة مثل إعادة الإعمار أو غيرها من الأعباء المالية.

6- فعالية الدبلوماسية القطرية ونشاطها، ومتانة علاقاتها بالدول الإقليمية، وعدم جمودها وتمسكها بقواعد بروتوكولية جامدة.

ويتحفظ البعض على وساطة قطر نظرًا لطبيعة العلاقات بين قطر والولايات المتحدة وإسرائيل، إلا أن فهمي هويدي يرى أنه لا نستطيع أن نبخس قطر حقها في موقفها المقدّر من المقاومة الفلسطينية والمقاومة اللبنانية، وفي الوساطة بين حكومة اليمن والحوثيين، وفي الدفاع عن عروبة الصومال[1].

ومع انطلاق الثورات العربية يرى البعض أن قطر تراجعت قليلاً عن أدوار الوساطة لتكون أكثر تحيزًا، بعد استعمالها سابقًا تأثيرها وموقفها السلمي كوسيط، ولكن النوعي كان قيام قطر في مارس/آذار 2011 بإرسال ست طائرات من طراز ميراج للانضمام إلى حلف شمال الأطلسي (ناتو) في العمليات الجوية، ومثلت هذه الخطوة نقلة نوعية في السياسة الخارجية القطرية[2].

د- سياسة خارجية قطرية أكثر استقلالاً عن دول مجلس التعاون الخليجي

لا تخرج قطر عن ثوابت البيئة الخليجية، مثل: الموقع والخصائص الاجتماعية والقدرات العسكرية، لكن قطر جعلت من أولويات سياستها الخارجية أن تنأى بهذه السياسة عن أي نفوذ خارجي من الدول المحورية في الشرق الأوسط، وقد

1 الشرق، 16 فبراير/شباط 2012.

2 ديفيد روبرتس، "السياسة الخارجية القطرية من الحذر إلى الجرأة".
http://www.qurynanew.com/14297

أتاحت العلاقات المتميزة لقطر مع الولايات المتحدة، وموافقتها على تأجير قاعدة السيلية وميناء العديد بموجب اتفاقية الدفاع المشترك عام 1992 للجيش الأميركي، والسماح بفتح مكتب لرعاية المصالح التجارية الإسرائيلية أن تقول قطر إنها تتبنى السياسات التي تراها منسجمة مع مصالحها العليا[1].

قاد ما سبق اتخاذ قطر إلى موقف مميز بعقد قمة عربية طارئة لمناقشة العدوان الإسرائيلي على غزة عام 2009 رغم معارضة كل من مصر والسعودية، كما اتخذت قطر موقفًا مستقلاً عن دول الخليج إزاء البرنامج النووي الإيراني الذي جعلته الإدارة الأميركية الخطر الاستراتيجي المهدد للأمن القومي العربي[2].

ولكن استقلال قطر في كثير من سلوكياتها الخارجية يراه البعض جامعًا لكثير من التناقضات والتساؤلات حول كيفية أن تكون قطر أول بلد خليجي يقيم علاقات علنية مع إسرائيل، وفي نفس الوقت تتضامن مع لبنان في حرب 2006 فتشارك في إعادة إعمار الجنوب، كذلك تحالف قطر مع النظام السوري، وفكفكة جدر العزلة من حوله من 2005 إلى 2009 ثم انقلابها على هذا التحالف والدعوة لإسقاطه بالقوة العسكرية ابتداء من العام 2011[3].

ويرى أمير غطاس أن قطر لا تلعب دورًا مستقلاً نابعًا من رغبتها بقدر ما تحركها السياسية الخارجية الأميركية، وهذا الأمر واضح تمامًا في "ويكيليكس" وليس بحاجة إلى برهان؛ إذ يصعب على دويلة مثل قطر أن تلعب دورًا إقليميًا أو دوليًا في التأثير في مسارات الاقتصاد العالمي، لو لم تكن مدعومة في ذلك من قوى غربية ومن الولايات المتحدة بشكل خاص[4]، بينما يرى عزام التميمي أن قطر

1 عبد الواحد، "دور السياسة الخارجية القطرية في ظل الأزمات العربية والإقليمية"، 119.

2 مقابلة صحفية مع رئيس الوزراء ووزير الخارجية القطري السابق الشيخ حمد بن جاسم، موقع الخارجية القطرية.
http://www.mofa.gov.qa/minister.cfm?m_cat=2&id=99

3 السفير، 6 أغسطس/آب 2012.

4 أمير غطاس، "ماذا وراء الدور القطري المتصاعد دوليًا وإقليميًا؟"، حوارات.
http://www.daoo.org/dim/news.php?action=show&id=38731

تؤدي دورًا مشرفًا ودعمها الواضح لكثير من الدول العربية ومشاريعها الاقتصادية هي دليل على هذا الدور[1].

ويرى الباحث أن قطر تسعى لأن تكون لديها المرونة في قراراها بحيث تكون مستقلة عن القرار الخليجي أو منسجمة معه تبعًا لمصالحها وتبعًا للقضية التي يُتخذ بشأنها القرار.

هـ- تأثر السياسة الخارجية القطرية بالتصورات والدوافع الشخصية للقيادة القطرية

يُعتقد بالرغم من وجود تقدم كبير ملموس في الاستفادة من المستشارين ومراكز الأبحاث أنه يصعب تفسير السياسة الخارجية بمعزل عن المعتقدات والتصورات والدوافع الشخصية للقيادة القطرية؛ حيث تُلاحَظ توجيهات الأمير الوالد الشيخ حمد بن خليفة ونشاط رئيس الوزراء السابق حمد بن جاسم في القرارات المتعلقة بالسلوك الخارجي[2].

ويُرجع الكثير من الباحثين الفضل في حضور السياسة القطرية إلى الأمير الوالد الشيخ حمد بن خليفة وطموحه السياسي، كما يعود الفضل إلى النشاط الدؤوب لرئيس مجلس الوزراء السابق حمد بن جاسم الذي دأب على تكثيف الاتصالات بالعالم الخارجي، وركز على توسيع العلاقات مع دول إفريقيا وآسيا وأميركا اللاتينية إلى جانب تعميق العلاقات مع الدول العربية ودول أوروبا والولايات المتحدة[3].

و- دعم قطر للإسلاميين في مواقف متعددة

يسود اعتقاد لدى عدد كبير من المحللين بأن السياسة الخارجية لقطر تدعم الإسلاميين أكثر من غيرهم؛ حيث يقول أستاذ العلوم السياسية ألكسي

1 مقابلة للباحث مع الدكتور عزام التميمي، 25 فبراير/شباط 2013.
2 قنديل، السياسة الخارجية القطرية تجاه الصراع العربي-الإسرائيلي في ظل حكم الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، 18.
3 موقع وزارة الخارجية القطرية.
http://www.mofa.gov.qa/ar/Pages/default.aspx

بوريسوف: إن قطر قدمت الدعم للمقاتلين الشيشان، كما منحت فيما بعد اللجوء السياسي لرئيس الشيشان و700 من حاشيته، وفي العام 1996 وبعد القضاء على الجماعة الإسلامية المقاتلة في ليبيا التي حاولت خوض حرب عصابات في برقة وجد عناصر المجموعة ملجأهم في قطر[1].

كما كان أعضاء في قيادة حركة الإخوان المسلمين المصرية والسورية ورئيس المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل ورئيس حركة النهضة راشد الغنوشي ضيوفًا دائمين على العاصمة القطرية، كما أن رئيس الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين يوسف القرضاوي الذي نُفي من مصر انتقل للعيش في قطر وحصل على إمكانية التحدث بشكل دائم من خلال شاشة قناة الجزيرة[2].

وترى جواهر بنت محمد آل ثاني أن من يقول: إن قطر تدعم الإخوان المسلمين، يستند إلى وصول الإسلاميين، وخاصة جماعة الإخوان المسلمين إلى سدة الحكم في دول الربيع العربي، وكأن ليس لهم الحق في ذلك، معتقدين -بقناعة كاملة- أن قطر هي من أوصلتهم مكانهم، وينسى هؤلاء وقائع مهمة تبدد تهمتهم، وهي أنها جماعات منظمة، ذات أهداف محددة، لا تنتظر من غيرها توجيهًا أو أوامر، وأن قطر لم تتعامل إلا مع الحكومات التي اختارها الشعب، وبدبلوماسية رفيعة، كما أن الدعم المادي الذي تمده قطر -وغيرها من الدول مثل السعودية- لدول الربيع العربي، لا تعطيه لجماعات بعينها، بل تعطيه للدول وشعوبها وفي العلن، بعكس ما يفعله البعض في الخفاء[3].

وفي سياق دعم قطر للإسلاميين يذكر البعض أن قطر تسعى إلى دعم وبعث الوهابية الناعمة التي يمكنها أن تتواءم مع التوجهات والأهداف القطرية إقليميًا وعالميًا؛ فقد جاء في كلمة افتتاح جامع الشيخ محمد بن عبد الوهاب في الدوحة 15 ديسمبر/كانون الأول 2011، التي ألقاها الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير

1 أليكس بوريسوف، "سياسة قطر العربية".
http://www.ar.journal-neo.com/node/119223
2 القدس، 16 نوفمبر/تشرين الثاني 2011.
3 العرب، 7 فبراير/شباط 2013.

قطر السابق أن قطر ستسعى إلى دعم ونشر الدعوة الوهابية قائلاً إنه لن يدخر جهدًا في نشر تعاليم الإسلام في وقت نرى فيه حاجة الأمة للتجديد واستلهام عزم وتجربة الدعوة الوهابية بما يواكب العصر وتطوراته[1].

ويمكن الحديث في هذا الإطار عن استضافة قطر للشيخ يوسف القرضاوي رئيس الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين كمرجعية دينية كبيرة حيث يرى البعض أن قطر استفادت من وجوده من خلال المساهمة في التقارب القطري-الإيراني، إضافة إلى أن شهرة القرضاوي عبر منبر الجزيرة قد عدّها البعض عامل جذب للمصارف القطرية من خلال عضويته لمجالس الإشراف الديني في أبرز مصارفها الإسلامية[2].

لكن المحلل السياسي طلال العتريسي يرى أن قطر دولة بلا أيديولوجية، وهي فقط تدرك أن الإسلاميين هم القوة الجديدة في العالم العربي، والتحالف معهم سيضع الأساس لقاعدة النفوذ في المنطقة، بل يعتبر البعض أن قطر تنطلق في دبلوماسيتها الرامية إلى توسيع دائرة نفوذها من أنها لا ترتبط بمرجعية أيديولوجية؛ لأن ارتباطها بمرجعية أيديولوجية يحد من نشاطها ويعوق امتدادها[3].

ز- الاهتمام الواسع بالإعلام لتحقيق أهداف السياسة الخارجية

تعتمد قطر على الأداة الإعلامية في ممارسة دورها في المنطقة؛ حيث لعب التطور السريع لقناة الجزيرة التي تعد العنوان الأبرز عند الحديث عن الإعلام في قطر، لتنتقل من مجرد قناة إخبارية عربية إلى شبكة إعلامية دولية ناطقة بلغات متعددة، دورًا مهمًا في تعزيز دور قطر ومكانتها[4].

وبدت الجزيرة أداة فاعلة لدعم الدبلوماسيتين: التقليدية والعامة لدولة قطر؛ حيث كشفت صحيفة الغارديان ضمن وثائق دبلوماسية أميركية نقلتها عن موقع

---

1 العرب، 17 ديسمبر/كانون الأول 2011.

2 محمد أبوالرب، الجزيرة وقطر: خطابات السياسة وسياسات الخطاب (القدس، دار أبوغوش للنشر، 2010)، 98.

3 التميمي، الدبلوماسية العامة وتكوين السمة الوطنية: النظرية والتطبيق على نموذج قطر، 74.

4 القطارنة، "حالة خاصة: كيف تدير قطر تفاعلاتها الإقليمية؟"، 3.

ويكليكس، أن الولايات المتحدة تعتقد أن قطر تستخدم قناة الجزيرة كورقة مساومة في السياسة الخارجية للمساعدة في دفع جدول أعمالها على المسرح الدولي[1].

ح- الانحياز إلى القضايا القومية العربية دون إثارة مشكلات

يرى عبد الستار قاسم أنه من الملاحظ أن القيادة القطرية انحازت بصورة عامة للقضايا القومية العربية التي لا تأتي على الحكم بعداء من الشرق أو الغرب، أي إن الانحياز القطري بقي حذرًا جدًا بحيث لا يثير أميركا والدول الأوروبية، ولا يثير إيران أو غيرها من دول الجوار، كما بدا في صورة البعد الإنساني أكثر منه في الأبعاد الأخرى، وربما كان هذا أكثر وضوحًا قبيل الربيع العربي، حتى أدوار الوساطة التي أدتها قطر جاءت في نظر العديد من المحللين بما لا يتعارض مع المصالح الأميركية والغربية في المنطقة[2].

ط- غلبة الطابع البراغماتي في السياسة الخارجية القطرية

يرى المحلل السياسي لدى إذاعة مونت كارلو الدولية خطار أبو دياب في دور قطر مرونة زائدة وكبيرة من حيث قدرتها على حوار كل الأطراف، فعندما حصلت الحرب في لبنان وغزة كان لقطر مواقف قوية، وهي التي كان لها علاقات تجارية مع إسرائيل، كما سعت نحو إقامة علاقات جيدة مع إيران، وحتى على صعيد علاقاتها خارج المنطقة فإن قطر تحمي نفسها بشبكة علاقات مميزة مع الولايات المتحدة ومع فرنسا، وعبر هذا تحاول أن تلعب دورًا سياسيًا في المنطقة[3].

وترى الباحثة إيمان رجب أن مواقف قطر التي فيها قدر كبير من التناقض تجاه قضايا محددة، مثل دعمها القضية الفلسطينية، واستضافتها العديد من قيادات

---

1 التميمي، الدبلوماسية العامة وتكوين السمة الوطنية: النظرية والتطبيق على نموذج قطر، 84.

2 مقابلة للباحث مع الدكتور عبد الستار قاسم، 10 نوفمبر/تشرين الثاني 2012.

3 خطار أبودياب، برنامج "نافذة على العالم"، إذاعة مونت كارلو الدولية، 1 أكتوبر/تشرين الأول 2012.

حركة حماس، في الوقت الذي تحتفظ فيه بعلاقات جيدة مع إسرائيل، في مخالفة لموقف مجلس التعاون، الذي هي عضو فيه، من مسألة التطبيع مع إسرائيل تُفسّر جميعًا بغلبة الطابع البراغماتي لدى السياسة الخارجية القطرية[1].

وفي الواقع، فإن الإدراك البراغماتي للرهانات الجيوبوليتيكية في المنطقة، دفعت القيادة القطرية إلى تبني سياسات متوازنة وغير عدائية، عوضها عن الكثير من عوامل ضعفها من منظار معايير القوة الإقليمية[2].

ك- السبق والجرأة واستغلال الفرص

تتميز الدبلوماسية القطرية بالسبق والجرأة؛ حيث كانت قطر أول دولة خليجية تقيم علاقات تجارية علنية مع إسرائيل، فيما وُصفت هذه العلاقات بالجريئة، وأرجع كثيرون السبب إلى أنها تستمد جرأتها من الولايات المتحدة الأميركية[3]، كما كان لقطر دور جريء في دعوة إيران للانضمام لمجلس التعاون الخليجي، ومع الربيع العربي على سبيل المثال كانت قطر أول دولة تبارك الثورة في تونس وفي مصر، كما استبقت قطر سحب سفيرها من دمشق قبل أية دولة وانسحبت من المبادرة الخليجية بعد اقتناعها بأن الرئيس اليمني يماطل بشكل واضح[4].

وفي نهاية عام 2012 كان للأمير الوالد الشيخ حمد بن خليفة فضل السبق في تعبيد الطريق العربية الرسمية إلى غزة، كخطوة تهيئة تمامًا لنماء موقف عربي جديد تجاه غزة[5].

---

1 رجب، "التناقض: كيف يمكن فهم سياسات قطر تجاه الثورات العربية؟"، السياسة الدولية، 10 فبراير/شباط 2012.

2 عبد الواحد، "دور السياسة الخارجية القطرية في ظل الأزمات العربية والإقليمية"، 120.

3 أبو الرب، الجزيرة وقطر: خطابات السياسة وسياسات الخطاب، 182.

4 التميمي، الدبلوماسية العامة وتكوين السمة الوطنية: النظرية والتطبيق على نموذج قطر، 77.

5 مؤمن بسيسو، "قطر حين تسد عجز الأمة".
http://www.aljazeera.net/opinions/pages/95262650-5265-4ea9-beaf-7847885e6f3f

ل- التأكيد على المبادئ الدولية والقانون الدولي والقيم الأخلاقية

ساهمت قطر في تقديم المعونات والمساعدات المالية للعديد من الدول النامية في قارتي آسيا وإفريقيا إضافة إلى إسهامها في صناديق التنمية الإقليمية والدولية المختلفة، كما قدمت مساعدات لدول عربية وإسلامية تضررت من الكوارث، وسعت لمعالجة مشاكل الفقر في عدد من الدول من خلال جهود دبلوماسية وسياسية وإنسانية[1].

وتؤكد قطر على ضرورة التمسك بالتعايش السلمي والتعاون الدولي على أساس الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة طبقًا لقواعد الشرعية الدولية، كما تركز على قيم التسامح والعدالة، وعلى التفاعل بين الشعوب والثقافات والحضارات بما ينبغي لها من احترام حقوق الإنسان وعدم التمييز بين الأفراد على أساس العرق أو الجنس أو اللون أو الدين، وعلى هذا الأساس تدعو قطر إلى تعزيز مكانة ودور الأمم المتحدة في العلاقات الدولية باعتبارها المحفل العالمي الوحيد الذي يجسد ميثاقها الشرعية الدولية التي تحكم سلوك الدول[2].

ويعمل عدد من المؤسسات الإغاثية القطرية في مجال خدمة الإنسانية وإغاثة المنكوبين ومن أهم هذه المؤسسات مؤسسة أيادي الخير نحو آسيا، وجمعية عيد الخيرية، وجمعية قطر الخيرية.

---

1 البزاز، التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية القطرية في عالم متحول، 23.

2 موقع وزارة الخارجية القطرية.
http://www.mofa.gov.qa/ar/Pages/default.aspx

الفصل الثاني

السياسة الخارجية القطرية تجاه بلدان الربيع العربي في شمال إفريقيا

انطلقت الثورات العربية في شمال إفريقيا وتحديدًا من تونس ثم انتقلت إلى مصر ومن بعدها ليبيا حيث تشابهت ظروف التسلط والظلم وكبت الحريات والفقر والتبعية للخارج، وتعددت مواقف الدول وسياساتها الخارجية من حيث التفاعل والتعاطي مع هذه الثورات، وكان لدولة قطر دور متميز عن كثير من الدول تجاه هذه الثورات، ويعرض هذا الفصل الدور القطري تجاه الدول الثلاث من أبعاد متعددة مثل البعد السياسي والاقتصادي والإعلامي كأبعاد معتبرة في السياسة الخارجية القطرية مع مراعاة الاختلافات بين دولة ودولة من حيث الثقل الدولي والمكانة التاريخية والظروف المحيطة.

ولعل المشهد الإقليمي كان مساعدًا في عملية التغير؛ حيث يشير كثير من المحللين إلى أن احتلال العراق عام 2003 وتحوله فيما بعد ليشهد وضعًا إثنيًا وطائفيًا كان بداية لدخول الوطن العربي مرحلة جديدة حاولت فيها الولايات المتحدة تعزيز قيادتها للنظام الدولي[1]، وكان هذا ممثلاً لسمة ثبات مصالح القوى العظمى في الوطن العربي، وغياب الفعل العربي الرسمي على الساحة الدولية، كما حاولت إسرائيل الاستفادة من الوضع بفرض حلول بدأت بالانسحاب الأحادي من غزة 2005، وعملت على إجبار الفلسطينيين على حلولها، وشهدت المرحلة زيادة الاستقطاب بين "محور الممانعة" و"محور الاعتدال" وتطور التنسيق المصري الإسرائيلي إلى "درجة التحالف" لاسيما بعد فوز حماس في انتخابات 2006[2].

إقليميًا، برز دور حركات المقاومة، فقد حققت المقاومة اللبنانية إنجازًا بالوقوف أمام العدوان الإسرائيلي على لبنان عام 2006، وكان للعدوان على غزة

1 جواد الحمد، "عودة المشرق: التفاعلات الاستراتيجية في دائرة المشرق العربي"، السياسة الدولية، العدد 189، المجلد 47 (2012)، 88.

2 المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، "التوازنات والتفاعلات الجيوستراتيجية والثورات العربية"، تحليل سياسات، إبريل/نيسان 2012، 2.

في 2008 آثارٌ مختلفة على دول المنطقة وخاصة مصر التي بدا موقفها وكأنه متواطئ مع هذه الحرب، وفي عام 2005 أيضًا تعطلت مفاوضات انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي؛ مما جعلها أكثر اقترابًا من الدول العربية والإسلامية، فيما أحدث الاعتداء الإسرائيلي على أسطول الحرية في 2010 تراجعًا في العلاقات الإسرائيلية-التركية[1].

ومن التغيرات الجيوستراتيجية أيضًا تدخل الغرب لانفصال جنوب السودان من خلال اتفاقية "نيفاشا" التي رعتها الولايات المتحدة الأميركية، ومن الأمور التي ينبغي الإشارة إليها أن الولايات المتحدة الأميركية كانت داعمة لاستقرار الأنظمة العربية المستبدة وفوجئت كما فوجئت الأنظمة باشتعال الثورات التي تعتبر خارجة عن سياق سياساتها بل مناقضة لها تمامًا[2].

السياسة الخارجية القطرية تجاه تونس

مثّلت الثورة التونسية بداية لمرحلة تاريخية جديدة في العالم العربي، ولم تتوقف موجات هذه الثورة عند حدود تونس بل تعدّتها إلى العديد من البلاد العربية، ففعلت فعلها وفجّرت الطاقة الكامنة في هذه الشعوب التي تجمعها القواسم المشتركة من فساد الأنظمة وتسلطها ومصادرتها للحريات، وقد تزامن حدوث الثورة مع حالة نشطة تعيشها السياسة الخارجية القطرية التي مارست سلوكًا سياسيًا خارجيًا مختلفًا عن كثير من دول المنطقة تجاه الثورة التونسية.

أ- لمحة عن الثورة التونسية

شهدت تونس في عهد الرئيس المخلوع زين العابدين بن علي توجيه ضربات متتالية لحرية المعتقد والحريات العامة وحرية التعبير، وشهدت الساحة التونسية

1 عبد المنعم المشاط، "تأثير الثورات العربية في العلاقات الإقليمية في الشرق الأوسط"، السياسة الدولية، العدد 189، المجلد 47 (2012)، 32.

2 المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، "التوازنات والتفاعلات الجيوستراتيجية والثورات العربية"، 8.

أحداثًا عديدة عززت في مجموعها حالة الاحتقان التي بلغت ذروتها عبر الثورة[1].

وفي 17 ديسمبر/كانون الأول من عام 2010 اندلعت شرارة المظاهرات الشعبية بعد إحراق محمد البوعزيزي نفسه، ومن ثم تحولت المظاهرات إلى انتفاضة شعبية عارمة شملت عدة مدن تونسية، وقد أجبرت في بدايتها الرئيس على إقالة عدد من الوزراء، ثم توسعت وازدادت شدّتها مما أجبر بن علي على الهروب من البلاد خلسةً في 14 يناير/كانون الثاني 2011، فلجأ إلى السعودية، ثم شُكّلت حكومتان مؤقتتان ثم تلا ذلك فوز حركة النهضة ذات التوجهات الإسلامية بالنصيب الأوفر من مقاعد المجلس الوطني التأسيسي بـ 89 مقعدًا من أصل 217، أي حوالي 42% من المقاعد. وفي 12 ديسمبر/كانون الأول 2011، انتخب المجلس التأسيسي التونسي المنصف المرزوقي رئيسًا للجمهورية، وشغل الأمين العام لحركة النهضة، حمادي الجبالي منصب رئيس الحكومة[2].

ب- العلاقات قبل الثورة

كانت السياسة الخارجية للرئيس المخلوع زين العابدين بن علي في العقد الأخير سلبية للغاية تجاه دول الخليج بشكل عام، وظلّت العلاقات مع دول الخليج محدودة بسبب تبعية واكتفاء السياسة الخارجية التونسية القديمة بالعمل مع طرف واحد وفي اتجاه واحد هو الاتحاد الأوروبي[3].

وتعتبر العلاقات التونسية-القطرية قديمة ومتجذرة؛ إذ شهد العام 1975 توقيع العديد من الاتفاقيات وبروتوكولات التعاون ومذكرات التفاهم، كما شهد

1 العربي صديقي، "تونس: ثورة المواطنة ثورة بلا رأس" (الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011)، 5.

2 "ملف تونس: حقائق تاريخية وسياسية واقتصادية وإعلامية".
http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2011/01/110114_tunisis_profile.shtml

3 وزير خارجية تونس لـ"الراي": "الكويت بنظامها المستقر وديمقراطيتها تصلح نموذجًا للأنظمة الملكية العربية".
http://www.alraimedia.com/Articles.aspx?id=302919

العام 1981 اتفاق انتداب عمال تونسيين للعمل في قطر، وشهد العام 1994 توقيع اتفاقية إنشاء لجنة عليا مشتركة لتنمية العلاقات، ووقعت مذكرة تفاهم للتعاون والتنسيق في فبراير/شباط من عام 2002 بعدها انخفضت وتيرة الاتفاقيات الثنائية حتى عام 2010 الذي شهد حوالي 15 اتفاقية ومذكرة تفاهم بين تونس وقطر[1].

ورغم قدم العلاقات القطرية-التونسية ووجود أنشطة دبلوماسية متبادلة إلا أن البعض منها تم تغييبه عمدًا خاصة في عهد بن علي، ومن أمثلة هذا التغييب عدم البدء في مشروع كانت شركة قطر للبترول قد فازت بعقده في 2007 لإنشاء أول مصفاة تبنيها وتملكها وتديرها شركة خاصة في تونس، لكن المشروع لم يبدأ منذ توقيع العقد وتأجل حتى تم إعادة إحيائه بعد الثورة، ويضاف في هذا الإطار قرار بن علي قطع العلاقات الدبلوماسية مع قطر عام 2006 عندما ظهر المنصف المرزوقي -الرئيس التونسي الحالي- في أحد البرامج على شاشة قناة الجزيرة ودعا إلى العصيان المدني في تونس، وقال قولته التي اشتُهرت آنذاك، وأعلن فيها أن نظام بن علي لا يُصلِح ولا يصلُح[2].

وأكدت تونس رسميًا بعد ذلك إغلاق سفارتها في قطر احتجاجًا على ما قالت إنه حملة معادية تشنها قناة الجزيرة، وقال بيان للخارجية التونسية في حينها: "إن ما أقدمت عليه الجزيرة القطرية في الآونة الأخيرة من مواقف مغرضة ومقصودة يتنافى مع كل المبادئ والأخلاق التي يقوم عليها العمل الإعلامي"، وأكد المسؤولون القطريون في حينها أنه لا علاقة للحكومة بقناة الجزيرة[3].

وحرصت قطر على عدم انقطاع العلاقات بشكل تام، فتلا ذلك زيارة الأمير الوالد الشيخ حمد بن خليفة إلى تونس حيث عقد اجتماعًا مع الرئيس التونسي في زيارة وُصفت بأنها زيارة أخوة ومودة، كما تكررت الزيارة إلى تونس في 2009،

1 موقع وزارة الخارجية التونسية، 2011.
http://www.diplomatie.gov.tn/

2 "المعارض المرزوقي يدعو لانتفاضة شعبية بتونس".
http://www.aljazeera.net/news/pages/f617e417-331f-4647-9e01-0295e30c1ea1

3 الشرق الأوسط، 10 أكتوبر/تشرين الأول 2006.

وقبل بداية الثورة بأيام قليلة في ديسمبر/كانون الأول 2010 وصل رئيس مجلس الوزراء القطري السابق حمد بن جاسم إلى تونس رئيسًا لوفد بلاده إلى اجتماعات الدورة الخامسة للجنة العليا التونسية-القطرية المشتركة التي درست آفاق التعاون والشراكة التجارية والاقتصادية[1].

وقال رئيس الوزراء القطري السابق الشيخ حمد بن جاسم إنه "كان يحمل رسالة من الأمير حول مشاكل المناطق الجنوبية في تونس، وحاجتها إلى التنمية، واستعداد قطر لتغطية نفقات هذه التنمية على أن تذهب للناس مباشرة، لعلم الأمير أن هناك فقرًا وحاجة عند الناس في تلك المناطق[2].

السياسة القطرية تجاه الثورة التونسية

تعد تونس مهد ثورات الربيع العربي، وأحد النماذج الدالة على اتساع دائرة النفوذ القطري؛ إذ لم يعد يخفى على الشارع العربي والتونسي الدور الكبير لقطر على حركة الاقتصاد والسياسة في تونس، ويمكننا الوقوف على سلوك السياسة الخارجية القطرية تجاه الثورة التونسية من خلال الأبعاد التالية:

أ- البعد السياسي

بدأ بروز الاهتمام القطري بالشأن التونسي بشكل واضح في إعلان قطر مساندتها للثورة التونسية حيث كانت قطر أول دولة أعلنت مساندتها للثورة بحسب ما أكده السفير التونسي في قطر محمد الظريف الذي وصف قطر بأنها كانت سبّاقة في تبادل الزيارات على أعلى المستويات بعد نجاح الثورة، وتكفلت دولة قطر بتكاليف علاج عشرين من جرحى الثورة التونسية، وقد انعكست هذه العلاقات السياسية المتميزة على التعاون الثنائي بين البلدين ليشمل التعاون الفني

1 وكالة الأنباء السعودية.
2010http://www.spa.gov.sa/Search.php?pg=1&s=&s2=&by1=n

2 حوار مع رئيس الوزراء ووزير الخارجية القطري السابق الشيخ حمد بن جاسم، برنامج "بلا حدود"، قناة الجزيرة، 2 إبريل/نيسان 2012.

والاستثمار والاتصالات والتبادل التجاري والتبادل الثقافي والعديد من الاتفاقيات التي وُقّعت بين البلدين[1].

ويُعتقد أن القيادة السياسية في قطر قامت بدور داعم للثورة التونسية حيث يؤكد ذلك ما قاله راشد الغنوشي زعيم حركة النهضة في تونس: "إن قطر قامت بدور رائد في إنجاح الثورات العربية، ومنها الثورة التونسية، حيث تبنتها وروّجت لها إعلاميًا، وساندت الناطقين بها، وعاونتهم على التعبير عن آرائهم"، بل ذهب الغنوشي إلى أبعد من ذلك عندما اعتبر قطر شريكًا في نجاح الثورة التونسية[2].

وتعددت الزيارات بين المسؤولين في البلدين بعد الثورة (سواء في الدوحة أو في تونس)، وتقريبًا زار الدوحة كل من أمسك بزمام السلطة في تونس بعد الثورة؛ فقد توجه الباجي قائد السبسي في يوليو/تموز 2011 إلى قطر، تحت عنوان التعريف بمبادئ وأهداف الثورة، ثم جاءت حركة النهضة للحكم فإذا برئيس الوزراء التونسي حمادي الجبالي يذهب إلى الدوحة قبل باريس الشريك الاقتصادي الأكبر لتونس، أو الجزائر الجار المؤثّر، أو حتى الولايات المتحدة، ثم بدأت المساعدات القطرية تنزل على خزينة الدولة في تونس، وراجت الإشاعات والتقارير عن أموال قطرية تذهب أيضًا إلى حركة النهضة، وما رافق ذلك من توافق كبير بين السياسة الخارجية لتونس والسياسة الخارجية القطرية[3].

كما توجّه الأمير الوالد الشيخ حمد بن خليفة في 13 يناير/كانون الثاني 2012 إلى تونس حيث التقى الرئيس المنصف المرزوقي وهنّأه بالذكرى الأولى للثورة، وقد أكد الأمير متابعة قطر للتحول الجاري في البلاد قائلاً: "نحن نعرف ما حدث خلال الأشهر الأخيرة في تونس والتغيير الذي حصل، ونحن طبيعتنا في قطر ندعم التوجه للتعاون بين دولة قطر والدول العربية"، وأضاف الأمير الوالد معربًا عن أمله في وجود كيان عربي يشبه الاتحاد الأوروبي قائلاً: "أمامنا فرصة تاريخية في التحولات التي تحصل في عدد من الدول العربية لإيجاد كيان كما حصل في الكيان

1 العرب، 4 أكتوبر/تشرين الأول 2012.
2 العرب، 2 مايو/أيار 2012.
3 الشرق، 14 ديسمبر/كانون الأول 2012.

الأوروبي"، وأكد أن "من واجبنا أن نقف بجانب تونس لندعمها لعبور هذه المرحلة الانتقالية بنجاح"[1]. وقد نوّه الرئيس التونسي المنصف المرزوقي بدعم قطر لتونس قائلاً إنه لمس لدى الأمير الوالد قناعة راسخة بدعم تونس وأن هذا الدعم يدخل حيز التطبيق.

وتعد الزيارة بداية لشراكة تونسية–قطرية، فقد تمخضت الزيارة عن توافق مواقف البلدين حول الأزمة السورية؛ حيث لم يكد يمضي شهر واحد على الزيارة إلا وكانت تونس تحتضن مؤتمرًا دوليًا لأصدقاء الشعب السوري، ثم وصل الأمر لحد قطع كل أشكال العلاقات والتعاون بين تونس وسوريا بصفة كاملة، وكانت تونس منذ استقلالها لا تنخرط في مواقف حدية من الصراعات القائمة[2].

وكانت العلاقات القطرية–التونسية وما حملته زيارة الأمير الوالد حمد بن خليفة قد أثارت جدلاً في الشارع التونسي حيث اعتبرتها قوى سياسية تدخلاً في الشؤون الداخلية، وتواصلاً لمساعي قطر لبسط نفوذها في العالم العربي، وهددت أحزاب سياسية بمقاطعة الجلسة الافتتاحية للمجلس التأسيسي في حال تمت دعوة أمير قطر كضيف شرف، فيما استغرب آخرون هذا الرفض لزيارة الأمير السابق الذي دعمت دولته الثورات العربية، وطالبوا الرافضين للزيارة بأن يرفضوا من باب أولى زيارة الرئيس الفرنسي الذي وقفت بلاده مع بن علي[3].

وتجدر الإشارة إلى أنه تم الاحتجاج في وقت سابق على استعمال قطر للموانئ التونسية لإيصال الأسلحة للثوار في ليبيا، كما طالت الانتقادات وزير الخارجية التونسي السابق رفيق عبد السلام بالقول: إن قطر تقف وراء تعيينه وزيرًا للخارجية؛ حيث كان يعمل سابقًا مديرًا لقسم البحوث في مركز الجزيرة

1 كلمة الأمير الوالد الشيخ حمد بن خليفة في ذكرى الثورة التونسية، قناة الجزيرة، 14 يناير/كانون الثاني 2012.
2 الشرق، 14 ديسمبر/كانون الأول 2012.
3 مجدي الورفلي، "ترحيب وترهيب إثر أنباء حول دعوة أمير قطر إلى تونس".
http://www.elaph.com/Web/news/2011/11/696575.html 2012/9/15.

للدراسات، وقد نفى رفيق عبد السلام أن يكون لقطر علاقة بترشيحه لهذا المنصب وأن الذي كان وراء ذلك هو مؤهلاته ونشاطه في حركة النهضة[1].

وبينما رأى البعض أن قطر راهنت على حركة النهضة من أجل ضمان مصالحها في تونس سواء كان ذلك بحفظ جزءٍ من الكعكة الاستثمارية للدوحة أو بالوقوف وراء مواقفها من القضايا الإقليمية، وذلك مقابل إعانات مالية تساعد الحكومة التونسية على مجابهة أزمتها في الداخل، رأى آخرون أنه يجب عدم المبالغة في التوهم والخوف على استقلالية القرار الوطني التونسي من قطر وغيرها من دول المنطقة الخليجية وخاصة أن دولة قطر كانت أول من ساند الثورة التونسية[2].

وردًا على تلك الاتهامات قال نور الدين البحيري عضو حركة النهضة: "إن الثورة التونسية ثورة تونسية ليست مرتبطة بالأجنبي مهما كان موقفه أو هويته"، موضحًا أن حركته التي فازت بانتخابات المجلس التأسيسي التونسي وُجِّهت لها اتهامات قبل الثورة وبعدها بأنها تتلقى دعمًا إيرانيًا وفرنسيًا، "وأن تصويت الشعب التونسي دليل على تفاهة الاتهامات، وقد أثبت التاريخ كذب من اتهمنا في السابق"[3].

وقد أكّد الناطق السابق باسم الحكومة التونسية سمير ديلو في رده على التعامل مع قطر بالرغم من وجود صخر الماطري صهر بن علي في قطر، والذي قامت قطر بإخراجه منها بعد ذلك، "أن العلاقات بين الدول تحكمها جملة من الاعتبارات التي تنظم المصلحة الوطنية، فلا يمكن أن نوقف علاقاتنا مع السعودية حتى تسلمنا الرئيس السابق، ومع قطر يوجد جملة من الاتفاقات الاقتصادية ونحن حريصون على خدمة اقتصاد البلاد مع مراعاة استقلالية القرار التونسي"[4].

---

1 رفيق عبد السلام، قناة الشاهد التونسية، 26 ديسمبر/كانون الأول 2012.

2 الشرق، 14 ديسمبر/كانون الأول 2012.

3 نور الدين البحيري، برنامج "أجندة مفتوحة"، قناة بي بي سي العربية، 12 نوفمبر/تشرين الثاني 2011.

4 سمير ديلو، برنامج "الحقائق الخفية"، قناة الوطنية، 14 يناير/كانون الثاني 2012.

ومن خلال متابعة الدور القطري السياسي تجاه تونس يتضح لنا أن قطر دعمت الثورة التونسية عبر تخليها عن أحد أهم سمات سياستها الخارجية وهي أدوار الوساطة كي تلعب أدوارًا جديدة حيث وقفت في صف الشعوب في مواجهة الأنظمة الديكتاتورية، ويمكن القول بأن قطر ساندت الثورة التونسية وما زالت تدعم الحكومة التونسية سياسيًا، ويوجد تقارب في المواقف السياسية للبلدين، ويرجع ذلك لقوة العلاقات بين القيادة القطرية وحركة النهضة، وبينما يعبّر القادة التونسيون بمن فيهم قادة من حركة النهضة عن امتنانهم لدعم دولة قطر لثورة تونس فإنهم يؤكدون على استقلالية القرار التونسي وعدم ارتهانه لأي جهة كانت.

ب- البعد الاقتصادي

وقّعت قطر مجموعة من الاتفاقيات التجارية مع تونس قبل الثورة بأيام قليلة خلال زيارة رئيس الوزراء القطري لتونس، وبعد الثورة أعلنت قطر من خلال عدة زيارات لمسؤولين رسميين ولرجال أعمال قطريين أنها ستساعد تونس على إعادة بناء الاقتصاد بعد الثورة، وترى قطر في هذه الزيارات فرصة مناسبة للاطلاع والدراسة للفرص الاستثمارية المتوفرة في تونس، وبعد الثورة ازدادت الزيارات حتى أصبحت الخطوط الجوية القطرية تسيّر رحلاتها إلى تونس 5 مرات أسبوعيًا بصفة مباشرة دون توقف[1].

وخلال زيارته إلى تونس قام أمير قطر السابق بالتوقيع على عدد من الاتفاقيات بين البلدين كان أبرزها اتفاقية استثمار في سندات على الخزينة التونسية، كما تم التوقيع على مذكرة تفاهم للتعاون في مجال تكرير النفط وبرنامج شبكة الغاز الطبيعي للمدن التونسية بين شركة قطر للبترول الدولية وحكومة الجمهورية التونسية، ومذكرة التفاهم للتعاون بين شركة الكهرباء والماء القطرية والشركة التونسية للكهرباء والغاز، ومذكرة التفاهم ما بين بنك قطر الوطني ووزارة المالية التونسية[2].

---

1 العرب 14 يناير/كانون الثاني 2012.

2 العرب 14 يناير/كانون الثاني 2012.

وجاءت الاستثمارات القطرية في تونس في ظل توقع صندوق النقد الدولي أن تحقق تونس نسبة نمو اقتصادي بنسبة 2.2% في 2012، و3.5% في 2013، وفي أبريل/نيسان 2012 أعلن البنك المركزي في تونس أن قطر أقرضت تونس 500 مليون دولار بالاكتتاب في سندات قرض لمساعدة حكومة حمادي الجبالي في التعافي من آثار الثورة الشعبية التي أطاحت بالرئيس المخلوع زين العابدين بن علي، وأضاف البنك المركزي في بيان أن مدة القرض خمس سنوات بفائدة 2.5%، وتشير إحصائيات البنك الدولي إلى أن ديون تونس الخارجية تشكّل نسبة 51.1% من الناتج المحلي الإجمالي[1].

ج- البعد الإعلامي

لا يمكن إغفال الدور الأساسي لقناة الجزيرة عندما يتم الحديث عن البعد الإعلامي للسياسة الخارجية القطرية تجاه الثورات العربية، وفيما يتعلق بالثورة التونسية، فقد قامت قناة الجزيرة القطرية بتغطية الثورة التونسية بطريقة جعلتها تلعب دورًا مهمًا في عرض الثورة الشعبية التي أطاحت بالنظام التونسي، ولم يكن للجزيرة التي ما فتئت منذ نشأتها تسلّط الضوء على كثير من تجاوزات الأنظمة العربية أن تفوّت هذه الفرصة، بل تصدرت وسائل الإعلام التي غطّت في تونس أول ثورة شعبية يشهدها بلد عربي، وتمكنت رغم عداء نظام بن علي لها من أن تواكب عن كثب تصاعد الانتفاضة التونسية.

وكانت الجزيرة قبل اندلاع الثورة ممنوعة من التصوير في تونس، وتتعرض شركات التصوير التي تتعامل مع الجزيرة للعقوبات، لكن كانت للجزيرة أساليب خاصة في إخراج الصور بالتعاون مع مدونين تونسيين رغم الرقابة الصارمة التي فرضها عليهم بن علي[2].

1 "قطر تقرض تونس نصف مليار دولار".
http://www.aljazeera.net/ebusiness/pages/5d8b8116-2b4e-44f0-8695-83a4d0545c03

2 لطفي حجي، برنامج "بلا حدود"، قناة الجزيرة ج1، 9 نوفمبر/تشرين الثاني 2011.

لعل المواقف المعادية من النظام التونسي للجزيرة، جعلت القناة أكثر من طرف إعلامي، بل كانت تعبيرًا عن الصوت المعارض بشكل كبير، ولعل احتضان القناة للانتفاضة الشعبية المنطلقة من سيدي بوزيد والقصرين وتالة كان دون أن تدري أن المسألة أكبر من انتفاضة، ولكنها انعطافة تاريخية غير مسبوقة تتوج وفي ظرف زمني قياسي بسقوط للنظام التونسي قبل أن تنتقل عدوى السقوط إلى دول عربية أخرى.

ويرى البعض أن تغطية الجزيرة للثورات العربية، اتسمت بالحذر في تناول الأحداث، حتى أصبح جليًا أن الحركات الاحتجاجية لا رجعة فيها عندها بدأت الجزيرة في تغطية مكثفة مباشرة للأحداث[1].

وبتلقي الجزيرة لتفويض مطلق من القيادة السياسية في قطر انخرطت في تغطية حية للأحداث في تونس، ولقد استعان الثوريون الذين كان محظورًا عليهم الظهور في وسائل الإعلام المحلية بقناة الجزيرة للوصول إلى شعوبهم وتعبئتها لصالح الثورات، وألغت القناة برامجها العادية وتحولت إلى ورشة عمل على مدار الساعة للأخبار والمقابلات المباشرة على الهواء[2].

أشاد المنصف المرزوقي بالدور الذي قامت به قناة الجزيرة في سياق الثورات العربية، لافتًا إلى أن المؤرخين هم وحدهم من سيقيّم الدور الذي لعبته الجزيرة بانحيازها إلى إرادة الشعوب ضد الأنظمة الدكتاتورية، وأن الجزيرة قامت بدور خارق للعادة في التمهيد للثورات العربية، ولعب مركز الجزيرة للدراسات دورًا كبيرًا في إنضاج الفكر الديمقراطي بالعالم العربي[3].

يلاحظ بعض المحللين أن الجزيرة ركزت على الجانب الديني من الثورة التونسية، خصوصًا أن بن علي كان حليفًا للولايات المتحدة في قمع ما يُسمى "التطرف الإسلامي"؛ إذ سجن النشطاء السياسيين المعارضين له وأجبرهم على

1 فكري، "ما بعد القوة الناعمة: السياسة القطرية تجاه دول الثورات العربية"، السياسة الدولية، العدد 187 (2012)، 162-164.

2 Khaled Hroub، "Qatar and the Arab Spring".
http://www.lb.boell.org/web/113-1159.html

3 العرب، 23 إبريل/نيسان 2012.

العيش في المنفى، ورغم أن البعض اتهم الجزيرة بالتحيز للإسلاميين في تغطيتها على حساب القوى الأخرى، فإن ثمة من يؤكد أنها كانت متوازنة في عرضها للأحداث، وهذا ما يراه أستاذ الصحافة والاتصال الجماهيري في الجامعة الأميركية في القاهرة حسين أمين، حين يعلق على تلك التغطية قائلاً: "قد أدّت عملاً ممتازًا، وكانت تغطيتها موضوعية شملت وجهات نظر مختلفة"[1].

لقد فرضت الثورة التونسية على الجزيرة اهتمامًا خاصًا؛ فأفردت لها مساحات واسعة من أوقات بثها، ومع اشتداد الثورة تصاعدت التغطية واستضافت القناة العديد من المحللين والمعارضين التونسيين، وظلت التغطية موسعة حتى نجحت الثورة في إسقاط النظام بعد هرب بن علي من تونس، وبعد نجاح الثورة افتتحت القناة مكتبًا لها في تونس، وبدأ مراسلوها يظهرون على الشاشة من تونس[2].

وقد برز أن الدور الإعلامي الذي اضطلعت به قناة الجزيرة الفضائية كان الأبرز في توجه السياسة الخارجية القطرية تجاه الثورة التونسية، وكان له أثر واضح في مجريات الأحداث.

د- البعد العسكري

وقّعت قطر وتونس بعد الثورة على اتفاقيتي تعاون لتعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين في المجالات العسكرية. ووقّع على الاتفاقيتين من جانب دولة قطر اللواء الركن حمد بن علي العطية رئيس أركان القوات المسلحة ومن جانب الجمهورية التونسية عبدالكريم الزبيدي وزير الدفاع الوطني[3].

وشاركت تونس ولأول مرة في تمرين الصقر الجارح بدولة قطر من خلال مشاركة مجموعة من العسكريين التونسيين، إلى جانب وفود من دول عربية

---

1 "صحيفة أميركية: الجزيرة تتألق بتونس".
http://aljazeera.net/news/pages/cbff8fd4-18d4-4497-9108-79f0a74d9d6b

2 محمد محمد عبد الله، دور قناة الجزيرة الفضائية في إحداث التغيير السياسي في الوطن العربي: الثورة المصرية نموذجًا (نابلس، جامعة النجاح، كلية الدراسات العليا، رسالة ماجستير غير منشورة، 2012)، 85.

3 الراية، 12 نوفمبر/تشرين الثاني 2012.

وأجنبية يبلغ عددها حوالي 1400 عسكري من مختلف الرتب والدرجات العسكرية، وتلقت تونس معونات قطرية تتمثل في 70 سيارة مصفحة ومعدات أخرى ذات طابع أمني أيضًا، ووقف وزير الداخلية التونسي بنفسه لاستقبال هذه الهبة القطرية[1].

من خلال ما سبق فإن قطر امتلكت أدوات مهمة، مثل: الجزيرة والموارد المالية الكبيرة مكّنتها من حسن استثمار الثورة التونسية، ويمكننا الوقوف على ملامح السياسة القطرية تجاه الثورة التونسية بما يلي:

1- شهدت العلاقات تذبذبًا وارتباكًا مع النظام التونسي قبل الثورة.

2- تعد قطر أول دولة أعلنت دعمها للثورة التونسية رغم عدم التوافق مع الموقف الأميركي.

3- قامت قناة الجزيرة بدور داعم ومنحاز للشعب التونسي ضد النظام التونسي السابق.

4- موّلت قطر صندوق دعم أهالي شهداء وجرحى الثورة التونسية.

5- يعد أمير قطر السابق الأمير الوالد الشيخ حمد بن خليفة أول زعيم قام بزيارة تونس بعد الثورة.

6- دعمت قطر الاقتصاد التونسي من خلال الإقراض والمشاريع الاستثمارية.

7- امتلكت قطر علاقات قوية مع القيادة السياسية التونسية خلال الفترة الانتقالية وبعد انتخابات المجلس التأسيسي، كما تمتلك علاقات جيدة مع حركة النهضة، ومع الرئيس المنصف المرزوقي.

8- توافق قطر مع تونس على عدد من القضايا الإقليمية، من أبرزها الموقف تجاه الشأن السوري.

9- بروز انتقادات من سياسيين وناشطين تونسيين لسياسة قطر في تونس والحركة النهضة.

---

1 الشرق، 14 ديسمبر/كانون الأول 2012.

يمكن القول بأن قطر ساهمت من خلال قناة الجزيرة بدور كبير في إبراز وتغطية الثورة التونسية تغطية متميزة مما كان له أثر في نجاح الثورة التونسية، كما أن الدعم الاقتصادي والمشاريع الاستثمارية القطرية كان لها دور في دعم الاقتصاد التونسي الذي واجه مشكلات ما بعد الثورة، كما أن علاقة قطر مع زعماء تونسيين، مثل المنصف المرزوقي وراشد الغنوشي ورفيق عبد السلام، ساهمت بسرعة في بناء القنوات بين البلدين بعد الثورة، كذلك ساهمت بعض الأمور التي تميزت بها الثورة التونسية في إبراز الدور القطري تجاه الثورة ومن ذلك فجائيتها وعدم تكوين تونس ثقلاً سياسيًا كدولة إقليمية في المنطقة كمصر وسوريا مثلاً، إضافة إلى عدم وجود نفوذ كبير وعلاقات متينة للجيش التونسي مع الأميركيين والأوروبيين نظرًا لسياسات بن علي، التي أضعفت الجيش.

لقد كانت الثورة التونسية محطة بارزة في تحول ملحوظ في السياسة القطرية من دبلوماسية الوساطة التي تميزت بها قبل الثورة التونسية إلى التحيز لصالح الشعب التونسي في مواجهة النظام، وحرصت قطر على علاقات مميزة مع النظام بعد الثورة، كما استفادت قطر من ميزة السبق في دعم الثورة التونسية ومن خصائص الثورة نفسها التي امتازت بالفجائية والسلمية والشعبية وتباطؤ المواقف الدولية تجاهها حيث كان موقف قطر واضحًا منذ الأيام الأولى للثورة التونسية بالوقوف إلى جانبها ومساندتها، وقد لاقت قطر خلال هذا الدور انتقادات شديدة خاصة من الأطراف التي خسرت انتخابات المجلس التأسيسي التي اتهمت قطر بالتدخل في شؤون تونس، لكن هذه الانتقادات يمكن أن تُفسّر بأنها تأتي في سياق المناكفات الداخلية في تونس بين حركة النهضة والأحزاب والتيارات المعارضة لها التي تتهم قطر بدعم الإسلاميين، وربما يكون هذا الامتعاض والاحتجاج من بعض الفئات التونسية ضد قطر دافعًا لقطر لتخفيف وضبط ما تسميه هذه الفئات بالتدخل، ويسميه القطريون: علاقات شرعية وهادفة لتوثيق العلاقات في إطار سعي قطر لتوسيع دورها الإقليمي في المنطقة.

السياسة الخارجية القطرية تجاه مصر

تهتم قطر بمصر باعتبارها دولة محورية في المنطقة العربية والإفريقية، حتى مع تراجع تأثيرها في الفترة السابقة، وتحتل مصر سواء قبل الثورة أو بعدها أهمية خاصة في السياسات الخارجية لكثير من الدول، ومن هذه الدول دولة قطر التي تهتم أيضًا بمصر من أوجه متعددة.

أ- أهمية مصر بالنسبة لقطر

1- قناة السويس كشريان لمرور ثلثي إنتاج دول الخليج من البترول والغاز عبره، كما يبلغ عدد الجالية المصرية في قطر حوالى 130 ألف مصري، وتستقطب قطر العديد من العمالة المصرية منها العمالة العادية المنتظمة والمقننة.

2- الأهمية الاقتصادية المتزايدة بين مصر وقطر، وعلى سبيل المثال فقد بلغ حجم الصادرات المصرية لقطر 1.1 مليون دولار مقابل 427 مليون دولار للواردات في النصف الأول من عام 2010، كما تحتل الاستثمارات القطرية في مصر المرتبة الـ 20 من إجمالي 127 دولة[1].

3- مكانة مصر الدولية وتأثيرها في القضايا الإقليمية والعربية، ويندرج تحت هذا دور قطر في القضية الفلسطينية الذي لا يمكن أن يتم دون أن تعضد علاقاتها بمصر.

4- العلاقة الجيدة بين قطر وجماعة الإخوان المسلمين.

ب- العلاقات المصرية-القطرية قبل الثورة

شهدت العلاقات القطرية-المصرية تذبذبًا خلال سنوات ما قبل الثورة؛ حيث اعتبر نظام مبارك في مصر التحركات القطرية في المنطقة نوعًا من المزاحمة

1 العرب، 4 أيار/مايو 2011.

على النفوذ المصري في عدد من القضايا العربية، لكن القطريين اعتبروا أن العلاقات القطرية-المصرية في كافة ظروفها لم تكن يومًا سيئة، لكنها كانت تمر بأزمة في مرحلة معينة لأسباب محددة، مثلما حصل تجاه غزة والحصار المفروض عليها وبعض الرؤى السياسية في بعض القضايا العربية[1].

ويعتقد البعض أن بداية الخلافات كانت منذ عام 1956 حينما توسطت مصر بين قطر والسعودية في النزاع الحدودي بينهما، وتعهدت بمتابعة ترسيم الحدود بين الطرفين خلال عام من الاتفاق إلا أن ذلك لم يحدث مما اعتبرته قطر انحيازًا مصريًا للسعودية، وجاء التحرك القطري بعدها عبر قرار أميري بتسريح 20 ألف مصري يعملون في قطر ردًا على رفض مصر حضور المؤتمر الاقتصادي في الدوحة عام 1997، فضلاً عن استقبال الدوحة للشيخ يوسف القرضاوي أبرز المعارضين لنظام مبارك[2].

وقام الأمير الوالد الشيخ حمد بزيارة لمصر في يناير/كانون الثاني 2007، التقى خلالها بالرئيس السابق مبارك؛ حيث بحثا سبل دعم علاقات التعاون بين البلدين، وفي يونيو/حزيران 2009 قام وزير البترول المصري السابق سامح فهمي بزيارة الدوحة مرتين للمشاركة في الاجتماعين الثامن والتاسع لمنتدى الغاز بالدوحة[3].

لكن هذه الخلافات بين البلدين التي أدت إلى فتور العلاقة قرابة خمسة عشر عامًا تم طي صفحتها بشكل أكبر حسب عدد من المتابعين في نوفمبر/تشرين الثاني 2010 عندما استُقبل مبارك في الدوحة بعد أن أبدت القيادة القطرية عتبها على عدم قيام الرئيس مبارك بزيارة للدوحة منذ 2006، فضلاً عن تغيبه عن القمة العربية 2009 نظرًا لعتب مصر على قطر لصمتها إزاء ما اعتبرته الأولى حملة تحريض متعمّدة قادتها قناة الجزيرة ضد جملة من سياسات مصر الإقليمية، لاسيما خلال الاعتداءات الإسرائيلية على غزة إضافة إلى دخول قطر على خط صفقة تبادل الأسرى بين

1 مقابلة رئيس الوزراء ووزير الخارجية القطري السابق الشيخ حمد بن جاسم مع قناة الجزيرة، 12 ديسمبر/كانون الأول 2013.

2 راجع: أبو الرب، الجزيرة وقطر: خطابات السياسة وسياسات الخطاب.

3 اليوم السابع، 30 يونيو/حزيران 2009.

حماس وإسرائيل[1]؛ حيث أكدت مصادر دبلوماسية أن الزيارة طوت صفحة خلافات استمرت سنوات على خلفية قضايا ثنائية وإقليمية، أهمها: تباين الرؤى حول الملف الفلسطيني ودخول قطر على خط الأزمة بدارفور؛ حيث تعتبر مصر الدخول على الملفين من أهم نقاط الخلاف باعتبارهما ملفين مصريين بامتياز[2].

ورغم حالة التنافر بين الطرفين إلا أن المصالح الحيوية بين البلدين منعت من تدهور العلاقة والوصول بها إلى حد القطيعة. وتتبدى المصالح في توافق البلدين في عدد من القضايا العربية واحتضان قطر للعمالة المصرية، واستقبال مصر لآلاف السائحين القطريين سنويًا. وفضلاً عن القضايا الإقليمية والعلاقات العربية كان الشق الثنائي الاقتصادي هو الأبرز في المباحثات؛ حيث وعد أمير قطر السابق بتكثيف استثمارات الشركات القطرية بمصر، وكذلك العمل على تيسير دخول الصندوق القطري على خط شراء بعض الشركات المصرية العامة، وكان مبارك طلب من الأمير السابق تيسير دخول الشركات المصرية إلى السوق القطرية، خاصة إذا فازت الدوحة بتنظيم كأس العالم، مؤكدًا دعم مصر لها[3].

وكان من أبرز الاتفاقيات ومذكرات التفاهم التي وقعت بين البلدين ما يلي:

- اتفاقية التبادل التجاري والتعاون الاقتصادي (يناير/كانون الثاني 1990).
- اتفاقية إنشاء مجلس رجال الأعمال المصري-القطري المشترك (مايو/أيار 1996).
- اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمارات (ديسمبر/كانون الأول 1999).
- اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي (موقّعة بالأحرف الأولى في أكتوبر/تشرين الأول 2005).
- اتفاقية التعاون العلمي في مجالات التعليم والبحث العلمي للأعوام 2008/2005[4].

1 القدس العربي، 2إبريل/نيسان 2009.

2 المصري اليوم، 25 نوفمبر/تشرين الثاني 2010.

3 المصري اليوم، 25 نوفمبر/تشرين الثاني 2010.

4 العرب، 8 نوفمبر/تشرين الثاني 2012.

السياسة الخارجية القطرية تجاه الثورة المصرية

يسود اعتقاد لدى كثير من المتابعين بأن القيادة القطرية اعتبرت الثورة المصرية امتدادًا للفرصة التي كانت تنتظرها لتأكيد نفوذها وموقعها الإقليميَّين بعد دعمها لثورة تونس، وكان الرد الفوري لقطر على الثورة في مصر هو النشر الفعلي لأدواتها الإعلامية والدبلوماسية والمالية.

أ- لمحة عن الثورة المصرية

انطلقت الاحتجاجات المصرية في 25 يناير/كانون الثاني 2011؛ حيث خرج الآلاف إلى ميدان التحرير وكبرى المدن للمطالبة بالإطاحة بالرئيس حسني مبارك، معبّرين عن احتجاجهم على أوضاع سياسية واجتماعية واقتصادية متدنية، تتمثل في مظاهر القمع وكبت الحريات وتعسف الأمن والبطالة، وتزايد حدة الفقر، وقوانين جائرة في الأجور والضرائب، وفي 28 يناير/كانون الثاني 2011 طلب الرئيس من حكومة نظيف التقدم باستقالتها، ثم كلف الفريق أحمد شفيق بتشكيل الحكومة الجديدة وعيّن اللواء عمر سليمان نائبًا له[1].

وفي 11 فبراير/شباط 2011 أعلن عمر سليمان تنحي مبارك وتكليفه المجلس الأعلى للقوات المسلحة بإدارة البلاد، وخلال هذه الفترة أصدر الجيش عدة بيانات منها إعلانه أنه سيتولى حكم البلاد بصفة مؤقتة لمدة ستة أشهر أو حتى تتم الانتخابات البرلمانية الرئاسية، وفي 3 مارس/آذار 2011 استجاب المجلس العسكري لمطلب الثوار وأعلن قبول استقالة أحمد شفيق وتكليف عصام شرف بتشكيل الحكومة، ثم جرى الاستفتاء على التعديلات على الدستور حيث أيدها 77.2% من المشاركين في التصويت[2].

1 "تسلسل زمني لأحداث الثورة المصرية".
2012/9/9http://www.aljazeera.net/news/pages/807afb60-d07c-4c6e-8c40-4131a0533c97

2 مصطفى سليمان، "مبارك يتنحى ويسلّم سلطاته للقوات المسلحة".
http://www.alarabiya.net/articles/2011/02/11/137234.html

وأسفرت انتخابات مجلس الشعب المصري بتاريخ 21 يناير/كانون الثاني 2012 عن فوز حزب الحرية والعدالة بـ 235 مقعدًا بنسبة 47.2%، وفي 23-24 مايو/أيار 2012 تم إجراء الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية المصرية ثم جرت جولة الإعادة بين محمد مرسي وأحمد شفيق وأسفرت عن فوز محمد مرسي بنسبة 51.73%.

وقد أزاحت الثورة المصرية، الفريدة في عمقها واتساعها الشعبي وسلميتها، رأس النظام بدون تدخل خارجي، وأطاحت بعوائق الإصلاح الرئيسة، وأهمها التوريث، وزالت عقبات كبيرة كانت تغلق الطريق للبدء في الإصلاح، وحالت الثورة بسرعتها دون حصول تباينات كبيرة في المواقف الدولية من التغيير[1].

ب- أبعاد السياسة الخارجية القطرية

يمكننا تناول السياسة الخارجية القطرية تجاه الثورة المصرية من خلال المسارات التالية:

- البعد السياسي:

مرّ الموقف السياسي القطري تجاه الثورة المصرية بمراحل يمكن تقسيمها على النحو التالي:

1. المرحلة الأولى: منذ اندلاع الثورة حتى نهاية فترة المجلس العسكري

عبّرت قطر عن موقفها منذ اللحظات الأولى لقيام الثورة المصرية في 25 يناير/كانون الثاني 2011، وأبدت احترامها لرغبة الشعب المصري في التغيير، ولمطالبه المشروعة، ولم تصطف قطر مع الدول الداعمة للنظام السابق، ولم تقف على الحياد بل كانت مع موقف ثورة الشعب، وظهرت حماستها بعد تنحي مبارك لإعطاء العلاقات بين البلدين أولوية كبيرة والتمهيد لتفعيل اللجنة العليا المشتركة برئاسة وزراء البلدين.

1 المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، "التوازنات والتفاعلات الجيوستراتيجية والثورات العربية"، تحليل سياسات، إبريل/نيسان 2012، 9.

استبقت قطر جميع الدول العربية في رد فعلها تجاه تنحي مبارك ونقل السلطة إلى المجلس الأعلى للقوات المسلحة؛ حيث قال الديوان الأميري في قطر: إن هذه "خطوة إيجابية ومهمة"، وجاء بيان للديوان الأميري كالتالي "تابعت دولة قطر باهتمام بالغ تطورات الأحداث الجارية في جمهورية مصر العربية الشقيقة، وإذ تعبّر عن احترامها لإرادة الشعب المصري وخياراته، فإنها تحيي الدور الكبير للقوات المسلحة المصرية في الدفاع عن مصر والأمة العربية ومصالح الشعب المصري، واستطرد "وتتطلع دولة قطر لاستعادة مصر دورها القيادي في دعم ومناصرة قضايا الأمتين: العربية والإسلامية[1].

وتصاعد الدعم القطري للثورة المصرية في المواقف ثم في تبادل الزيارات؛ حيث قام رئيس الوزراء السابق الدكتور عصام شرف وعدد من الوزراء في حكومته بزيارة قطر، وتمّت إقامة جلسة مباحثات ودية للغاية، ليقوم بعدها الأمير الوالد الشيخ حمد بن خليفة بزيارة إلى مصر ثم الأمير الشيخ تميم بصحبة 45 مسؤولاً قطريًا ليبدأ مشاورات مكثفة والاتفاق على إنشاء اللجنة المصرية-القطرية وتم خلالها الإعلان عن ضخ 10 مليارات دولار كاستثمارات فى مصر.

وفي إطار تمتين العلاقات بين قطر ومصر بعد الثورة تم ترقية مستوى التمثيل في مجموعة العمل بين البلدين، ومصريًا أكد المشير محمد طنطاوي رئيس المجلس العسكري السابق حرص بلاده على دعم التعاون القطري-المصري في العديد من المجالات مشيدًا بتطور العلاقات المصرية-القطرية[2].

ووعدت قطر بضخ الأموال في مصر في هذه الفترة، وقدمت 500 مليون دولار للخزانة من خلال شراء أذون الخزانة المصرية، ولكن التحول السياسي انعكس على بعض هذه الوعود، من حيث عدم الاستقرار وإجراء الانتخابات والترقب لما ستسفر عنه الأمور في مصر في المرحلة المقبلة مما أدى إلى تأجيل ضخ هذه الاستثمارات، حيث يتابع القطريون الأمور في مصر متابعة دقيقة، ولذلك فإنهم كانوا ينتظرون الانتهاء من التحول السياسي في مصر، وقد أكد هذا المعنى

1 فلسطين، 13 فبراير/شباط 2011.

2 الأهرام المسائي، 4 مايو/أيار 2011.

الأستاذ محمد حسنين هيكل بقوله: إن أمير قطر السابق قد أخبره في فترة إدارة المجلس العسكري للبلاد بأنه يريد أن يقدم مساعدات ومعونات لمصر من خلال مشروعات وليس سدًا لعجز ميزانية الدولة، لكنه كان لا يعرف الجهة التي يمكن أن يتحدث معها بسبب حالة عدم الاستقرار وعدم اتضاح عواقب الأمور في تلك الفترة[1].

ويمكن القول بأن هذه المرحلة قد شهدت من الناحية السياسية دعمًا قطريًا في المواقف السياسية للثورة والمجلس العسكري، واتصالات قطرية محمومة خلال المرحلة الانتقالية مع تيارات وقوى سياسية عدة في مصر من أجل ترسيخ العلاقات، ووعودًا من السياسيين القطريين بتقديم معونات اقتصادية وتنفيذ مشاريع اقتصادية، مع ترقب ومتابعة حثيثة لعملية التحول السياسي المصري بعد الثورة، ويمكن القول أيضًا بأن هذه المرحلة من علاقات قطر مع المجلس العسكري تعتبر دليلاً لمساندة قطر للثورات في الفترات التي لم يكن الإسلاميون في قيادة الدولة حينها.

2. مرحلة الرئيس محمد مرسي

تابعت قطر بعد فوز الرئيس محمد مرسي بانتخابات الرئاسة المصرية تبادل الزيارات مع مصر؛ حيث استقبل الأمير السابق وزير الخارجية المصري في الدوحة في يوليو/تموز 2012، وبعدها بشهر تقريبًا استقبل الرئيس المصري السابق محمد مرسي أمير قطر في القاهرة لبحث آفاق التعاون المشترك، وتعددت اللقاءات بين الأمير حمد والرئيس مرسي حيث التقيا في سبتمبر/أيلول 2012 في مقر الوفد الدائم لدولة قطر لدى الأمم المتحدة بنيويورك. وتكرر اللقاء في 24 أكتوبر/تشرين الأول 2012، بعد التسهيلات التي قدمتها مصر لأمير قطر لإتمام زيارته لغزة، وتركزت المشاورات بينهما حول الأوضاع في سوريا، والأوضاع في الأراضي الفلسطينية، وفي 17 نوفمبر/تشرين الثاني 2012 تكرر اللقاء بين الزعيمين، وتناولت مباحثاتهما الأوضاع في غزة وسبل وقف "الاعتداءات الإسرائيلية"، وعكست المباحثات

1 مقابلة محمد حسنين هيكل مع قناة سي بـي سي، 28 ديسمبر/كانون الأول 2012.

تطابق وجهتي النظر حول ضرورة اتخاذ موقف عربي موحد من خلال الجامعة العربية لدعم الشعب الفلسطيني ورفض العدوان ضده[1].

وتميزت الفترة السابقة بتزايد المساندة القطرية للمواقف المصرية، والبدء بمشاريع استثمارية قطرية، وضخ أموال للحكومة المصرية، لكن في نفس الوقت برزت انتقادات كثيرة من إعلاميين وسياسيين مصريين للدور القطري في مصر، ومثالاً على ذلك ما قاله مجدي الجلاد رئيس تحرير صحيفة الوطن المصرية من أن هناك محاولة قطرية لما أسماه: "قطرنة مصر"، من خلال تمويل ومساندة قوى سياسية محددة "للسيطرة على الدولة المصرية"، والسعي "للسيطرة على الاقتصاد المصري"، و"دعم الفصائل المصرية القادرة على عقد صفقات مستقبلية لتنفيذ المخطط الأميركي في المنطقة". ويؤكد الجلاد على "الدعم القطري الواضح للتيار الصاعد في مصر أثناء المرحلة الانتقالية، ومن ذلك زيارة مسؤول المخابرات القطرية إلى القاهرة قبل الانتخابات الرئاسية، وما تردد عن لقاءاته السرية بقيادات سياسية فاعلة، ثم مشاركة شخصية خليجية -يرجح أنها قطرية- في الاجتماعات المغلقة لحملة الدكتور محمد مرسي في جولة الإعادة، وإسهام هذه الشخصية في التخطيط للحملة على مدار الساعة"[2].

وقد أكد رئيس وزراء قطر في معرض رده حول اتهامات من قبل إعلاميين مصريين بأن قطر تسعى للهيمنة على مصر قائلاً: "بالنسبة للهيمنة القطرية على مصر فهذه "مزحة سخيفة؛ لأن دولة بحجم مصر وبمقدّراتها البشرية والاقتصادية لا يمكن أن يتم الهيمنة عليها من قبل دولة أخرى"، مؤكدًا أن "مصر القوية مهمة للعرب، ولنا في قطر بشكل خاص"[3].

ومن ناحية أخرى، وفي إطار الاتهامات لقطر بالعمل على تنفيذ مشاريع "للهيمنة على قناة السويس"، قال الرئيس المصري السابق محمد مرسي: "إن قطر

1 "مرسي وأردوغان وأمير قطر يبحثون أحداث غزة".
http://www.alarabiya.net/articles/2012/11/17/250178.html

2 الوطن، 9 سبتمبر/أيلول 2012.

3 قناة مصر الأولى، 9 يناير/كانون الثاني 2013.

دولة شقيقة تربطها علاقة ممتازة مع مصر؛ حيث تقف داعمة للمصريين في ثورتهم، كما هي الدول العربية"، منوهًا إلى أن قناة السويس معْلَم مصري لا مجال لأن يكون لأية دولة دخل أو مشروع أو تملّك بها[1].

وحول اتهامات لقطر بدعمها للإخوان المسلمين دون الأحزاب الأخرى، شدّد خالد العطية وزير الدولة للشؤون الخارجية القطري على أن بلاده على علاقة جيدة مع كل القوى السياسية بمصر، لكنها تلتزم بأدبيات التعامل، وبذلك هي تلتزم بالتعامل الرسمي مع الحكومات، ومن هنا جاء تعاملها مع الإخوان بعد وصولهم للحكم، وأن ما تقدمه قطر ثمرة الاتفاقات التي عُقدت مع العسكر قبل الانتخابات[2].

ويرى الباحث المصري حسام مقلد أن دعم قطر للثورة المصرية لم يكن بعيدًا عن مصالحها السياسية، ولم يكن كله حبًا خالصًا للشعب المصري، وهذا أمر طبيعي ومفهوم؛ فليس بخافٍ على أحد مقدار الجفاء والتنافر الذي كان بين قطر وبين نظام مبارك السابق، كما أن السياسة لا تعرف تحالفات مستمرة ولا خلافات دائمة، لكنه أيضًا لا يعتقد أن قطر تحزن بتعافي النظام المصري ونهوضه من جديد، مطالبًا بعدم التفكير دائمًا بنظرية المؤامرة إلى هذا الحد[3].

ويميل عدد من المحللين إلى أنه في عالم السياسة لا يوجد شيء بلا مقابل، والدول الباحثة عن دور دائمًا ما تجد في الفراغ السياسي ضالتها لمحاولة فرض أسلوبها في ترتيب أوراق المشهد السياسي، وبدوره لم يستغرب الدكتور جواد الحمد رئيس مركز دراسات الشرق الأوسط ما تقوم به قطر تجاه مصر، حيث لا يوجد دولة إلا وتبحث عن دور إقليمي لها، وقطر تريد المحافظة على دورها الإقليمي؛ وبالتالي كان لزامًا عليها أن تتفاعل مع الحراك الإقليمي، وفي الشأن

1 قناة مصر الأولى، 25 فبراير/شباط 2013.

2 "تحديات تعوق القوى الصاعدة بالمنطقة".
http://www.aljazeera.net/news/pages/b2999f3c-564a-49af-9646-77e99c572785

3 المصريون، 21 مايو/أيار 2011.

المصري تحاول قطر أن تكون إلى جانب مصر في الوضع الجديد فإن فعلت ذلك فستكسب دورًا جديدًا إلى جانب دورها الحالي[1].

ومن خلال سلوكها مع ثورة تونس وثورة مصر أثبتت قطر -وفق عدد من المتابعين- أنها تحسن استثمار الفرص من أجل تحقيق أغراضها الاستراتيجية في المنطقة، فلم تكتف بتغطية الثورات إعلاميًا لكنها زحفت لميدان الدعم الفعلي، ويرى الأستاذ فهمي هويدي أن المشكلة ليست في الدور الذي تقوم به قطر، لكن جوهر المشكلة يكمن في الفراغ العربي، وربما كان جزء من المشكلة أن الدور القطري يمضي في اتجاه يبدو في بعض الأحيان مستقلاً ومختلفًا عن مسار الدور السعودي"، معتبرا "أن درجة النقد والاستياء يمكن أن تتراجع لو تطابق الدور القطري مع السعودي، ويضيف هويدي أن قطر ليست الدولة العظمى التي يتوهمها البعض محركة لأحداث المنطقة، وينبغي ألا تلام إذا حاولت أن تقوم بدور ما[2].

شهدت المرحلتان السابقتان ما وصفه بعض المراقبين بأنه مجال جديد للخلاف بين مصر وقطر، ومن هذه الملفات ملف ترشيح قطر لعبدالرحمن العطية لمقعد الأمين العام لجامعة الدول العربية، وترى قطر أنه منصب إقليمي، وليس حكرًا على بلد بعينها، لكن الدوحة لم تلبث بعد ذلك أن أغلقت هذا الملف بسحبها ترشيح العطية، ودعمها لترشح نبيل العربي لمنصب الأمين العام[3].

وبخصوص الوضع السوري ونتيجة عدم وجود الدوحة في اللجنة الرباعية المشكّلة لحل أزمة سوريا، والتي أطلقت مبادرتها مصر خلال القمة الإسلامية التي أُقيمت بمكة المكرمة، خشي البعض أن يسبّب ذلك خلافًا مع الدوحة التي تميز موقفها إزاء الثورات العربية عموما والملف السوري خصوصًا، لكن المتحدث باسم الرئاسة المصرية ياسر علي نفى وجود استياء قطري نتيجة استبعاد الدوحة من اللجنة الرباعية المشكّلة لحل أزمة سوريا، كما نفى تأثير ذلك على الوديعة

1 مقابلة للباحث مع الدكتور جواد الحمد، 23 فبراير/شباط 2012.

2 الشرق، 16 فبراير/شباط 2012.

3 الوطن، 15 مايو/أيار 2011.

القطرية بالبنك المركزي، لافتًا إلى أن المبادرة التي طرحها الرئيس محمد مرسي لحل الأزمة السورية لا تعني استبعادًا لأحد.

أما بخصوص موقف قطر من العلاقات الإيرانية-المصرية؛ فإن قطر ترى أن توجه مصر لإعادة علاقاتها مع طهران يدخل في نطاق السيادة المصرية، وأن قطر لا تتدخل في شؤون الغير، وترى قطر أن العلاقات المصرية-الإيرانية قد تسهم في إيجاد وضع صحي للعلاقات العربية-الإيرانية نظرًا لمكانة مصر العربية والإسلامية والدولية وما لديها من مقومات تاريخية مهمة، فيما رحبت بجهود مصر في إنجاز المصالحة الفلسطينية[1].

- البعد الاقتصادي:

شهدت العلاقات القطرية-المصرية دفعة قوية بعد الثورة مدفوعة بمسار التعاون الاقتصادي بين البلدين، وقد عزّزت الزيارة التي قام بها رئيس مجلس الوزراء القطري السابق علاقات التعاون بين البلدين؛ حيث نقل خلالها رسالة تضمّنت دعمًا قطريًا صريحًا وواضحًا لمساعدة مصر في الخروج من أزمتها الاقتصادية الراهنة، وتوجيهًا من الأمير الوالد الشيخ حمد بأنه "لا سقف للتعاون أو الاستثمار في مصر"[2].

وقد جاء هذا الدعم بعد أن كان النظام السابق يضع العراقيل أمام الاستثمارات القطرية ويفرض الضرائب المجحفة، فضلاً عن عدم الشفافية وفرض مبالغ على الشركات القطرية في مصر، بينما هناك اتفاق بعد الثورة لتسهيل عمل الشركات القطرية.

تقدمت قطر المجتمع العربي والدولي في الوقوف مع مصر ودعم مصر لتقف على قدميها في أعقاب الثورة والأوضاع الاقتصادية الصعبة التي تمر بها مصر، وبعد تولي الرئيس محمد مرسي للرئاسة قدمت قطر لمصر أربعة مليارات دولار ودائع في البنك المركزي المصري ومليار دولار هبات، كما أن قطر كانت

1 الوطن، 15 مايو/أيار 2011.

2 الراية، 11 سبتمبر/أيلول 2012.

قد أعلنت عن عزمها استثمار 18 مليار دولار في مصر خلال الأعوام الخمسة القادمة.

وتوزعت الاستثمارات بواقع 10 مليارات دولار في الاستثمارات السياحية، و8 مليارات دولار في خليج السويس لتوفير خدمات لوجستية لناقلات البضائع التي تمر بها، ويأتي اهتمام المستثمرين في قطر بالسوق المصري؛ لأنه يزخر بفرص استثمارية أكثر ربحية من الأسواق الأجنبية الأخرى[1].

وقد كان من ثمار الدعم القطري المتمثل في ضخ حزمة كبيرة من الاستثمارات إيجاد حالة التفاؤل التي سادت أوساط المتعاملين بالبورصة المصرية، وتبدد المخاوف من الاستثمار في مصر؛ حيث أكدّ الخبير المصرفي أحمد آدم أن الوديعة القطرية جاءت في وقتها؛ إذ قلّصت من استمرار انهيار الاحتياطي النقدي لمصر من العملات الأجنبية بدرجة كبيرة، فخلال أغسطس/آب 2012 ارتفع الاحتياطي بشكل غير مسبوق منذ الثورة بقيمة 700 مليون دولار.

وتحتل قطر المرتبة 17 في قائمة الدول المستثمرة في مصر بعدد شركات يصل إلى 156 شركة برأس مال قطري يبلغ حوالي 568 مليون دولار، وقد بلغ حجم التبادل التجاري بين مصر وقطر في عام 2010 حوالي 300 مليون دولار إلا أنه قفز إلى 500 مليون دولار في عام 2011[2].

ويقدّر متابعون أن توجسات بعض المصريين من سيطرة قطر على مفاصل الاقتصاد المصري ليست ذات أهمية بحيث تؤثر على سلامة القرار المصري، وذلك للأسباب التالية:

1- حجم الاقتصاد المصري أكبر من قدرة أية سيطرة خارجية.

2- ديون مصر الداخلية والخارجية تتجاوز 250 مليار دولار أميركي، وإذا أراد أحد بالفعل أن يسيطر على هذا الاقتصاد، عليه أن يوفر هذا الرقم وهذا صعب جدًا.

1 الوطن 23 يناير/كانون الثاني 2013.

2 العرب، 2 سبتمبر/أيلول 2012.

3- شخص الدكتور محمد مرسي الذي يسعى إلى تحقيق إنجاز اقتصادي لا يمكن أن يسمح لأية مصالح -مهما كانت- أن تتعدى المصلحة الوطنية المصرية.

4- إدراك صانع القرار للصيغة الناجحة في تحقيق التعاون المشترك.

5- عدم إمكانية ذلك بالنظر لأسباب عائدة إلى طبيعة قطر السكانية والجغرافية والعسكرية[1].

- البعد الإعلامي:

على مدى خمس سنوات قبل الثورة كان لمصر حصة الأسد في التغطية الإخبارية للجزيرة، وقد تلقت الجزيرة أيضًا انتقادات شديدة في عدة مناسبات من برامج حوارية على القنوات المصرية، وتم بث عشرات الساعات الوثائقية في الجزيرة عن مصر بحيث زادت عما أُنتج عن كل الدول العربية مجتمعة، وكل هذه الساعات من البث حملت انتقادًا للنظام، لكن دور الجزيرة في تحريك الشارع المصري كان ضئيلاً حقًا، إلا أنها تركت في الأذهان فكرة أن مصر تعيش في ظل نظام خارج التاريخ[2].

مع اندلاع الثورة كانت التغطية متواضعة نسبيًا في بداية الاحتجاجات في اليوم الأول، إلا أنه في اليوم الثاني من الثورة وقفت قناة الجزيرة قلبًا وقالبًا معها إلى النهاية، وسخّرت كافة إمكاناتها الإعلامية وطاقاتها البشرية والفنية، واكتسبت بذلك ثقة جموع كبيرة من المصريين.

إذا كانت العلاقة بين الجزيرة ومصر قامت على التوتر الدائم سابقًا، فإن هذا التوتر وصل إلى حد الانفجار خلال ثورة 25 يناير/كانون الثاني؛ حيث وصلت تغطية القناة لأحداث الثورة اليومية الحد الأقصى، فعطلت الجزيرة كل برامجها وفتحت بثها بشكل مستمر ومتواصل لتغطية أحداث الثورة وتطوراتها، واستضافت الجزيرة العشرات من المعارضين المصريين، وفي نفس الوقت استضافت

1 الشرق الأوسط، 7 سبتمبر/أيلول 2012.

2 عارف حجاوي، دور الجزيرة في الثورات العربية 2011، من كتاب الثورات وعالمنا العربي (بيروت، مؤسسة هاينريش بول، 2011)، 94.

المتحدثين باسم النظام المصري ولو بصورة أقل مما أثار في مجموعه حفيظة النظام المصري الذي شعر بخطر الجزيرة على النظام إذ تشارك الناس وتتفاعل معهم في الثورة وتحثهم عليها مما يشكّل خطرًا على النظام[1].

مع احتدام التظاهر في مصر قطعت الحكومة المصرية بث الجزيرة على القمر الصناعي نايل سات، لكن المحطة تمكنت من وضع بثها على عدة محطات صديقة، وبرز في الثورة المصرية دور المفكر العربي عزمي بشارة الذي كان يقدم تحليلات سياسية عميقة، وكان له أثر ملموس في استنهاض الهمم في نفوس شباب الثورة، إضافة إلى البعد التوجيهي للثورة في بعض التحليلات، بالرغم من حقيقة صعوبة ثورة مصر على الجزيرة أكثر من ثورة تونس، وذلك للسيطرة التي كان يتمتع بها الإعلام المصري المؤيد للنظام السابق في مصر[2].

وحول مساهمة الجزيرة في صنع الثورة المصرية يعتقد المحلل السياسي ياسر الزعاترة أن الجزيرة لا تصنع الثورات، ولا حتى الإنترنت بكل تجلياته يصنع الثورات، بل المظالم وشعور الناس بإمكانية التغيير من خلال الاحتجاج السلمي والتضحيات، وجُلّ ما تفعله الجزيرة هو أنها تعكس تلك التضحيات من خلال تغطيتها[3].

لكن طريقة تقديم الجزيرة للخبر وأساليب صياغته وطرق التعامل معه من تحليل ومناقشة ومناظرة، والإلحاح عليه بأكثر من طريقة هو من يرسم له أبعادًا أوسع ويضعه في حجم أكبر بكثير من حجمه الطبيعي، فتبالغ أحيانًا في رصد الحدث ونقل الخبر وتحليله، وتضخم أحيانًا من بعض السلبيات، وتنصر فئة على فئة، وتثير جماعة ضد أخرى[4].

وفي دراسة حول تغطية الجزيرة للثورة المصرية توصل الباحث محمد عارف عبدالله إلى أن الجزيرة لعبت دورًا مهمًا في الثورات من خلال تغطيتها لتطوراتها،

1 محمد عبد الله، دور قناة الجزيرة الفضائية في إحداث التغيير السياسي في الوطن العربي: الثورة المصرية نموذجًا، 84.
2 حجاوي، دور الجزيرة في الثورات العربية 2011.
3 الدستور، 3 مارس/آذار 2011.
4 المصريون، 21 مايو/أيار 2011.

مؤكدًا انحياز الجزيرة للثوار في وجه الأنظمة والحكومات، مبيِّنًا أن هذا يتنافى مع المهنية والموضوعية الصحفية التي يجب أن تتمتع بها وسائل الإعلام، لكن الجزيرة أسهمت عبر تغطيتها للثورة المصرية في تشكيل رأي عام مؤيد للثورة ومعارض للنظام المصري السابق[1].

ولا يمكن في الواقع نفي انحياز الجزيرة للثوار ضد النظام السابق في مصر وتكثيف تغطيتها لتشكل مساهمة كبيرة وخطوة داعمة لنجاح الثورة المصرية.

في إطار الظواهر السياسية لا يمكن تفسير الظاهرة بعامل واحد، ولكن تتعدد الأسباب التي تقف خلف هذه الظواهر وإن كانت بتأثيرات مختلفة، ووفق هذه الرؤية فإنه مما لا شك فيه أن دولة قطر كان لها دور مهم في إنجاح الثورة المصرية، وقد تعددت ملامح هذا الدور عبر العديد من المستويات، لعل في مقدمتها وفقًا لترتيب التأثير، وليس وفقا للأهمية، البعد الإعلامي حيث ساهمت قناة الجزيرة في تحقيق مزيد من التعبئة للمتظاهرين والمعتصمين، وتسليط الضوء على ما تعرضوا له من انتهاكات وكانت صوتًا قويًا لهم أمام كل القوى والتيارات ووسائل الإعلام المضادة، ثم جاء الدعم السياسي ممثلاً في الموقف الداعم وتعدد الزيارات الدبلوماسية التي قام بها أمير قطر السابق ورئيس وزرائه السابق إلى مصر عبر مراحل الثورة المختلفة، وفي مرحلة ما بعد انتخاب الرئيس محمد مرسي تصاعد الحديث عن حزمة من المساعدات الاقتصادية بين 2 و5 مليارات دولار، لدعم الموازنة المصرية، وكذلك الحديث عن استثمارات بقيم تتراوح بين 14 و18 مليار دولار، وعن دور قطري في تطوير منطقة السويس استثماريًا[2].

ج- مستقبل العلاقات القطرية-المصرية

يبقى الحديث عن مستقبل العلاقات بين قطر ومصر رهنًا بعدة اعتبارات لعل في مقدمتها مدى نجاح التيارات الإسلامية وتحديدًا الإخوان المسلمين في السيطرة

1 محمد عبد الله، دور قناة الجزيرة الفضائية في إحداث التغيير السياسي في الوطن العربي: الثورة المصرية نموذجًا، 127-128.
2 مقابلة للباحث مع الدكتور حسام عبد الشافي، 7 مارس/آذار 2013.

على مقاليد السلطة السياسية في مصر، فهذا العامل يشكّل الضمان الأكبر لقوة العلاقات المستقبلية بين الدولتين، كما أن قطر بحرصها على تبني سياسات جادة وخطط واضحة للدعم الاقتصادي للشعب المصري مع التسويق الجيد لها، وترسيخ صورة ذهنية جيدة من شأنه أن يزيد من عمق هذه العلاقات[1].

أعتقد أن وجود الإخوان المسلمين في السلطة في مصر، والدعم الذي قدمته قطر للثورة المصرية في كافة المناحي، مع قدرة قطر على تفنيد الانتقادات الموجهة إليها، كل ذلك يصب في دعم علاقات مصرية–قطرية متميزة، أما في حال إزاحة الإسلاميين عن السلطة في مصر، وهو الأمر الذي حصل بعد 3 يوليو/تموز 2013، فإن هذا من شأنه أن يؤدي إلى علاقات ليست بنفس الزخم إن لم يؤد إلى مشاحنات وقطيعة ويبقى هذا رهنًا بطبيعة من يمسك زمام الأمور في مصر خاصة مع أوضاع متقلقلة تعيشها الأراضي المصرية.

ولما سبق، فإن قطر دعمت الثورة المصرية في 25 يناير/كانون الثاني 2011، سياسيًا وإعلاميًا واقتصاديًا بشكل متفاوت وإن كانت ركزت على البعد الإعلامي في بداية الثورة، وبدا استثمارها ودعمها الاقتصادي بشكل أكبر بعد الانتخابات الرئاسية، لكن بشكل عام بدا موقف قطر تجاه مصر بعد الثورة مميزًا؛ حيث تعد سمة الاستقرار السياسي في العلاقات من أبرز سمات العلاقات المصرية–القطرية بعد الثورة المصرية وخاصة خلال فترة حكم الرئيس السابق محمد مرسي.

السياسة الخارجية القطرية تجاه ليبيا

كانت ليبيا هي الدولة التي تصاعدت فيها الاحتجاجات ضد النظام بعد ثورتي تونس ومصر، ولكنها تميزت بأن الأوضاع آلت إلى الصراع العسكري مع النظام، وهنا نحاول أن نتعرف على السياسة الخارجية القطرية تجاه الثورة الليبية، وتطورها منذ العلاقات ما قبل الثورة، وحتى نهاية عام 2012.

1 مقابلة للباحث مع الدكتور حسام عبد الشافي، 7 مارس/آذار 2013.

أ- العلاقات القطرية–الليبية قبل الثورة الليبية

كانت العلاقات الليبية–القطرية ذات طابع مميز خلال العشر سنوات التي سبقت الثورة مقارنة بالعلاقات الليبية مع بقية دول الخليج التي لم تكن على ما يرام منذ استلام القذافي السلطة عام 1969، ويرجع ذلك لانتهاج قطر أسلوبًا مغايرًا لبقية دول الخليج منذ تولي الشيخ حمد بن خليفة إمارة قطر.

حاولت قطر أن تلعب دورًا حتى وإن كان شكليًا في بعض القضايا الليبية، مثل: لوكربي وأطفال الإيدز، وتشاركت مع ليبيا في قضية دارفور مع أن اللاعب الأكبر في القضية هو ليبيا، كما كان التميز في العلاقات واضحًا في مشاركة ليبيا في قمة قطر عام 2009 والمشاركة القطرية في قمة ليبيا عام 2010 على المستوى الرئاسي. لكن شهد العام 2000 استضافة الجزيرة وللمرة الأولى لمعارض ليبي في برنامج الاتجاه المعاكس، وعلى إثر ذلك قامت ليبيا بسحب سفيرها من قطر مما أدى إلى التزام قطري بعد ذلك بعدم استضافة أي معارض ليبي في حال كان الموضوع يتعلق بليبيا[1].

وعلى الصعيد الاقتصادي شهد البلدان تعاونًا اقتصاديًا متعدد الوجوه في مجال النفط والغاز باعتبارهما بلدين أساسيين في إنتاج النفط والغاز، وهناك عدة اتفاقيات موقعة بين البلدين عددها عشر اتفاقيات تقريبًا تتناول مجالات مختلفة للتعاون الاقتصادي والاجتماعي والتنموي، وهناك عقود وُقّعت بين البلدين بمليارات الدولارات للتعاون في مختلف المجالات[2].

ب- الثورة الليبية

تصاعدت الاحتجاجات السلمية ضد النظام في ليبيا، وتحوّلت في منتصف فبراير/شباط 2011 إلى مواجهات دموية بين النظام والثوار على عدة جبهات، وكانت قد بدأت احتجاجًا على الفساد في كافة المناحي، وعدم العدالة في توزيع

1 محمد الصيد، "سرّ الاستماتة القطرية في دعم الثورة الليبية".
http://www.zangetna.com/t1474-topic

2 الراية، 30 سبتمبر/أيلول 2009.

الثروات، وحالة التخلف رغم وجود النفط، وانسداد قنوات التواصل، فضلاً عن القمع الأمني، وتفاعلاً مع الأزمة، صدر القراران الدوليان رقمي: 1970 و1973، واللذان تضمن أولهما إقرار عقوبات دبلوماسية ومالية على النظام، وفرض الثاني حظر طيران فوق ليبيا، وأكد على حماية المدنيين بكل الوسائل اللازمة، وهو الأمر الذي حدّ كثيرًا من قدرات النظام الليبي في استخدام قواته الجوية، وحرم قواته البرية من غطائها الجوي[1].

وفي 20 أكتوبر/تشرين الأول 2011 تم الإعلان عن مقتل معمر القذافي في المعارك بمدينة سرت، ثم نهاية نظامه، وإعلان التحرير الكامل لليبيا، وفي نهاية أكتوبر/تشرين الأول تم تشكيل الحكومة الانتقالية.

السياسة الخارجية القطرية تجاه الثورة الليبية

يمكن تناول السياسة الخارجية القطرية تجاه الثورة الليبية من خلال الأبعاد التالية:

أ- البُعد السياسي

نتيجة لموقف قطر الداعم لثورة تونس هاجم معمر القذافي دور قطر في التليفزيون الليبي الرسمي في 26 يناير/كانون الثاني 2011 بشكل كبير، دون أن يدري أن قطار الثورة العربية سوف يمر أيضًا بليبيا، فلم تمض سوى أيام قليلة حتى قامت الثورة على الحكم في ليبيا.

ويرى البعض في اندلاع الثورة الليبية في الـ 17 من فبراير/شباط 2011 نقطة تحول حاسمة في مسار السياسة الإقليمية والعربية، لاسيما إن أُخِذَ في الاعتبار الموقع الاستراتيجي لليبيا من ناحية، وثرواتها من ناحية أخرى، ويقول الهادي شلوف أستاذ العلاقات الدولية بأنه ليس هناك أي ليبي يمكنه أن ينكر أن الدعم القطري

1 محمد مهدي، "قراءة في أسباب الصراع المسلح في ليبيا ومساراته المحتملة"، آفاق إفريقية، العدد 34، 2011، 73-90.

للثورة الليبية غير محدود، وتجاوز ما هو لوجستي إلى تقديم السلاح الثقيل وتدريب المقاتلين والمساهمة في تجاوز العجز المالي الذي أرهق المجلس الانتقالي[1].

وفي نظر عدد من المحللين كانت قطر من أولى الدول التي رأت في الثورة الليبية فرصة تلوح لها لتلعب دورًا يساهم في تأسيس نفوذ يلائم حجم ثروتها المالية الهائلة وطموحات قادتها الكبيرة، وكانت قطر أول دولة عربية أعلنت أن القذافي لم يعد يمثل الشرعية في ليبيا، وأول دولة عربية شاركت في فرض الحظر الجوي على ليبيا بطائرات وطيارين قطريين، وفي تطور عربي هو الأول في المنطقة، اعترفت قطر بالمجلس الوطني الانتقالي ممثلاً شرعيًا وحيدًا للشعب الليبي[2].

وبدا حماس قطر واضحًا إزاء الوضع في ليبيا خاصة عندما لعبت دورًا كبيرًا في اجتماع وزراء الخارجية العرب الذي مهّد لقرار من مجلس الأمن بفرض حظر جوي على ليبيا يقي الثوار بطش طائرات القذافي، بل إن رئيس الوزراء القطري طالب المجتمع الدولي أن يسهم إسهامًا فعالاً في تحرير الشعب الليبي، وحول مسألة تسليح أو عدم تسليح الثوار في ليبيا، قال: "من الطبيعي أن نمكّن الشعب الليبي من أن يدافع عن نفسه"، منوهًا بأنه "من بضعة أسابيع لم يتحدث أحد عن إعطاء الليبيين وسيلة للدفاع عن أنفسهم، ولكن الآن أصبحت العملية مقبولة أن نجعل الليبيين يدافعون عن أنفسهم"[3].

ولكن هذه الدعوة للدفاع عن الشعب الليبي قوبلت بالنقد الذي ربطها بأطماع اقتصادية؛ فحسب سليمان البرعصي الناطق باسم تجمع شباب ليبيا، فإن أية دولة في العالم لديها مصالح وقطر لديها أطماع اقتصادية في المنطقة من حيث الغاز والنفط لتكون أكثر تأثيرًا على الدول الأوروبية[4]. ويرى محمود شمام "أن سعي قطر لتحقيق مصالحها هو حق مشروع لها، وأن جزء كبيرا من سياساتها

1 العرب، 12 فبراير/شباط 2013.

2 الأهرام، 29 مارس/آذار 2011.

3 رئيس الوزراء ووزير الخارجية القطري السابق الشيخ حمد بن جاسم، مؤتمر صحفي، 5 مايو/أيار 2011.

4 سليمان البرعصي، برنامج "أجندة مفتوحة"، قناة بي بي سي، 12 نوفمبر/تشرين الثاني 2011.

كان موجها لدعم كرامة الشعب الليبي ولدعم حرية الشعب الليبي، وأن أدوارها في معظمها إيجابية، ونحن ممتنون لهذا الدور والشعب الليبي كله كذلك ولكن هناك بعض التحفظات حول الدوافع القطرية"[1].

وحول دوافع قطر وراء دورها الكبير تجاه الثورة الليبية وردًا على ما سبق قال محمد الكواري مدير مركز الخليج: "إن قطر جزء من الأمة العربية وعضو فاعل في الجامعة العربية وسبق لها أن تدخلت بطرق إيجابية في النزاعات العربية، وإن قطر لم تصطف في جانب فصيل دون آخر، إضافة إلى أن قطر لا تتطلع إلى حصد غنائم في ليبيا أو غيرها، وأكد الكواري أن هذا الدور هو قناعة قطرية وموقف عام بأنه لا يوجد مبرر لأي حاكم أن يقتل شعبه"، وبخصوص تلقي قطر لتوجيهات من الولايات المتحدة بخصوص الوضع في ليبيا قال الكواري بأن الولايات المتحدة لا تملك الكون، والثورات فاجأتها كما فاجأت غيرها، ومن يدرك أحقية الشعوب بالتغيير هو الذي سوف يبقى في أماكن القيادة[2].

لكن سياسة قطر تجاه ليبيا التي اتفق كثير من الليبيين على دورها الكبير في دعم الثورة الليبية واجهت مزيدًا من الانتقادات؛ حيث انتقد رئيس المكتب التنفيذي السابق للمجلس الانتقالي الليبي محمود جبريل قطر وحمّلها مسؤولية فوضى السلاح التي تشهدها ليبيا قائلاً: "إن قطر قدمت كثيرًا للثورة الليبية في بدايتها، لكنها أصبحت تحاول لعب دور أكبر من إمكانياتها في شؤون ليبيا، متهمًا إياها بالوقوف إلى جانب فئات معينة، مؤكدًا أن ليبيا لن تكون تابعة لأحد سواء قطر أو غيرها"[3].

ومن جانبه اتهم عبد الرحمن شلقم، وزير الخارجية الليبي السابق ومندوبها في الأمم المتحدة، الدوحة بمحاولة الهيمنة على ليبيا، وقال: إن ليبيا لن تكون تابعة

1 محمود شمام، برنامج "أجندة مفتوحة"، قناة بي بي سي، 12 نوفمبر/تشرين الثاني 2011.

2 محمود الكواري، برنامج "أجندة مفتوحة"، قناة بي بي سي، 12 نوفمبر/تشرين الثاني 2011.

3 محمود جبريل، برنامج "الذاكرة السياسية"، قناة العربية، 10 نوفمبر/تشرين الثاني 2011.

لقطر، معبّرًا عن عدم فهمه لأهداف التحالف الذي تقوده قطر[1].

ومن وجهة نظر أخرى رفض علي الصلابي أحد كبار قادة الحركة الإسلامية الليبية ما قيل من أن الإسلاميين لم يحققوا ما حققوه في ليبيا ما بعد القذافي إلا بسبب علاقتهم مع قطر التي زودتهم بالمال والسلاح قائلاً: "هذه كذبة كبيرة، ومن يقول هذا هم أشخاص ممن لهم عقلية القذافي، وإن هذا النقد لا أساس له من الصحة"، وأكد الصلابي أنه لا يستطيع أحد إنكار الدور القطري على المستوى الإغاثي وتشهد بذلك المدن الليبية، والدعم بالسلاح في المواجهات لكل الثوار دون تمييز، والدعم الإعلامي، وقد صدرت تصريحات عن الأمير الوالد والأمير الشيخ تميم بن حمد بأن الشعب الليبي لا يستجدي ولا يتسول، وأن الدافع القطري هو دافع إنساني منطلق من القيم والأخلاق العربية والإسلامية[2].

وحسب أمين سر المجلس الوطني الانتقالي الليبي مصطفى المانع فإن الدور الذى لعبته قطر أثناء الثورة لم يأت منفردًا، ولكنه تم في إطار الشرعية الدولية، مؤكدًا أن قطر هي الدولة الفاعلة في الوقوف إلى جانب الثورة الليبية، ونافيًا أن تكون لقطر أية أطماع فى ليبيا، وقد نفى بشير الكبتي المراقب العام للإخوان المسلمين بليبيا تبعية جماعته أو حصولها على أي دعم من قطر أو الولايات المتحدة[3].

ب- البعد الاقتصادي

أُبرمت قبل انهيار النظام الليبي بقيادة القذافي عدة اتفاقات ليبية- قطرية بشأن استثمارات مشتركة تتجاوز قيمتها 10 مليارات دولار، وبعد وصول المجلس الانتقالي إلى سدة الحكم في ليبيا، بدأت الحكومة القطرية ترقب التطورات شأنها شأن باقي الدول التي ساندت المجلس الانتقالي إضافة لمتابعة مشاريعها واستثماراتها

1 الأهرام، 19 نوفمبر/تشرين الثاني 2011.

2 القدس العربي، 11 نوفمبر/تشرين الثاني 2011.

3 الرأي، 14 مارس/آذار 2012.

في ليبيا، وكان من المتوقع أن يكون للدور الذي لعبته قطر في دعم الثوار، آثار إيجابية أكبر، ولكن التخوف من بعض الاضطرابات أو الخلافات بين الثوار، هو ما قد يضر بمصالح قطر، وبالتالي فإن أي تقدم في الاستثمارات القطرية مرهون تمامًا بالدور السياسي الذي يلعبه المجلس الانتقالي، الذي قد يهتز تمامًا في حالة تدخلات دولية[1].

وقدمت قطر عددًا من المساعدات الاقتصادية والمالية لليبيا حتى مايو/أيار 2011 من 400 إلى 500 مليون دولار، ووعدت بتقديم مثلها "للشؤون الإنسانية وليس العسكرية".

وبعد تجميد الأرصدة الليبية والمصاعب القانونية في بيع النفط الليبي، لم يكن لدى المجلس الانتقالي ما يكفي لمرتبات الليبيين ولا لتغطية السلع المدعومة مثل الخبز، عندها انبرت قطر عارضة تسويق مليون برميل من النفط لحساب المجلس الانتقالي بقيمة 100 مليون دولار[2].

ومن أوجه الدعم الاقتصادي القطري أيضًا قيام قطر بإرسال أربع شحنات من المنتجات النفطية، وعندما رفضت شركات النفط العالمية تفريغ الشحنات في ميناء بنغازي قبل أن يدفع المجلس الانتقالي ثمنها، تعهدت قطر بتقديم ضمان مالي في حال إذا تخلف المجلس الانتقالي عن السداد[3].

وفي ظل التوجه القطري الاستثماري في ليبيا توقع محللون أن تستفيد البنوك والشركات القطرية من الاستثمار في ليبيا؛ فليبيا كانت تحتل المرتبة الثانية عشرة بين أكبر الدول المصدرة للنفط في العالم، بإنتاج يصل إلى 1.6 مليون برميل يوميًا أي ما يعادل 2% من إجمالي الإنتاج العالمي[4].

---

1 محمد عبد الظاهر، "الاستثمارات القطرية في ليبيا تقارب 10 مليارات دولار". http://www.zawya.com/ar/story/ZAWYA20111123123446

2 العرب، 13 إبريل/نيسان 2011.

3 العرب، 12 فبراير/شباط 2013.

4 عبد الظاهر، "الاستثمارات القطرية في ليبيا تقارب 10 مليارات دولار". http://www.zawya.com/ar/story/ZAWYA20111123123446

ج- البعد الإعلامي

استمرت تغطية الجزيرة في ليبيا على منوال تغطيتها لثورتي تونس ومصر مستفيدة من النجاح الذي حققته فيهما، وبدأت منذ اليوم الأول للثورة الليبية بتغطية أحداثها، واتُّهمت من قبل النظام الليبي بأنها "قناة الفتنة"، وأنها "تنفذ أجندة قطر التابعة أصلاً للأجندة الغربية في تفتيت الأمة العربية"، وقد اتخذت الجزيرة موقفها بأن تكون مع الثورة وضد نظام القذافي، وبث الكثير من الأخبار والصور حول مجازر كتائب القذافي وقصفها للمدنيين في بنغازي وغيرها من المدن الليبية، واستمرت تغطيتها بنفس الحرارة لحين سقوط نظام القذافي بسقوط العاصمة طرابلس ولاحقًا بمقتله[1].

وأثناء مشاركة القوات القطرية في العمليات العسكرية التي قادها حلف شمال الأطلسي في ليبيا، كان هناك تركيز إعلامي من قناة الجزيرة لم يسبق له مثيل على الثورة الليبية لم يترك أي تفصيل إلا وسلّط عليه الضوء بأسلوب يراه البعض تجاوز كثيرًا مبادئ العمل الصحفي المستقل والمحايد، ولم تكن قناة الجزيرة تعرض الأحداث والتطورات في ليبيا فحسب، بل كانت تؤسس أيضًا للدور القطري القادم وتعبِّد له الطريق، وذلك عبر جعل الجزيرة ومن ورائها قطر تبدوان ليس فقط كمساندين للثورة بل كلاعبين فاعلين في إنجاحها[2].

ومن مظاهر تأسيس الجزيرة لهذا الدور أنها ألغت برامجها المعتادة، وأصبحت بمثابة ورشة عمل على مدى الساعة للتغطية وبث الصور الحية، بالإضافة لإدارة المناقشات والمقابلات، حتى إن شعار القناة تحول من "الرأي والرأي الآخر" إلى "التغطية مستمرة"، كما بدأت الجزيرة بعد أسبوع من اندلاع الاحتجاجات ضد نظام القذافي في استخدام العلم الليبي القديم الذي اختاره الثوار بديلاً عن العلم الليبي الأخضر، مما يعد خروجًا صريحًا على التغطية المحايدة، ثم ازداد هذا الحشد

---

1 محمد عبد الله، دور قناة الجزيرة الفضائية في إحداث التغيير السياسي في الوطن العربي: الثورة المصرية نموذجًا، 92.

2 محمود شمام، برنامج "أجندة مفتوحة"، قناة بي بي سي، 12 نوفمبر/تشرين الثاني 2011.

الإعلامي مع مشاركة قطر في عمليات الناتو في ليبيا، وأصبحت تغطية القناة أكثر تحيزًا حتى من حيث المفردات المستخدمة، مثل إطلاق لفظ "كتائب القذافي" على ذلك الجزء من الجيش الليبي الذي ظل يقاتل بجانب القذافي[1].

في حين يرى كثيرون منهم السيد محمود شمام، مسؤول الإعلام السابق بالمجلس الوطني الانتقالي، أن الجزيرة لعبت دورًا كبيرًا في الحشد قبل أن تبدأ في الانحياز لطرف من الأطراف الليبية، ويؤكد علي الصلابي القيادي الإسلامي الليبي "أن الجزيرة كانت منبرًا مفتوحًا منذ بداية الثورة الليبية للسيد محمود شمام والسيد محمود جبريل وكان مكتب شمام لقيادة الأزمة إعلاميًا في قطر، وكانت قناة ليبيا الأحرار موجودة في قطر ومدعومة منها لتحقيق أهداف الثورة الليبية".

وقامت قطر بتقديم كل المساعدات المالية للإعلام الليبي الجديد خصوصًا حين أوعزت الجامعة العربية لشركات البث الفضائي بوقف التعامل مع التلفزيون الرسمي الليبي في مايو/أيار عام 2011، حيث سهّلت قطر انتقال العديد من الليبيين إلى قناة ليبيا الأحرار ذات الموقف المؤيد للثوار[2].

وأضاف محمود شمام أن الجزيرة تعطي انطباعًا يميل كثيرًا للتيارات الإسلامية وهذا لا يخص ليبيا فقط، وليس موقفًا جديدًا، وأردف قائلاً: "عدة مرات أُبلغت من الأمير أنه يقف على مسافة واحدة من كل الفئات والتيارات، وأنه يدعم الديمقراطية ونحن بالفعل نريد أن نرى ذلك. نريد من قطر الصديقة التي وقفت معنا أيام الشدة أن تقف معنا في أيام التحول، فأيام اللعبة السياسية الديمقراطية تكون فيها تجاذبات وميل لطرف دون طرف، إذا كان الأمر بالتوافق مع ما يطرحه طرف فهذا عادي أما إذا كان هناك دعم مالي وإعلامي وسياسي فهذا نرفضه، والقيادة القطرية تدرك أن الشعب الليبي الذي تحدى الديكتاتورية لا يقبل بوصاية أية دولة عليه"[3].

1 فكري، "ما بعد القوة الناعمة: السياسة القطرية تجاه دول الثورات العربية"، 163.

2 العرب، 12 فبراير/شباط 2013.

3 محمود شمام، برنامج "أجندة مفتوحة"، قناة بي بي سي، 12 نوفمبر/تشرين الثاني 2011.

ويبدو أن قطر توزع دعمها للأطراف الثورية بقدر تأييدها الشعبي، ومن خلال رؤيتها أن المستقبل هو للحركات الإسلامية بشكل عام؛ لذا فمن الطبيعي أن تقوي قطر علاقتها بالطرف المتوقع فوزه في الانتخابات، ومن الطبيعي أيضًا أن تواجه الانتقادات من الأطراف الأخرى.

د- البعد العسكري

بدت تغطية قناة الجزيرة الفضائية لقتال الثوار الليبيين، بالتفصيل وبعمق أكبر مما فعلته مع الحركات الثورية في البلدان العربية الأخرى، متوافقة مع السلوك الراهن لقطر، ولكن ما اتخذته قطر من إجراءات في ليبيا فاجأ العديد من المحللين، وكان تحولاً جذريًا في سياستها التقليدية عندما قامت في مارس/آذار 2011 بإرسال ست طائرات من طراز ميراج للانضمام إلى حلف شمال الأطلسي (ناتو) في العمليات الجوية، ومثّلت هذه الخطوة نقلة نوعية في السياسة الخارجية القطرية، وقد تدخلت قطر على مرّ السنين في مجموعة من النزاعات الدولية من خلال الوساطة، ولكن لم يحدث من قبل أن أعلنت قطر علنًا دعمها لجانب واحد أو القيام بتدخل مباشر[1].

وبرّر رئيس مجلس الوزراء القطري الدعوة للتدخل العسكري بقوله: "ولكن عندما نرى أشخاصًا يموتون كل دقيقة بعد دقيقة فالتاريخ لن يسامحنا أبدًا ونحن نؤمن بالحوار، ولكن القذافي لم يؤمن به"[2]. وفي شهر أبريل/نيسان 2011، كانت الطائرات القطرية تقلع بشكل منتظم من الدوحة لمد الثوار بالسلاح، وصرّح رئيس الوزراء القطري السابق الشيخ حمد بن جاسم بأن قطر ترسل أسلحة دفاعية للثوار، ولكن التقارير من طرابلس تفيد بأن الدعم ذهب إلى أبعد من ذلك، حيث أكدت هذه التقارير أن قطر تقوم بتدريب المقاتلين الليبيين في جبال نفوسة في غرب طرابلس وشرق ليبيا، كما قام الجيش القطري بجلب المقاتلين الليبيين إلى

1 David Roberts، "Behind Qatar's Intervention in Libya: Why Was Doha Such A Strong Supporter of the Rebels?". http://www.foreignaffairs.com/articles/68302/david-roberts/behind-qatars-intervention-in-libya

2 حمد بن جاسم، مؤتمر صحفي، 5 مايو/أيار 2011.

الدوحة لإجراء تدريبات خاصة، وفي الهجوم الأخير على باب العزيزية في 24 أغسطس/آب شوهدت القوات القطرية الخاصة على الخطوط الأمامية للقتال[1].

وبمشاركة القوات القطرية في العمليات العسكرية التي قادها حلف شمال الأطلسي في ليبيا، تصدرت قطر قائمة الدول التي وفرت السلاح والذخيرة للمقاتلين الليبيين؛ حيث نقلت إليهم تجهيزات وقوات عبر أسطولها من طائرات سي17 وسي30 عبر باخراتها التي نقلت أطنانًا من الأسلحة والذخيرة والمعدات اللوجيستية؛ حيث كانت ترسو على شواطئ جزيرة جربة وجرجيس في الجنوب التونسي ليتم نقل محتوياتها فيما بعد إلى داخل الأراضي الليبية، ويرى البعض أن بعض عمليات التسليح تم بلا دراسة ما خلق عددًا من الميليشيات غير المنضبطة[2].

وإضافة لما سبق فقد أكد الفريق جوزيف شارل بوشار قائد عملية "الحامي الموحد" في حلف الناتو بليبيا أن القوات المسلحة القطرية كانت الركيزة الأساسية في تحقيق أنجح عملية في تاريخ الناتو والتي تمت على الأرض الليبية ضد نظام القذافي؛ حيث أثبتت القوات القطرية قدرات فائقة في العمليات الميدانية والقتالية، وذللت الصعوبات في التعامل مع الثقافة الليبية وفتحت بوابة التفاهم مع المواطنين الليبيين، لافتًا إلى الجهود المتميزة التي قامت بها طائرات النقل الاستراتيجية[3].

المزايا التي سمحت لقطر بلعب دور مهم في ليبيا

يُعتقد أن المشاركة العسكرية، والدور السياسي القطري تجاه الثورة الليبية كانت له عوامل ساهمت في جعله دورًا مهمًا وفاعلاً:

1- أمن قطر مضمون من قبل تحالفها مع الولايات المتحدة، وهذا يسمح لقطر بأن ترسل طائراتها المقاتلة على بعد 1800 ميل إلى ليبيا حتى مع

1 Roberts، "Behind Qatar's Intervention in Libya: Why Was Doha Such A Strong Supporter of the Rebels?". http://www.foreignaffairs.com/articles/68302/david-roberts/behind-qatars-intervention-in-libya

2 الشرق، 16 ديسمبر/كانون الأول 2012.

3 الراية، 26 مارس/آذار 2012.

وجود تهديدات من إيران على بعد لا يتجاوز 125 ميلاً من الشمال الشرقي.

2- رغبة قطر في إدراج نفسها كوسيط رئيسي بين العالم الإسلامي والغرب، وهي ترى أنها وسيط له خبرة وصداقات ضرورية مع التحالفات المعادية للغرب، وطوال الأزمة في ليبيا اتبعت قطر تكتيكًا مماثلاً مع طرفي النزاع، وقد لجأ وزير الخارجية السابق في النظام الليبي موسى كوسا، إلى قطر للإقامة فيها بعد أن اضطر إلى مغادرة المملكة المتحدة، وهذا يبرز أن قطر فهمت أن المسؤولين السابقين في النظام مثل كوسا يمكن أن يكونوا مفيدين في التفاوض مع فلول النظام القديم والثوار[1].

3- علاقة قطر القوية بالإسلاميين؛ حيث يُعتقد أن المعارض الليبي السابق علي الصلابي كان على اتصال مع النخبة في قطر، ويذكر أن أخاه إسماعيل الصلابي الذي يقود لواء 17 فبراير، والقائد العسكري عبد الحكيم بلحاج، يعتقد أنهما، يتحصلان على دعم مالي قوي من قطر، وتدرك قطر أن الإسلاميين جزء لا يتجزأ من المشهد السياسي الليبي وأن تهميشهم لن يكون صائبًا.

3- أن تستفيد قطر اقتصاديًا في مرحلة ما بعد القذافي خاصة في القطاع النفطي والغاز والقطاعات ذات الصلة مثل النقل وأمن المنشآت، أما الاستفادة الأخرى فهي الثناء الكبير الذي تلقته من قبل الحلفاء الغربيين الرئيسيين في لندن وباريس وواشنطن[2].

1 Roberts، "Behind Qatar's Intervention in Libya: Why Was Doha Such A Strong Supporter of the Rebels?". http://www.foreignaffairs.com/articles/68302/david-roberts/behind-qatars-intervention-in-libya

2 Roberts، "Behind Qatar's Intervention in Libya: Why Was Doha Such A Strong Supporter of the Rebels?". http://www.foreignaffairs.com/articles/68302/david-roberts/behind-qatars-intervention-in-libya

ملخص معالم الدور القطري في ليبيا

1- كانت قطر أول دولة عربية تدين استخدام القوة ضد المدنيين في ليبيا وطالبت النظام في 22 فبراير/شباط 2011 بالتوقف عن قمع المدنيين.

2- اعترفت قطر بالمجلس الانتقالي في 28 مارس/آذار 2011 كممثل شرعي للشعب الليبي.

3- استضافت عددًا من المعارضين الليبيين واحتضنت مقر قناة معارضة انطلق بثها من الدوحة.

4- لعبت دورًا رئيسيًا في حشد الدعم العربي لقرار مجلس الأمن في 17 مارس/آذار 2011 بتكليف الناتو بحماية المدنيين الليبيين.

5- شاركت في الحملة الجوية بإرسال طائرات ميراج.

6- أعلن رئيس الأركان القطري اللواء حمد بن علي العطية أن جنودًا قطريين قاتلوا على الأرض مع الليبيين.

7- في 27 مارس/آذار 2011 أبرمت اتفاقيات مع المجلس الوطني لتصدير وتسويق النفط عبر ميناء بنغازي.

8- في 26 أكتوبر/تشرين الأول 2011 استضافت قطر مؤتمر أصدقاء ليبيا بمشاركة قادة حلف الأطلسي ورؤساء الجيوش التي شاركت عسكريًا في ليبيا، وبعد ذلك أطلقت الخطوط الجوية عدة رحلات إلى ليبيا في نوفمبر/تشرين الثاني 2011[1]. وعلى الرغم من الإجماع الليبي على دعم قطر لثورة الشعب الليبي ضد نظام معمر القذافي بكافة أنواع الدعم السياسي والعسكري واللوجيستي والإعلامي والمالي، فإن هناك توجسات لدى البعض من تدخل قطر في السياسات الداخلية الليبية أو في القرار الليبي.

---

1 بدر الدين الصايغ، برنامج "أجندة مفتوحة"، قناة بي بي سي، 12 نوفمبر/تشرين الثاني 2011.

ويبقى أبرز ملامح الدور القطري تجاه ثورة ليبيا هو وجود اتجاه جديد في السياسة الخارجية القطرية، يتمثل في التحول من السياسة التقليدية إلى التدخل العسكري القطري بشكل غير مسبوق ضمن غطاء دولي وفي إطار حلف الناتو، إضافة إلى تقلص الاحتمال القائل بأن قطر ساندت ثورتي تونس ومصر انطلاقًا من خلافاتها السابقة مع نظاميهما؛ حيث إن قطر كانت تربطها علاقات جيدة مع القذافي قبل الثورة.

ومن أبرز التحديات الرئيسة التي تواجه قطر في سياستها تجاه ليبيا هو تزايد القول بأن القطريين يتدخلون في الشؤون الداخلية لهذه البلدان بعد ثوراتها بدعوى أن قطر تفضّل الإسلاميين وتقوم بدعمهم أكثر من غيرهم، وهذا من شأنه خلق أعداء غير ضروريين في وقت يمكن لقطر التمتع بنفوذ أقوى إن بقيت غير منحازة لطرف دون الآخرين.

الفصل الثالث

السياسة الخارجية القطرية تجاه بلدان الربيع العربي في المشرق

استمرت قطر في متابعتها للثورات العربية التي حدثت في قارة آسيا بعد تلك التي وقعت في إفريقيا في كل من تونس ومصر وليبيا، ويتميز هذا الفصل بأنه يتناول السياسة الخارجية القطرية تجاه دول لم تصل فيها الثورات لإسقاط النظام، مثل: سوريا، وما تمثله من أهمية في المنطقة العربية والعلاقة القوية التي كانت تربطها مع قطر، ثم البحرين وهي الدولة الخليجية والجارة الصغيرة لقطر، والتي يختلف المتابعون بشأن ما حدث بها: هل هو ثورة أم صراع طائفي مدعوم من الخارج؟ كذلك يتناول هذا الفصل سياسة قطر تجاه اليمن، حيث كانت للدوحة تجربة وساطة بين النظام السابق والحوثيين، والتي تمس أحداثها هي والبحرين منطقة الخليج بشكل مباشر.

السياسة الخارجية القطرية تجاه اليمن

يمثل اليمن وضعًا خاصًا بالنسبة لقطر، فهو موطن مهم لتحقيق مكانة إقليمية رائدة في منطقة الخليج، ويتناول هذا الجزء من الدراسة السياسة القطرية تجاه اليمن قبل الثورة وبعدها.

أ- السياسة القطرية تجاه اليمن قبل الثورة

بدأت العلاقات بين قطر واليمن في منتصف السبعينات من القرن الماضي، وتحسنت العلاقة بشكل كبير بين البلدين بعد مواقف دولة قطر الداعمة لليمن في مجلس الأمن الدولي وجامعة الدول العربية ومجلس التعاون الخليجي أثناء الأزمة السياسية والانفصال في اليمن في 1994، وما أعقب ذلك من زيارات متبادلة للرئيس السابق علي عبد الله صالح والأمير الوالد الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني.

ومنذ انتصار الرئيس اليمني السابق علي صالح وحلفائه على الجنوب اقتصر الدور القطري على تقديم دعم بسيط في جوانب أمنية، وبعد ترسيم الحدود بين

اليمن والسعودية، اعتبر البعض أن قطر رأت في هذا التطور في علاقة صنعاء والرياض ابتعادًا عن قطر التي كانت القبلة الخليجية الوحيدة لليمن منذ حرب الخليج، ثم جاءت حرب الحكومة اليمنية والحوثيين في 2004 لتمثل مدخلاً مناسبًا اتخذته قطر للعودة إلى اليمن، وفي عامي 2007 و2008 كانت قطر هي اللاعب الأول في محافظة صعدة، واستطاعت التواصل مع الحوثيين لاستخدامهم -كما يرى متابعون- ورقة لها في اليمن، وكان الحوثيون مجبرين على قبول الدور القطري كونهم لم يجدوا أي سند دولي إلا من قطر وإيران[1].

وبعد توسع رقعة الحرب، طرحت قطر مبادرة لوقف الحرب مثّلت -حسب المراقبين حينها- ولادة جديدة للحوثيين كون موافقة الحكومة على رعاية طرف دولي مبادرة بين الحكومة ومتمردين على الدولة تُعدّ اعترافًا بالحوثيين كطرف مساوٍ وليس تابعًا لها، وعرضت قطر إعادة إعمار صعدة وتعويض المتضررين، وأرسلت فريقًا عسكريًا إلى صعدة في 13 فبراير/شباط 2008 بقيادة مساعد وزير الخارجية القطري، سيف البوعينين، للإشراف على تنفيذ المبادرة بين الحوثيين والحكومة[2].

لم يستطع الرئيس السابق علي صالح وكبار معاونيه حينها تحمل التدخل القطري؛ فأعلن بطريقة غير مباشرة موت المبادرة القطرية موجهًا انتقادات حادة لقطر كونها كانت طرفًا إلى جانب الحوثيين وسعت لا لإنهاء الحرب، بل للعب دور سياسي في اليمن ابتداءً من صعدة، لكن يمنيين آخرين رأوا أن مواقف قطر كانت لصالح اليمن[3].

ومن الأمور التي تم التوقف عندها من قبل الحكومة اليمنية ما أثير حول أن القطريين كانوا يعدون اللواء علي الأحمر -الذي كان ممثلاً للحكومة اليمنية في المشاورات مع قطر- لحكم اليمن من خلال مشروع اتفق عليه الطرفان قبل أن تنطلق ثورات الربيع العربي، واستمرت علاقة النظام اليمني بقطر في دائرة

1 الشروق، 12 ديسمبر/كانون الأول 2012.

2 السفير، 6 يونيو/حزيران 2012.

3 الشروق، 12 ديسمبر/كانون الأول 2012.

التوتر، بعدها أوقفت الدوحة الدعم الذي أعلنت عن تقديمه لليمن في مؤتمر المانحين في لندن عام 2006 وقدره نصف مليار دولار، إضافة إلى وقف برامج كثيرة كانت أعلنت تمويلها في اليمن، منها مدينة سياحية كبيرة تقع على أهم مواقع العاصمة اليمنية في جبل عصر المطل على كل صنعاء[1].

وجاء رفض الرئيس اليمني السابق حضور قمة غزة التي انعقدت في 16 يناير/كانون الثاني 2009 في الدوحة ليضيف كثيرًا إلى تعقيدات علاقته بقطر، ويقود الدوحة إلى صف خصومه الذين كانوا حينها مع حضور اليمن قمة غزة بزعامة الدوحة ودمشق، بالرغم من تعبير وزير الخارجية اليمني السابق أبي بكر القربي عن تقديره لجهود قطر وموقفها القومي والإسلامي والإنساني إزاء القضية الفلسطينية، فإنه أكد أن اليمن يعول على قمة الكويت في مناقشة الأوضاع في غزة حرصًا على وحدة الصف العربي وعدم تكريس انقسامه، في حين قالت المعارضة اليمنية: إن عدم مشاركة اليمن في قمة الدوحة جاء نتيجة إملاءات إقليمية.

ويمكن تفسير روح المثابرة القطرية بإزاء اليمن بشكل عام وملف الحوثيين سابقًا إلى علاقة المملكة العربية السعودية بدولة قطر؛ فدائمًا تشعر قطر أن المملكة سياسيًا تنظر إليها باعتبارها الأخت الصغرى في الخليج؛ وهو ما ترفضه قطر بالنظر إلى كاريزما قيادتها السياسية وقدرتها الاقتصادية وعلاقاتها الدولية[2].

ويرى آخرون أن حراك قطر في ضم الملفات اليمنية أتى في سياق سعيها لتكون اللاعب الإقليمي الأهم في المنطقة، وتمتلك قطر نقطة تفوق بوحدة قيادتها السياسية وانسجامها، غير أن أهدافها في اليمن لا تبدو واضحة بما فيه الكفاية، فتحالفها السابق مع إيران أثار تساؤلات عن النتائج التي ستجنيها المنطقة من وراء هذا التحالف.

1 الشروق، 12 ديسمبر/كانون الأول 2012.

2 علي الجرادي، "مؤسسة قطر في مواجهة اللجنة الخاصة".
http://marebpress.net/articles.php?id=6374

ب- السياسة الخارجية القطرية تجاه ثورة اليمن

وجدت قطر في الثورة اليمنية التي انطلقت في فبراير/شباط 2011 فرصة ذهبية لا تعوّض، فسعت إلى الوساطة في بداية الثورة في اليمن بين المعارضة والرئيس السابق علي عبد الله صالح، ولكن لم تحظ هذه الوساطة بقبول فدخلت بكل ثقلها المادي والإعلامي والسياسي لمساندة المعارضة اليمنية، وكان وزير خارجية قطر أول طرف دولي دعا الرئيس السابق إلى التنحي عن السلطة، كما خرجت مظاهرات للجالية اليمنية في الدوحة، طالبت صالح بالتنحي عن السلطة رغم أن زخم الاحتجاجات الشعبية ضده في اليمن كان لا يزال ضعيفًا حينها[1].

وبدت قطر مع الثورة اليمنية مستمرة في سلوكها الداعم للثورات العربية، كما سعت إلى تأكيد استقلالية قرارها وموقفها عن الإطار الخليجي؛ ففي الاجتماع الاستثنائي الثاني لوزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي يوم 10 أبريل/نيسان 2012 احتج رئيس الوزراء القطري على تعديل بنود الصيغة الأولى للمبادرة الخليجية لحل الأزمة اليمنية، مؤكدًا "أن الرئيس علي عبد الله صالح مراوغ وسيبقى يراوغ ولن يقبل أي اتفاق يؤدي إلى تخليه عن السلطة"[2].

وقبل ذلك، وعلى إثر إعلان المبادرة الخليجية، أعلن الرئيس السابق ترحيبه بها ورفض التدخل القطري في الشؤون الداخلية لبلاده، وقال صالح، في الثامن من أبريل/نيسان 2011، أمام حشود هائلة من أنصاره في ميدان السبعين، "شرعيتنا نستمدها من قوة شعبنا اليمني العظيم وليس من قطر، والمبادرة القطرية مرفوضة"، في إشارة إلى حديث وزير خارجية قطر عن مبادرة لتنحي صالح عن الحكم[3].

وأعلنت دولة قطر بعد ذلك انسحابها من مبادرة دول مجلس التعاون الخليجي لحل الأزمة في الجمهورية اليمنية، موضحة أنها قد اتخذت هذا القرار مضطرة بسبب المماطلة والتأخير بالتوقيع على الاتفاق المقترح في المبادرة مع استمرار حالة

1 الوطن، 10 فبراير/شباط 2012.

2 سليمان نمر، "أسباب الفشل المتوقع للمبادرة الخليجية".
http://middle-east-online.com/?id=110652

3 العرب، 9 إبريل/نيسان 2011.

التصعيد وحدة المواجهات وفقدان الحكمة مما يتنافى مع روح المبادرة الهادفة إلى حل الأزمة في اليمن في أسرع وقت[1].

ويرى البعض أن قطر أحسنت بانسحابها من الوساطة الخليجية؛ لأنها بهذه الخطوة تبرّئ نفسها من فشل محتمل أن تلاقيه المبادرة الخليجية، حتى مع توقيع صالح عليها، وقد نظرت قطر إلى ما جرى في اليمن باعتباره ثورة شعبية، فيما تبدو نظرة دول مجلس التعاون الخليجي أقرب إلى أنها أزمة سياسية بين الرئيس السابق والمعارضة[2]؛ فيما رأى آخرون أن قطر قد انسحبت؛ لأن بنود المبادرة لم ترقَ إلى ما كانت تريده قطر من تمكين لجهات يمنية تتمتع معها بعلاقات قوية بقدر ما تمكّن الحزب الحاكم، كما أن انسحابها من المبادرة الخليجية فُسّر بأنها رأت أن وجودها يسبب حساسية للنظام اليمني؛ فآثرت الانسحاب من أجل إنجاح المبادرة اليمنية.

ويعتقد يمنيون معارضون للنظام أن المبادرة الخليجية التي أعلنتها قطر في البداية كانت تمثل طوق النجاة لليمن حيث كانت ترتكز في مبادئها على تنحي الرئيس عن السلطة، وليس إلى تسوية معينة معه لوضع نهاية للاضطرابات الدموية في بلاده[3].

وبعيدًا عن تصريحات رئيس الوزراء القطري، فقد أكد البيان الذي صدر عن وزراء خارجية مجلس التعاون لدول الخليج العربية ضرورة قيام الرئيس اليمني السابق بتسليم السلطة إلى نائبه، والسماح للمعارضة بقيادة حكومة انتقالية، لكن الرئيس اليمني السابق ركز هجومه على قطر، وكأنها هي صاحبة المبادرة، مع أنها كانت تمثل موقفًا جماعيًا خليجيًا لحل الأزمة اليمنية، مع أنه أشاد بمواقف قطر تجاه بلاده مرات عديدة مؤكدًا دعمها لأمن اليمن واستقراره[4].

1 موقع وزارة الخارجية القطرية، 2011.
http://www.mofa.gov.qa/ar/Pages/default.aspx

2 نمر، "أسباب الفشل المتوقع للمبادرة الخليجية".
http://middle-east-online.com/?id=110652

3 الوطن، 11 إبريل/نيسان 2011.

4 الوطن، 11 إبريل/نيسان 2011.

وفيما يتعلق بتغطية قناة الجزيرة للثورة اليمنية؛ فقد تناولت عدة دراسات وأبحاث تغطية الجزيرة للثورات العربية ومن بينها ثورة اليمن، وفي هذا السياق أكدت نتائج استبانة أعدها الباحث اليمني إبراهيم بن قفلة حول حيادية قناة الجزيرة في تغطيتها للثورة اليمنية أن 47% من الشباب اليمني اعتبروا أن الجزيرة كانت محايدة، بينما أفاد 36% بأن القناة كانت منحازة للثورة والثوار والمعارضة، بينما قال الباقون: إن الجزيرة أحيانًا تكون منحازة[1].

ويرى الشباب اليمني حسب هذه الاستبانة أن ملاّك قناة الجزيرة كان لهم رأي واضح في مناصرة الشعوب المظلومة ضد الحكام الظالمين، وأما بالنسبة لارتباط السياسة العامة لقناة الجزيرة بالسياسة القطرية، فإن الشباب اليمني لا يرى مشكلة في الارتباط، لكن المشكلة تكمن في أهداف السياسة الخارجية لقطر، وهل لها دور إيجابي في مناصرة قضايا الشعوب المستضعفة أم أن دورها مصلحي، لكنهم يرون أن الواضح هو الدور الإيجابي للسياسة الخارجية القطرية[2].

وبعد خروجه من السلطة، حمّل الرئيس السابق علي صالح الدوحة مسؤولية التخريب والفوضى التي وقعت في بلاده، كما حمّلها المسؤولية عن التداعيات المستقبلية للوضع بسبب تدخلها الذي وصفه بـ "السافر في الشأن اليمني"، لكن بوصول الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي للسلطة عادت العلاقات القطرية-اليمنية على المستوى الرسمي من جديد، وتوجه رئيس الوزراء اليمني إلى الدوحة في أبريل/نيسان 2012، ثم توج التنسيق المتبادل في أغسطس/آب 2012 بزيارة الرئيس اليمني الجديد للدوحة برفقة اللواء علي محسن الأحمر لبحث بعض الملفات[3].

1 إبراهيم بن قفلة، "تغطية الجزيرة للثورات العربية من وجهة نظر الشباب اليمني".
http://studies.aljazeera.net/ResourceGallery/media/Documents/2012/6/12/20126121813452047341 1ibrahim.pdf

2 بن قفلة، "تغطية الجزيرة للثورات العربية من وجهة نظر الشباب اليمني".
http://studies.aljazeera.net/ResourceGallery/media/Documents/2012/6/12/20126121813452047341 1ibrahim.pdf

3 الوطن، 2 أغسطس/آب 2012.

وبعد زيارة الرئيس اليمني للدوحة اتهم المعارض السياسي عبدالله سلام الحكيمي الرئيس هادي بالانقلاب على شركاء الثورة، والتعاون مع قطر والإخوان وآل الأحمر واللواء علي محسن، واصفًا الأمر بانقلاب صامت قاموا به على سائر شركاء العملية السياسية الانتقالية، وفي هذا السياق لم تتوقف الانتقادات لقطر حول دعمها للإسلاميين؛ حيث كشف النائب في البرلمان اليمني أحمد حاشد عن ضخ دولة قطر دعمًا ماليًا لحزب الإصلاح الذراع السياسي للإخوان المسلمين في اليمن، وأكبر أحزاب تكتل المشترك، واتهم حاشد، وهو من قادة الاحتجاجات ضد صالح، قطر بتوجيه الثورة ضد صالح لحساب حركة الإخوان في اليمن الذين يعدون حلفاء قطر في المنطقة حاليًا، وتقود هي تحركاتهم في ليبيا وتونس ومصر واليمن وفلسطين[1].

لا خلاف بين المتابعين على أن قطر أصبحت الداعم الأقوى لما سُمي ثورة التغيير في اليمن من خلال الدعم المالي والإعلامي الكبير للإطاحة بالرئيس اليمني السابق علي عبدالله صالح، لكن الخلاف حول دوافع هذا الدعم، فهناك من يقول: إن ذلك لم يكن حبًا بالتغيير والثورة، وإنما يأتي مدفوعًا برغبة قطرية بتقليص النفوذ السعودي من خلال الإطاحة باليمن كحليف أو تابع للسعودية[2].

ويشير البعض إلى صراع خفي بين قطر والسعودية في الساحة اليمنية؛ حيث عملت قطر بكل قوة على دعم الاتجاه الإسلامي المتمثل في حزب الإصلاح اليمني للوصول إلى السلطة في اليمن، لكن المبادرة الخليجية التي أطلقها السعوديون كانت تقف حاجزًا أمام أحلام قطر ووصول الإسلاميين المتحالفين معها للسلطة، فعمدت قطر وبكل قوة إلى عرقلة تنفيذ المبادرة الخليجية، وقد شنت صحيفة الشرق السعودية هجومًا على دولة قطر واستخباراتها لتدخلها في اليمن من خلال

1 الشرق، 12 ديسمبر/كانون الأول 2012.

2 ريهام مقبل، "من التفاهم إلى الصراع: أبعاد التحول في العلاقات القطرية-السعودية بعد الثورات"
rcssmideast.org.التحليلات/العلاقات-الإقليمية/من-التفاهم-إلى-الصراع/html

تجنيد أكثر من مائتي ألف جندي في صفوف الجيش اليمني، عبر علاقاتها مع بعض مراكز القوى في الجيش اليمني[1].

ولكن المختص في الشؤون القطرية الدكتور جمال عبد الله يعتقد أن هناك توافقًا سعوديًا قطريًا في إدارة ملفات الأزمات في العالم العربي والثورات التي حدثت منذ العام 2011؛ إذ تترك قطر إدارة ملفي البحرين واليمن إلى السعودية، بالمقابل تترك السعودية لقطر حرية إدارة ملفات أزمات في دول عربية أخرى[2].

أعتقد أن هناك تنسيقًا بين قطر والسعودية فيما يتعلق بالوضع في منطقة الخليج على وجه الخصوص، وإن كانت قطر تسعى لأن تكون هي الرائدة في المنطقة بعيدًا عن الهيمنة السعودية، لكنها رغم ذلك تدرك حساسية منطقة الخليج؛ لذا فهي تتحرك في المنطقة في إطار مجلس التعاون الخليجي إضافة لجهودها الفردية، وهذا ما فعلته في اليمن والبحرين.

وفي ندوة حضرها رموز من المعارضة اليمنية جرت في القاهرة حول الأوضاع في اليمن تم التأكيد على أن الموقف القطري كان الأكثر وضوحًا، وكان محل إعجاب الشباب اليمني، ولاسيما أنها كانت الدولة الوحيدة التي ساندت المطالب التي رفعها شباب الثورة، وقال عضو البرلمان اليمني شوقي القاضي: "لقد فعلت قطر كل ما في وسعها سياسيًا وإعلاميًا لكي تقف بجوار مطالب الشعب المشروعة في الثورة في اليمن"[3].

ويتضح مما سبق أن السياسة الخارجية القطرية تجاه ثورة اليمن اختلفت عنها تجاه الثورات التي سبقتها في تونس ومصر وليبيا؛ حيث انتهجت قطر في الثورات السابقة المبادرة والسبق والمشاركة الفاعلة المستمرة في دعم الثورات، لكنها في ثورة اليمن بعد وقت قصير من هذا الدور انسحبت من المبادرة الخليجية، ويرجع ذلك إلى حساسية موقفها ولطبيعة علاقتها مع نظام صالح، إضافة إلى دخول

1 مقبل، "من التفاهم إلى الصراع: أبعاد التحول في العلاقات القطرية–السعودية بعد الثورات" rcssmideast.org/التحليلات/العلاقات–الإقليمية/من–التفاهم–إلى–الصراع.html

2 مقابلة للباحث مع الدكتور جمال عبد الله، 23 إبريل/نيسان 2013.

3 الوطن، 10 فبراير/شباط 2012.

السعودية كلاعب رئيسي في القضية. وهذا يبين أن هناك صعوبات تواجه السلوك السياسي الفردي لقطر في منطقة الخليج منها وجود مجلس التعاون كمظلة جماعية، وعدم تنازل السعودية عن أدوارها الإقليمية في الخليج، وبعد قدوم الرئيس اليمني الجديد عادت قطر إلى اليمن ويبدو أنها تسعى إلى لعب دور أكبر، ويُتوقَّع أن يتقدم الدور القطري في اليمن بشكل أكبر من خلال علاقات الدوحة مع أطراف يمنية متعددة ومشاريعها الاقتصادية ودعمها المالي المتواصل لليمن.

السياسة الخارجية القطرية تجاه البحرين

يعود تاريخ العلاقات بين قطر والبحرين إلى عقود مضت، وقد تطورت هذه العلاقات إلى أن كاد الخلاف على جزر حوار عام 1986 يؤدي إلى نزاع مسلح لولا تدخل الملك فهد بن عبد العزيز لرأب الصدع بين البلدين وإحالة القضية إلى محكمة العدل الدولية التي قررت في مطلع العام 2001 أن البحرين لها الحق في جزر حوار، لكن المحكمة قررت أيضًا سيادة قطر على جزيرة زبارة، وجزيرتي جنان وحدّ جنان، ورغم الصراع القديم بين الدولتين فإنهما تقيمان علاقات دبلوماسية بينهما[1].

السياسة الخارجية القطرية تجاه الثورة في البحرين

ثلاثة أيام فقط بعد تنحي الرئيس المصري حسني مبارك، حتى انطلقت الاحتجاجات في البحرين، وتحديدًا في 14 فبراير/شباط 2011، لتطالب بتنحي رئيس الوزراء الشيخ خليفة بن سلمان، ونظرًا لوجود ما أطلقت عليه الحكومة البحرينية: "استغلال مشاعر المحتجين الغاضبة" بسبب الخطأ الحكومي في التعامل مع مطالبهم تبيَّن وجود قلة مدفوعة من إيران حاولت اللعب على وتر المذهبية؛ الأمر الذي أقلق المكون الآخر وهو السنة، وبسبب عدم قدرة الحكومة البحرينية على تجاوز الأزمة التفت البحرينيون إلى جيرانهم، بعد أن تأكد لهم وجود أياد

1 أبو الرب، الجزيرة وقطر: خطابات السياسة وسياسات الخطاب، 84.

خارجية، وجاء القرار سريعًا وحاسمًا بوجوب تدخل درع الجزيرة لحماية المنشآت، ولإيصال رسالة واضحة لا لبس فيها: "الخليجيون وحدة واحدة"[1].

استبعد كثيرون أن يطرق الربيع العربي أبواب بلدان الخليج العربي، وإن كانت التداعيات جاءت بنسب متفاوتة من بلد خليجي إلى آخر؛ ففي حين يرى الدكتور عبد الإله بلقزيز أن قطر تعتبر أكبر نقاط الحالة الخليجية لتزايد حضورها في الشأن العربي، فإن البحرين تُعتبر من أكبر نقاط الضعف في الخليج العربي؛ حيث كانت أكبر الخاسرين من الربيع العربي، وبدأت المطالب الشعبية الأولى محقة ومشروعة، ولا خلاف عليها من قبل الحكومة التي قبلت الحوار مع المعارضة لتحقيق الإصلاحات الدستورية، وفي بداية الربيع العربي كانت البحرين قاب قوسين أو أدنى من تحقيق مطلب التحول إلى مَلَكية دستورية عصرية، لكن المعارضة اندفعت كثيرًا وبعيدًا في مطالبها، وسرعان ما انحرفت المطالب الإصلاحية المشروعة إلى سلوكيات ثورية، وانزلق المجتمع البحريني إلى اصطفاف وتخندق طائفي غير مسبوق[2].

ويعتبر البعض أن ما جرى في البحرين ثورة كغيرها من الثورات؛ "فهي ثورة المهمّشين اقتصاديًا وسياسيًا واجتماعيًا ودينيًا، ضدّ نظامٍ ملَكي طائفي قبلي لم يكن بمقدوره مواجهتها سوى بادعاءات إلحاقها بإيران وتشييعها"[3].

فيما يعتقد آخرون أن ما حدث في البحرين ليس ربيعًا، "بل هو مشروع طائفي مدعوم من إيران لإقامة دولة شيعية، ويختلف عما حدث في تونس وليبيا ومصر، وما حدث في البحرين لا يعبّر عن إرادة الشعب إنما يندرج تحت الإرادة الخارجية".

وقد انتقد الداعية الإسلامي يوسف القرضاوي المتواجد في قطر بشدة الحركة المعارضة في البحرين، واتهمها بأنها ثورة طائفية شيعية موجهة ضد السنّة، واعتبر

1 العرب، 16 يونيو/حزيران 2011.

2 عبد الإله بلقزيز وآخرون، الربيع العربي إلى أين؟ (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2011).

3 الأخبار، 4 يناير/كانون الثاني 2013.

أنها بذلك تختلف عن الحركات الاحتجاجية في مصر وتونس وليبيا ومصر، واستغرب القرضاوي بشدة قيام المتظاهرين البحرينيين بمهاجمة أهداف للسنّة وحمل صور مرجعيات شيعية غير بحرينية[1].

وسَعَتْ قطر للوساطة بين المعارضة والنظام في البحرين بعد الأزمة، ولكن لم يلق ذلك قبولاً من النظام، وحسب البعض فإنه رغم حرص قطر على عدم إذاعة قناة الجزيرة أية أخبار عن احتجاجات البحرين والتغطية الضعيفة لها، فإن الجزيرة الإنجليزية حرصت على التواجد في البحرين، وقامت بتسجيل فيلم وثائقي حول الاحتجاجات، وهو ما استخدمته المعارضة فيما بعد؛ حيث تقدمت المنامة باحتجاج إلى قطر بسبب الفيلم، وبدورها انتقدت الصحف البحرينية الفيلم ووصفت ما جاء فيه بالأكاذيب والافتراءات، ومن جانبه اتهم خميس الرميحي، النائب السني الموالي للحكومة قناة الجزيرة بتنفيذ أجندة خفية ومحاولة إثارة القلاقل والإضرار بثمار الحوار الوطني الذي تعقده حكومة البحرين مع المعارضة[2].

ورغم الحديث عن خلافات سابقة وحالية بين قطر والبحرين؛ فقد ذكرت الباحثة ريهام مقبل في دراستها لأبعاد التحول في العلاقات القطرية-السعودية بعد الثورات أن عدة تقارير أشارت إلى لعب قطر دورًا في دعم احتجاجات البحرين في فبراير/شباط 2011، وخاصة في ضوء الخلاف التاريخي بين قطر والبحرين وكنوع من الرد على مشاركة البحرين في مؤامرة لقلب نظام الحكم في قطر عام 1996 بعد تولي الأمير السابق الشيخ حمد بن خليفة السلطة[3].

لكن قطر بددت ذلك وشاركت عسكريًا ضمن قوات درع الخليج لدعم النظام الحاكم في البحرين، ولا يعني بالضرورة صغر حجم قطر كدولة مقارنة بالسعودية أو بمصر مثلاً، استبعادها الأداة العسكرية في تنفيذ أهداف سياستها الخارجية، ولكن يلاحظ في الوقت ذاته، ولاعتبارات خاصة بحجمها، تفضيلها

1 "ثورة البحرين مذهبية تستهدف السنة"
http://archive.arabic.cnn.com/2011/bahrain.2011/3/19/qaradawi.bahrain/index.html

2 اليوم السابع، 8 أغسطس/آب 2011.

3 فكري، "ما بعد القوة الناعمة: السياسة القطرية تجاه دول الثورات العربية".

استخدام هذه القوة العسكرية في إطار جماعي؛ ففي حالة البحرين تم إرسال القوات القطرية في سابقة من نوعها في إطار قوات درع الجزيرة التي دعمت النظام الحاكم في البحرين في مارس/آذار 2011[1]. وتدافع قطر عن مشاركتها العسكرية بالقول: إن إرسال درع الجزيرة يأتي تطبيقًا للاتفاقيات الموقعة بين دول مجلس التعاون الخليجي، وفي ظل دعوة ولي عهد البحرين الشيخ سلمان بن حمد بن عيسى آل خليفة لحوار وطني في وضع دقيق وحساس[2].

وعملت قطر بعد ذلك على تعزيز تعاونها الاقتصادي مع البحرين، وأكدت حرصها على تقوية العلاقة مع المنامة والوقوف معها في مواجهة مشاكلها؛ فقد تمت مجموعة من الاتفاقات الاقتصادية والتجارية التي أكدت عمق العلاقات بين البلدين؛ حيث بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين نحو 825 مليون دولار في نهاية عام 2011، وبلغت واردات قطر من البحرين 737 مليون دولار، فيما بلغت صادراتها إلى البحرين 87.5 مليون دولار[3].

ويُعتقد أن الدور القطري لم يعتبر ما حدث في البحرين ثورة شعبية، وهذا تحقق فعليًا بمشاركة قطر في قوات درع الجزيرة التي تدخلت لاحتواء الوضع هناك، إضافة لما تمثله البحرين من مصلحة استراتيجية مهمة لكل من الولايات المتحدة والسعودية اللتين يُتوقع أن تكونا قد حذّرتا قطر من التدخل في هذه الحالة، كما أن قطر حريصة على استقرار منطقة الخليج وخصوصًا جوارها المباشر وهذا ما يجعلها تقف مع الحكومة البحرينية رغم خلافهما القديم، وقد أكدت مشاركتها العسكرية مدى حرصها على ذلك، كما يعزز هذا انضواء قطر تحت مظلة مجلس التعاون الخليجي الذي تفضل قطر العمل في إطاره في المنطقة الخليجية.

---

1 رجب، "التناقض: كيف يمكن فهم سياسات قطر تجاه الثورات العربية؟"، السياسة الدولية، 10 فبراير/شباط 2012.

2 "مسؤول يصف الوضع بغير المطمئن: توجس من القوات الخليجية بالبحرين" http://www.aljazeera.net/news/pages/138c75ec-922f-4104-bd4d-c03bf50c88e8

3 الراية، 24 فبراير/شباط 2013.

السياسة الخارجية القطرية تجاه الثورة السورية

جاء الموقف القطري داعما لثورة الشعب السوري في ظل انقسام الموقف العربي إلى ثلاثة مواقف رئيسة، حيث وقفت دول مع الشعب السوري؛ تمثلها دول الخليج وعلى رأسها قطر والسعودية واليمن، ودول تقف ضد الشعب السوري تمثلها الجزائر والعراق، وموقف ثالث محايد ويمثله الأردن ولبنان.

يوجد بعض النقاط التي تجعل الموقف القطري تجاه سوريا متميزًا، من حيث متانة العلاقات مع النظام السوري قبل الثورة والتوافق الكبير بين البلدين، إضافة إلى أن قطر بدت أقرب إلى إيران من بقية دول الخليج العربي المهتمة بالحد من أذرع إيران الممتدة هنا وهناك[1].

أ- العلاقات القطرية-السورية قبل الثورة

يعتبر التاريخ المتعلق بالعلاقات السياسية والاقتصادية بين سوريا وقطر حافلاً منذ عام 2003، وقد نتج عن هذه العلاقات توقيع نحو 13 اتفاقية شملت مجمل أوجه النشاطات العامة والخاصة في البلدين؛ حيث عُقد المؤتمر الاستثماري السوري-القطري مطلع عام 2005، وقد صدرت عنه مقترحات متنوعة، كما أن عامي 2006 و2007 شهدا محطات اقتصادية مهمة ومميزة، بدءًا بتأسيس المصرف الإسلامي الذي انطلق من سوريا برأس مال قدره 5 مليارات دولار، مرورًا بالمشاريع السياحية على الساحل السوري التي تنفذها شركة الديار القطرية، وصولاً إلى تأسيس البنك السوري-القطري برأس مال بلغ 100 مليون دولار، كما ظهر تعاون اقتصادي رفيع المستوى تزامن مع ازدياد ظاهرة تبادل المستثمرين بين البلدين، وارتفاع نسبة العمال السوريين في قطر، وتسجيل نسبة متزايدة سنوية بين عدد سياح البلدين[2].

---

1 عبد الناصر تعتاع، "الموقف العربي من الثورة السورية" http://www.umayya.org/featured/1386

2 الشرق الأوسط، 25 نوفمبر/تشرين الثاني 2005.

وسياسيًا، دعمت قطر المواقف السورية، وأشادت بالدعم السوري للمقاومة رغم استياء بعض الدول العربية، كالسعودية، وفي المقابل دعمت دمشق الدوحة إزاء بعض الملفات كالنزاع مع البحرين مثلاً[1].

ورغم المحافل العديدة التي ظهر فيها رئيسا البلدين؛ كانت الإشارة الأوضح إلى تقارب الدولتين في 2004، عندما افتتح الأسد دار الأوبرا السورية بحضور الأمير القطري السابق حمد بن خليفة آل ثاني الذي قوبل يومها بحفاوة استثنائية، ويضاف لما سبق الدور الكبير الذي قامت به قناة الجزيرة، عندما حصدت جماهيرية ساحقة لدى الشارع السوري، وتمتعت بمصداقية كبيرة أثناء تغطيتها للأحداث الكبرى التي عصفت بالوطن العربي في السنوات العشر الأخيرة قبل هبوب رياح الربيع العربي[2].

ووُصِفت العلاقات بين قطر وسوريا بأنها علاقات تحالف استراتيجي، كما كان لقطر جهود كبيرة في إنهاء عزلة دمشق بعد اتهامها باغتيال رئيس الوزراء اللبناني السابق رفيق الحريري، ومنها إقناع الرئيس الفرنسي السابق نيكولا ساركوزي بتحسين علاقات بلاده مع سوريا[3].

وفي يناير/كانون الثاني 2009 استضافت قطر قمة غزة الطارئة في الدوحة، وكان أبرز الحاضرين هو الرئيس السوري بشار الأسد الذي أقنع أمير قطر السابق أن يعقد القمة بمن حضر، وكانت تربط الزعيمين علاقات شخصية قوية جدًا.

وبالرغم من العلاقات الوطيدة بين الجانبين إلا أن الرياح التي هبت ضد النظم الحاكمة في دول الربيع العربي شكّلت بداية الفتور في العلاقة بينهما، وكانت نقطة البداية هي الموقف القطري المؤيد والداعم للثورة في ليبيا، وتحول الفتور في العلاقة بينهما إلى حالة من التوتر خلال الأزمة الداخلية السورية، ووصلت درجة التوتر في العلاقة الرسمية بينهما إلى حد توجيه مندوب سوريا في الجامعة

1 تعتاع، "الموقف العربي من الثورة السورية" http://www.umayya.org/featured/1386

2 مقابلة للباحث مع الدكتور إبراهيم أبراش، 8 نوفمبر/تشرين الثاني 2012.

3 عمر الحسن، "دول الخليج والأزمة السورية: مستويات التحرك وحصيلة المواقف". http://studies.aljazeera.net/reports/2012/06/201262873127604373.htm

العربية عبارات مسيئة لوزير خارجية قطر خلال اجتماعات وزراء الخارجية العرب بالقاهرة في 12 نوفمبر/تشرين الثاني 2011 لمناقشة الأوضاع المتوترة في سوريا[1].

ب- السياسة القطرية تجاه الثورة السورية

تختلف الثورة السورية عن بقية الثورات الأخرى في البعد الدولي الذي تدحرجت به الأمور، إضافة إلى بقاء النظام واستمرار الثورة، وفي بداية الثورة لم يكن الموقف القطري مرضيًا للشعب السوري؛ حيث كان الموقف ضبابيًا، ولكن بعد فترة من السكوت اختارت الدوحة الوقوف إلى جانب الشعب ضد نظام الأسد. وقد بدأ التحرك القطري من خلال الجامعة العربية باستصدار بيان بتاريخ 16 أكتوبر/تشرين الأول 2011، كان من أهم بنوده: الوقف الفوري للعنف، وتشكيل لجنة عربية وزارية برئاسة رئيس مجلس وزراء قطر، والاتصال مع أطراف النزاع لعقد حوار وطني، ومن خلال رئاسة قطر للجنة الوزارية العربية المكلفة بالتعامل مع الأزمة جاءت المبادرة العربية لتعكس الرؤية القطرية[2].

وتدرجت الدوحة في تصعيد مواقفها تجاه النظام السوري؛ حيث عملت على خلق إجماع عربي لممارسة الكثير من الضغط على النظام السوري، كما تصاعدت حدة الخطاب السياسي الرسمي القطري ضد نظام الأسد، مثال ذلك مقولة: "إن رفض دمشق التعاون مع خطة السلام العربية هو الذي سيؤدي إلى تدويل للأزمة"[3].

ويقف كثيرون أمام هذا التحول في العلاقات بين قطر وسوريا خاصة مع تضحيتها بعلاقات متينة وباستثمارات قطرية كبيرة في سوريا تقدر بستة مليار

1 عدنان أبوشبيكة، "الموقف القطري من نظام الحكم في سوريا" 2012/2/1http://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2011/12/07/244785.htm

2 فكري، "ما بعد القوة الناعمة: السياسة القطرية تجاه دول الثورات العربية"، 162-164.

3 الوطن، 17 أغسطس/آب 2011.

دولار، لكن حسب عدد من المراقبين فإن هناك عدة أسباب وراء تحول موقف قطر من نظام الأسد، منها:

1- تخوف قطر ودول الخليج العربي من محاولات الهيمنة الإيرانية، خصوصًا بعد انكشاف الدور الإيراني فيما يحدث في البحرين؛ مما استدعى موقفًا منسجمًا مع الموقف العام لدول مجلس التعاون الخليجي، وبما أن سوريا هي حليف رئيسي لإيران، فبإمكان دول الخليج توجيه ضربة موجعة لإيران من خلال العمل على إسقاط حليفها السوري[1].

2- الرغبة القطرية في الخروج من مدار الهيمنة السعودية على دول الخليج العربي، ثم لأن المنطقة العربية لا تزال تعيش صراع الدور والزعامة والنفوذ خصوصًا في ظل تراجع الدور التاريخي المؤثر لمصر في المنطقة العربية وفي منطقة الشرق الأوسط برمتها بسبب انشغالها بأوضاعها الداخلية بعد ثورة 25 يناير/كانون الثاني، لذا سعت الدوحة لشغل هذا الدور[2].

3- غياب تأثير الأيديولوجية على القيادة القطرية وغلبة الطابع البراجماتي؛ وهذا يمكّنها من تنفيذ سياسة خارجية مميزة تحقق مصالحها.

4- الموقف الإنساني لقطر، فهي لم تتدخل في سوريا قبل أن ترى الشعب السوري يصرخ ويحتج على قمع ثورته بالقتل والاعتقالات، واعتقاد قطر بأن ما يروجه النظام السوري بشأن وجود أجندة خفية لبعض الدول ضده هو ترويج باطل خاصة مع قصف النظام السوري للمدارس ودور العبادة[3].

وتمثل موقف قطر من الثورة السورية بثلاث مراحل زمنية محددة شهدت تحولاً نوعيًا في العلاقات بين قطر والنظام السوري بسبب تصاعد الأحداث

1 رجب، "التناقض: كيف يمكن فهم سياسات قطر تجاه الثورات العربية؟"، السياسة الدولية، 10 فبراير/شباط 2012.

2 فكري، "ما بعد القوة الناعمة: السياسة القطرية تجاه دول الثورات العربية"، 162-164.

3 تعتاع، "الموقف العربي من الثورة السورية" http://www.umayya.org/featured/1386

وطريقة مواجهة بشار الأسد للأزمة لتتراوح بحسب المراحل التي مرت بها من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، وهذه المراحل هي:

المرحلة الأولى: منذ اندلاع الاحتجاجات في مارس/آذار 2011 إلى أغسطس/آب 2011

برز في بداية الأحداث في سوريا تباين بين الدور الإعلامي والسياسي لقطر؛ ففي حين كانت الجزيرة إضافة إلى الصحف القطرية تقف بقوة إلى جانب الاحتجاجات الشعبية السورية، وتفتح شاشاتها وصفحاتها على مصراعيها أمام قيادات المعارضة السورية، التزمت قطر خلال الشهور الخمسة الأولى الحذر، فاكتفت بالدعوة للحوار وتقديم النصح والمشورة لسوريا، وتبادل أمير قطر السابق الاتصال مع الرئيس الأسد يوم 30 مارس/آذار 2011، فيما قام وزير الخارجية القطري السابق بزيارة لسوريا في 2 أبريل/نيسان 2011[1].

ونتيجة لما بثته القنوات الفضائية من أحداث العنف والقتل في سوريا إضافة إلى الزخم على المستوى الشعبي بدأت المواقف الرسمية القطرية تشهد تحولاً في أواخر هذه المرحلة، وخاصة بعد مجزرة حماه في 31 يوليو/تموز 2011، والتي أدت إلى سقوط 139 قتيلاً، وهو ما نتج عنه تحول في موقف قطر، انطلاقًا من إدراكها أن سوريا لم تكن تتعرض لمؤامرة، وإنما هي انتفاضة شعبية تطالب بالإصلاح[2].

وتصاعد الموقف القطري بحادث الاعتداء على السفارة القطرية في يوليو/تموز 2011 احتجاجًا على موقف قناة الجزيرة من الأحداث في سوريا؛ الأمر الذي دفع الحكومة القطرية يوم 18 يوليو/تموز 2011 إلى تعليق عملها ثم سحب سفيرها من دمشق، وإغلاق سفارتها[3].

1 الحسن، "دول الخليج والأزمة السورية: مستويات التحرك وحصيلة المواقف" http://studies.aljazeera.net/reports/2012/06/201262873127604373.htm

2 تعتاع، "الموقف العربي من الثورة السورية" http://www.umayya.org/featured/1386

3 الوطن، 17 أغسطس/آب 2011.

المرحلة الثانية: من أغسطس/آب 2011 حتى يناير/كانون الثاني 2012

مثّلت هذه المرحلة نقطة تحول فارقة في موقف قطر؛ حيث تحولت من موقف فردي إلى موقف جماعي مع دول مجلس التعاون، ولكن هذا الموقف الجماعي سبقه العديد من المواقف التي دفعت في اتجاهه، منها استدعاء قطر وعدد من الدول الخليجية سفراءها من دمشق، حيث كانت قطر أول دولة عربية تسحب سفيرها من دمشق، وقامت بإغلاق سفارتها هناك[1].

كما أبدى أمير قطر السابق يوم 25 أغسطس/آب 2011 معارضته لأسلوب تعامل السلطات السورية مع الاحتجاجات، وهو ما أكده أيضًا وزير خارجيته السابق الشيخ حمد بن جاسم في اليوم التالي حين دعا القيادة السورية إلى البدء في إصلاحات سريعة من أجل احتواء الموقف المتأزم، كما أكد الشيخ حمد بن جاسم في يوم 26 أكتوبر/تشرين الأول 2011 حرص العرب على حل الأزمة السورية دون تدخل أجنبي، لافتًا إلى أن الأسد لم يوافق على كل ما قدمه العرب[2].

وسعت قطر في البداية إلى أن توفر حلولاً تؤدي إلى تسوية سلمية للأزمة السورية في إطار جامعة الدول العربية؛ فقد اعتمدت الجامعة العربية منذ 27 أغسطس/آب 2011 مبادرة استهدفت وقف العنف وإجراء الحوار الوطني الشامل مع المعارضة، وفي أكتوبر/تشرين الأول 2011، تشكّلت وفقًا لقرار الجامعة العربية، لجنة عربية وزارية برئاسة وزير خارجية قطر مهمتها الاتصال بالقيادة السورية لوقف كافة أعمال العنف لتنفيذ الإصلاحات السياسية.

وبعد مناقشات اللجنة التي ترأستها قطر، ألزمت الخطة الموافقة السورية الرسمية على ما يلي:

1- وقف كافة أعمال العنف من أي مصدر كان حمايةً للمواطنين السوريين.

2- الإفراج عن المعتقلين بسبب الأحداث الراهنة.

---

1 الوطن، 17 أغسطس/آب 2011.

2 "قطر تدعو لإرسال قوات عربية إلى سوريا"
http://www.bbc.co.uk/arabic/multimedia/2012/03/120310_syria_qatar_troops.shtml?bw=bb&mp=wm&bbcws=1&news=1

3- إخلاء المدن والأحياء السكنية من جميع المظاهر المسلحة.

4- فتح المجال أمام منظمات جامعة الدول العربية المعنية ووسائل الإعلام العربية والدولية للتنقل بحرية في جميع أنحاء سوريا للاطلاع على حقيقة الأوضاع ورصد ما يدور من أحداث[1].

لم تلتزم الحكومة السورية بتنفيذ تعهداتها مما حدا بمجلس الجامعة لأن يقرر اعتماد جملة من الإجراءات، من بينها فرض عقوبات اقتصادية وسياسية ضد الحكومة السورية، ودعوة جميع أطياف المعارضة السورية للاجتماع في مقر الجامعة العربية للاتفاق على رؤية موحدة للمرحلة الانتقالية المقبلة في سوريا، وفي ذلك الاجتماع تبلورت فكرة إرسال بعثة مراقبين عربية إلى سوريا.

وبعد انهيار حاجز الخوف وبدء التصدي الشعبي دفاعًا عن النفس ضد أعمال القمع العسكري والأمني وقّعت الحكومة السورية على البروتوكول في 19 ديسمبر/كانون الأول 2011، وتم على إثر ذلك إرسال بعثة المراقبين العربية وهي أول تجربة في تاريخ الجامعة العربية[2].

المرحلة الثالثة: في الفترة من يناير/كانون الثاني 2012 حتى بداية عام 2013

تصاعد الموقف القطري ضد النظام السوري في هذه المرحلة، فقد قامت قطر فضلاً عن جهودها في إطار الجامعة العربية باقتراح إجراءين من أجل التعامل مع الوضع المتأزم في سوريا:

1- اقتراح إرسال قوات عربية بدلاً من التدخل الدولي مثلما حدث في ليبيا، وهو الاقتراح الذي قدمه الأمير الوالد الشيخ حمد بن خليفة يوم 14 يناير/كانون الثاني 2012 في لقاء تلفزيوني مع شبكة "سي بي إس"؛

---

1 "متابعة تطورات الوضع في سوريا: عناصر الخطة العربية لحل الأزمة السورية"
http://www.diplomatie.gouv.fr/ar/IMG/pdf/120122_LEA_-Resolution_7444_sur_la_Syrie.pdf

2 كلمة رئيس الوزراء ووزير الخارجية القطري السابق الشيخ حمد بن جاسم أمام مجلس الأمن، 31 يناير/كانون الثاني 2012
http://www.mofa.gov.qa/ar/Pages/default.aspx

وذلك بإدخال المساعدات وإيجاد مناطق آمنة ومراقبة وقف إطلاق النار.

2- دعم المعارضة بالسلاح؛ حيث دعا الشيخ حمد بن جاسم المجتمع الدولي يوم 27 فبراير/شباط 2012 إلى التعجيل بفكرة تسليح المعارضة السورية وتوفير ملاذ آمن لها، ولاسيما بعد الفشل في إقرار المبادرة العربية بمجلس الأمن[1].

وإزاء تفاقم الوضع أكدت قطر على ما يلي:

1- دعم مقترح النقاط الست الأولية للمبعوث المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية مع التأكيد على مبادرة الجامعة العربية القائمة على قراري مجلس الجامعة في 22 يناير/كانون الثاني 2012 و12 فبراير/شباط 2012، وهي تستوعب بالكامل مقترح النقاط الست الأولية وما يتفرع عنها من مقترحات.

2- ضرورة إرسال قوات عربية أممية مشتركة إلى سوريا لحفظ السلام.

3- إقامة مناطق آمنة على الأراضي السورية.

4- توفير كافة أشكال الدعم بما فيها المساعدات الإنسانية والضرورية للشعب السوري.

5- الارتقاء بأساليب الضغط السياسي والاقتصادي على النظام السوري لحمله على الانصياع لإرادة الشعب السوري في التطلع إلى الإصلاح والديمقراطية.

كثفت قطر متابعتها للأوضاع في سوريا حيث تابعت باهتمام اتفاق القوى السياسية السورية على "مشروع العهد الوطني لسوريا المستقبل" الذي يتضمن المبادئ الأساسية التي ستُبنى عليها الدولة السورية الجديدة، ودعت المجلس الوطني السوري للاستمرار في جهوده لتوحيد كافة أطياف المعارضة الأخرى[2].

1 الحسن، "دول الخليج والأزمة السورية: مستويات التحرك وحصيلة المواقف"
http://studies.aljazeera.net/reports/2012/06/201262873127604373.htm

2 كلمة رئيس الوزراء ووزير الخارجية القطري السابق الشيخ حمد بن جاسم أمام مؤتمر أصدقاء سوريا في إسطنبول، 1 إبريل/نيسان 2012
http://www.mofa.gov.qa/minister.cfm?m_cat=1&id=194

وأكدت قطر استعدادها للمساهمة في تخليص الشعب السوري، وطالبت المجتمع الدولي ببذل الجهد لإيجاد حل خارج مجلس الأمن، وقال الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني: "نريد مخرجًا آمنًا للقيادة السورية وترك الشعب السوري دون حرق الأرض"، مشيرًا إلى "أن التغير قادم ولكن نريده بأقل الخسائر"[1]. بعد ذلك سعت قطر بشدة للحصول على الاعتراف الكامل بالائتلاف السوري الجديد ليكون هو الممثل الشرعي الوحيد لكل السوريين، ودعت "كل المعارضة السورية الحاضرة وعلى رأسهم جورج صبرا رئيس المجلس الوطني ومعاذ الخطيب رئيس الائتلاف الجديد إلى أن يتفقوا وألا تفرقهم الاختلافات"، داعية المعارضة السورية إلى الثقة بالسعي القطري قائلة: "ثقوا بنا لأننا سنسعى من الآن للاعتراف الكامل بهذا الجسم الجديد، ونحن سنسعى في الجامعة العربية وفي مجلس التعاون ومع الأصدقاء الأوروبيين وأيضًا مع الأميركان ليكون هذا الجسم هو الوحيد والشرعي الذي يمثل كل السوريين"[2].

وفي 27 مارس/آذار 2013 كانت قطر أول دولة في العالم تفتتح سفارة للائتلاف الوطني السوري بالدوحة، بتسليمها مبنى السفارة السورية للائتلاف السوري واعتبار نزار الحراكي سفيرًا لسوريا وشخصية دبلوماسية رسمية، إضافة لرفع علم الثورة السورية فوق مقر السفارة بحضور رئيس الائتلاف السابق معاذ الخطيب[3].

يمكن القول: إن السياسة الخارجية القطرية تدرجت تجاه الثورة السورية حيث كانت مراقِبة وأقرب إلى الحياد في المرحلة الأولى، ثم اتضحت خلال المرحلتين الثانية والثالثة؛ ففي المرحلة الثانية قادت قطر والسعودية المنظومة العربية في التعاطي مع الأزمة فتحول موقفها من الحياد إلى محاولة وقف المجازر بحق الشعب

1 كلمة رئيس الوزراء ووزير الخارجية القطري السابق الشيخ حمد بن جاسم أمام مؤتمر أصدقاء سوريا في باريس، 6 يونيو/حزيران 2012
http://www.mofa.gov.qa/minister.cfm?m_cat=1&id=201

2 كلمة رئيس الوزراء ووزير الخارجية القطري السابق الشيخ حمد بن جاسم، 11 نوفمبر/تشرين الثاني 2012

3 العرب، 28 مارس/آذار 2013.

السوري، من خلال طرح حلول دبلوماسية للأزمة في إطار العمل العربي المشترك، وهو ما تجسد في المبادرة العربية الأولى، ثم جاءت قطر لتقود المرحلة الثالثة بحكم ترؤسها للجنة الوزارية العربية المعنيَّة بالشأن السوري، فتطور الموقف بشكل جذري من مطالبة الأسد بالإصلاح والتغيير، إلى مطالبته بالتنحي لنائبه، وهو ما تجسد في المبادرة العربية الثانية؛ بعدها تطور الموقف في اتجاه التدويل والمطالبة بدخول قوة عربية ودولية لحماية الشعب السوري وتسليح المعارضة، ورفض الحوار مع بشار الأسد، وهي خيارات دعمتها قطر والسعودية.

وقد اعتبر بعض المعارضين لسياسة قطر أن تدخلها في سوريا "لم ينبع من رغبتها في رؤية مشروع ديمقراطي حقيقي في المنطقة، وأنها لا تملك رؤية خارج إطار الأولويات الغربية، والبعض الآخر قال: إنه لا يمكن فهمه مهما طُرح من مبررات، فيما اعتبره آخرون بمثابة رخصة لنظام الأسد لارتكاب جرائمه، باعتباره عقَّد الأزمة، وأضاع فرصة إصلاح النظام، بل وذهب كثيرون إلى أبعد من هذا بالقول: إن الجامعة أصبحت مطية تُستخدم لأغراض دول الخليج وأجندتها"[1].

وفي قراءة للدور القطري تجاه الأوضاع في سوريا فإن هناك اعتبارًا لعدة أمور، منها أن غياب الدول الكبرى في المنطقة العربية هيّأ لقطر أن تلعب دورًا محوريًا في المنطقة العربية، مستغلة ما تملكه من قدرات اقتصادية، وتسعى قطر لتثبيت هذا الدور في وجدان المواطن العربي وعقليته، من خلال الاقتراب أكثر من همومه وأمانيه، وهذا ما تعكسه قناة الجزيرة الفضائية كمؤسسة إعلامية رسمية لدولة قطر؛ فالجزيرة كان لها دور سياسي بغطاء إعلامي في الثورة التونسية، والمصرية، والليبية، واليمنية، وانتهجت الموقف والسلوك نفسيهما مع ما يحدث في سوريا.

كما جاء موقف قطر المؤيد للثورة السورية منسجمًا مع موقف المجتمع الدولي، وخصوصًا الولايات المتحدة الأميركية، كما انسجم مع مواقف دول الخليج المتوجسة من إيران وحلفائها السوريين، خاصة بعد أحداث البحرين مما يجعل العمل على إسقاط النظام السوري ضربة موجعة لإيران.

---

1 الحسن، "دول الخليج والأزمة السورية: مستويات التحرك وحصيلة المواقف"
http://studies.aljazeera.net/reports/2012/06/201262873127604373.htm

وأعتقد أن سلوك قطر تجاه الثورة السورية رغم قيادتها للجهود العربية كان مقيدًا بسبب الأبعاد الدولية للملف السوري، والتي تمثلت في الدور الروسي والصيني لتحجيم القرارات الدولية بحيث لا يكون هناك تدخل عسكري في سوريا كما حدث في ليبيا والتحالف القوي بين إيران وسوريا والعراق، ورغم ذلك حاولت قطر قيادة الجهود بقوة مضحية بعلاقات متينة مع النظام السوري مما يدل على براجماتية ومرونة السياسة القطرية وقدرتها على إدارة التحول الحاد في العلاقات الدولية.

الفصل الرابع

السياسة الخارجية القطرية
تجاه القضية الفلسطينية

تعتبر القضية الفلسطينية هي القضية المركزية للعرب والمسلمين، وتحاول كل دول المنطقة الطامحة لأدوار إقليمية ودولية أن يكون لها دور فعال في مسارات القضية الفلسطينية، وفي هذا الإطار يستعرض هذا الفصل الدور القطري تجاه القضية الفلسطينية وعلى وجه خاص في ظل الربيع العربي الذي لعبت فيه قطر دورًا مميزًا، ويعتقد أن هناك ارتباطًا قويًا بين الربيع العربي والقضية الفلسطينية حيث عانى الفلسطينيون من الظلم والاضطهاد بما لا يقل عما عانته الشعوب العربية الثائرة.

السياسة الخارجية القطرية تجاه القضية الفلسطينية قبل الربيع العربي

وقفت قطر تاريخيًا مع القضية الفلسطينية، وكان لها موقف صريح تجاهها، وظهر هذا في تصريحاتها ومواقفها منذ حصولها على الاستقلال؛ حيث تم افتتاح مكتب لمنظمة التحرير الفلسطينية في قطر، والذي تحول إلى سفارة بعد إعلان قيام دولة فلسطين في مؤتمر الجزائر 1988. بقيت القضية الفلسطينية حاضرة في السياسة القطرية، ويمكننا من قراءة خطابات أمير دولة قطر وتصريحاته الصحفية وتصريحات وزير الخارجية القطري سواء الحاليين أم السابقين أن نستنتج توجه السياسة الخارجية القطرية تجاه دعم القضية الفلسطينية، ومثالاً لذلك ما قاله أمير قطر سنة 1974: "المهم هو القضية الفلسطينية إنها قضيتنا مثلما هي قضية الفلسطينيين. إنها محور سياستنا وعلاقتنا مع الدول ونحن عندما نضع ميزانية التنمية نحسب أولاً حساب التزاماتنا بشأن القضية الفلسطينية"[1]. وحتى آخر قمة عربية في مارس/آذار

1 حاتم قنديل، السياسة الخارجية القطرية تجاه الصراع العربي-الإسرائيلي في ظل حكم الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني (القاهرة، معهد البحوث، رسالة ماجستير غير منشورة، 2011).

2013، والتي ترأستها قطر قال رئيس الوزراء القطري السابق حمد بن جاسم: "إن القضية الفلسطينية كانت وستبقى قضيتنا المركزية حتى يتوفر لها الحل العادل والدائم والشامل الذي يحقق للشعب الفلسطيني كامل حقوقه المشروعة، وفي مقدمتها الحق في إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف"[1]، ونستعرض هنا مواقف دولة قطر من الأوضاع التي مرت بها القضية الفلسطينية قبل الربيع العربي من خلال المحطات التالية:

أ- تطور الموقف القطري من عملية التسوية السلمية

ربما تلخص العبارة التالية التي وُثّقت في موقع وزارة الخارجية القطرية موقف قطر من عملية التسوية "ولا تدعو قطر لفتح جبهات عربية ضد إسرائيل أو مطالبة للمقاومة بالتصدي للعدوان الإسرائيلي"، حيث قال وزير الخارجية القطري: "نحن ندعو للسلام ولا ندعو للاقتتال مع إسرائيل ولا نطلب اقتتالا مع إسرائيل، ولكن ندعو لموقف عربي يحترمنا من خلاله الناس ولا أعتقد أن الدول العربية جاهزة للقتال ولا نحفز لعمل قتالي مع إسرائيل"[2]. وأيدت قطر عملية التسوية السلمية بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وفي رسالة وجهها أمير قطر إلى الاجتماع الثاني عشر للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف في 29 نوفمبر/تشرين الثاني 1989، ذكر أن السلام لن يسود إلا بقيام الدولة الفلسطينية المستقلة على التراب الفلسطيني، ودعا في رسالته إلى استثمار التحولات الإيجابية الدولية لوضع حد لمعاناة الفلسطينيين وأكد على أن السبيل للتسوية يمر عبر انعقاد مؤتمر دولي برعاية الأمم المتحدة وبحضور جميع الأطراف المعنية[3].

وتمسكت قطر بمبادرة السلام العربية التي أقرّها مؤتمر القمة العربية في بيروت عام 2002، إلا أنها أكدت في القمة الحادية والعشرين التي عُقدت في الدوحة في

1 النهار، 25 مارس/آذار 2013.

2 موقع وزارة الخارجية القطرية، 2007
http://www.mofa.gov.qa/ar/Pages/default.aspx

3 قنديل، السياسة الخارجية القطرية تجاه الصراع العربي-الإسرائيلي في ظل حكم الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، 51.

2009 على أن استمرار الجانب العربي في طرح مبادرة السلام العربية مرتبط ببدء تنفيذ إسرائيل التزاماتها في إطار المرجعيات الدولية لتحقيق السلام في المنطقة، كما رحبت قطر بخطة "خارطة الطريق"، وضمن السياق ذاته أيدت قطر عقد المؤتمر الدولي في "أنابولس". وقد عبّرت قطر عن أسفها لعدم التزام إسرائيل بما تعهدت به خلال مؤتمر أنابوليس من دفع للمفاوضات مع السلطة الفلسطينية وإقامة الدولة الفلسطينية ضمن إطار زمني محدد، ومع مجيء أوباما للرئاسة الأميركية رحبت قطر بجهوده لدعم عملية السلام في الشرق الأوسط، والتزام الإدارة الأميركية بإقامة دولة فلسطينية مستقلة في أي اتفاق سلام نهائي بين الفلسطينيين والإسرائيليين[1].

ب- قطر والانتفاضة الفلسطينية عام 2000

وقفت قطر إلى جانب الشعب الفلسطيني خلال أحداث الانتفاضة الفلسطينية الثانية التي اندلعت في سنة 2000، واستنكرت الاعتداءات الإسرائيلية، واعتبر الشيخ حمد بن خليفة أن الأحداث الخطيرة في الأراضي الفلسطينية كشفت عن الوجه الحقيقي للحكومة الإسرائيلية ورفضها للسلام، وأشار وزير خارجية قطر إلى أن فشل مجلس الأمن في إصدار قرار لتوفير حماية دولية وإرسال مراقبين دوليين كان بمثابة رسالة خاطئة إلى إسرائيل للاستمرار في سياستها العدوانية.

وواصلت قطر خلال هذه الفترة اتصالاتها مع السلطة الفلسطينية ودعمها السياسي والمادي للسلطة، ففي سبتمبر/أيلول 2001 استقبل الرئيس الراحل ياسر عرفات، السيد مبارك محمد النعيمي، سفير دولة قطر لدى السلطة الوطنية، وقد تسلم الرئيس رسالة خطية من أمير قطر السابق، أكد خلالها على دعم قطر المطلق لصمود الشعب الفلسطيني أمام الاعتداءات الإسرائيلية، كما سلّم السفير خلال اللقاء شيكًا بقيمة خمسة ملايين دولار أميركي، كتبرع لدعم صمود الشعب الفلسطيني[2].

1 موقع الأمانة العامة لمجلس دول التعاون، 2012
http://www.gcc-sg.org/

2 مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، 17 سبتمبر/أيلول 2001
http://www.wafainfo.ps/

وخلال حصار الرئيس الراحل ياسر عرفات لعب رئيس الوزراء ووزير الخارجية القطري السابق الشيخ حمد ابن جاسم آل ثاني دورًا مهمًا وراء الكواليس في فك الحصار عن مقر الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات في رام الله خلال عملية الدرع الواقي في ربيع 2002.

ج- قطر والانتخابات الفلسطينية 2006

بعد إجراء الانتخابات التشريعية الثانية في 2006، والتي شهدت فوز حركة حماس، هنّأ أمير قطر السابق الشيخ حمد بن خليفة الرئيس الفلسطيني محمود عباس بنجاح الانتخابات التشريعية الفلسطينية، موضحًا أن هذه العملية الانتخابية ستكون لها نتائج إيجابية على طريق بناء الدولة الفلسطينية، كما هنّأ الأمير هاتفيًا رئيس المكتب السياسي لحركة المقاومة الإسلامية حماس خالد مشعل بفوز الحركة في الانتخابات التشريعية الفلسطينية[1].

ويرى القيادي أسامة حمدان أن علاقة قطر بحماس تعززت بعد فوز الحركة بانتخابات 2006، كما أن القطريين وجدوا مصداقية لدى حماس من خلال تعاملهم معها[2]، فيما يقول القطريون إنهم دائمًا يتعاملون مع الطرف الذي يفوز في الانتخابات ويختاره الشعب، وهم يرون أنه ينبغي أن تُعطى الفرصة لحماس كونها جاءت عبر انتخابات ديمقراطية، ويرى عدد من المتابعين أن قطر تدعم حماس أكثر من فتح، لكن القطريين يؤكدون أنهم يتعاملون مع الجميع بمسافة واحدة، ولا يدعمون فصيلاً أو تنظيمًا إنما يدعمون خيارات الشعب الفلسطيني.

---

1 "قراءة إحصائية وسياسية في نتائج الانتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية: 25 يناير/كانون الثاني 2005".
http://www.palestine-info.com/arabic/books/2006/5_2_06_1/5_2_06_1.htm

2 مقابلة للباحث مع القيادي في حركة حماس أسامة حمدان، 26 يناير/كانون الثاني 2013.

د- الحرب على غزة 2009/2008

فور بدء العملية العسكرية الإسرائيلية في غزة نهاية عام 2008، دعت قطر الدول العربية إلى عقد قمة طارئة، لكن مصر رفضت رسميًا دعوة قطر لعقد مثل هذه القمة، مفضلة المشاورات غير الرسمية بين القادة العرب بالكويت في القمة الاقتصادية، واتهم رئيس الوزراء القطري بعض الدول العربية بـ "السمسرة" فيما يتعلق بغزة، وانتقد دولاً عربية لم يسمّها قائلاً: إنها شاركت في الحصار على قطاع غزة[1].

وقد أكدت القمة على السعي لملاحقة إسرائيل قضائيًا بتهمة ارتكاب جرائم حرب في غزة، كما دعت إلى تعليق المبادرة العربية للسلام ووقف التطبيع مع إسرائيل، وإنشاء صندوق لإعادة إعمار غزة، وقد أكّد الشيخ حمد بن جاسم في مؤتمر صحفي عقب إعلان البيان الختامي للقمة أن قطر قررت إغلاق المكتب الإسرائيلي في الدوحة وإبلاغ العاملين فيه بضرورة مغادرة البلاد بأقرب فرصة، إلى أن تكون هناك فرص أفضل للسلام تتلخص بقيام دولة فلسطينية إلى جانب إسرائيل[2].

وسلّطت هذه القمة الضوء على الخلاف العربي؛ حيث امتنع عدد من الرؤساء عن الحضور بحجج مختلفة، ومن أبرز المتغيبين: الرئيس الفلسطيني الذي اعتذر بسبب ما قال إنها ضغوط مفروضة عليه؛ مما جعل قطر تقوم بدعوة قادة المقاومة للحديث باسم الشعب الفلسطيني، حيث لا يمكن من وجهة نظرها أن تُعقد القمة بغياب أي من المعنيين مما سبب توترًا بين السلطة الفلسطينية وقطر، وشدد رئيس الوزراء القطري على أن قطر كانت حريصة عندما دعت إلى القمة ألا تخلق شرخًا عربيًا، وكان رئيس دائرة المفاوضات صائب عريقات أكد أن

---

1 "الانقسام العربي حول عقد قمة غزة الطارئة"
http://newsforums.bbc.co.uk/ws/en/thread.jspa?forumID=7934&start=780&sortBy=1

2 "قمة غزة بالدوحة تدعو لوقف التطبيع وإعمار القطاع"
http://www.aljazeera.net/home/print/f6451603-4dff-4ca1-9c10-122741d17432/08ef41df-c12b-49ef-aae5-651e04850990

غياب الرئيس الفلسطيني كان بعد أن أُبلغ بعدم اكتمال النصاب لعقد قمة عربية طارئة، ويبدو أن عقد قطر لهذه القمة أبرز بوضوح مدى انقسام الصف الرسمي العربي، وساهم في زيادة التوتر بين قطر وعدد من الأنظمة العربية[1].

هـ- العلاقات مع إسرائيل

بدأت قطر علاقاتها مع إسرائيل بعد مؤتمر مدريد للسلام 1991، وترى قطر أن هذه العلاقات تستهدف نقل رسالة لإسرائيل مفادها أن المشكلة معها تتمثل في الحقوق العربية، وأنه متى عادت هذه الحقوق فليس هناك مشكلة في العلاقات، كما استهدفت العلاقة وقتها ترشيح قطر لعضوية غير دائمة في مجلس الأمن الدولي كان مقررًا لها من عام 1993 وذلك يمثل إضافة خليجية وعربية.

كما تم في سياق العلاقات إجراء لقاءات عديدة بين مسؤولين قطريين وإسرائيليين، ومن أهمها اللقاء بين وزيري الخارجية عام 2005، على هامش اجتماعات الجمعية العمومية للأمم المتحدة، لكن الوزير القطري استبعد إقامة علاقات دبلوماسية مع إسرائيل قبل إعلان الدولة الفلسطينية، كما أنه لم يقم أي مسؤول إسرائيلي بزيارة الدوحة منذ أن زارها "بيرس" عام 1996؛ حيث افتتح مكتبًا للتمثيل التجاري في الدوحة[2].

وحول مطالبات الشعوب من الرؤساء والحكام بوقف التطبيع ووقف العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل وتوجيه الانتقاد لقطر لعدم إقفالها مكتب الممثلية الإسرائيلية في الدوحة أكد الشيخ حمد بن جاسم أن دولة قطر مع أي شيء يتفق عليه العرب جماعيًا، وقال: إذا كان هناك اتفاق عربي على قطع العلاقة فنحن سنسير مع كل الدول العربية.

لكن قطر بعد الحرب على غزة نهاية 2008 قررت إغلاق مكتب التمثيل التجاري الإسرائيلي بعد استدعاء رئيس مكتب التمثيل التجاري الإسرائيلي لدى

1 "قمة غزة بالدوحة تدعو لوقف التطبيع وإعمار القطاع"
http://www.aljazeera.net/home/print/f6451603-4dff-4ca1-9c10-122741d17432/08ef41df-c12b-49ef-aae5-651e04850990

2 مصر الجديد، 16 يونيو/حزيران 2009.

الدوحة، وتسليمه مذكرة رسمية تتضمن قرار دولة قطر بإغلاق المكتب ومغادرة موظفيه اعتبارًا من 18 يناير/كانون الثاني 2009[1].

وتعد هذه خطوة قطرية ترحب بها الشعوب العربية، لكن أعتقد أن الدعم القطري لعملية التسوية السلمية مع الاحتلال بواقعها المنسجم مع التوجه الأميركي لا يلقى قبولاً لدى الشارع العربي والإسلامي، كما يندرج تحت هذا الأمر التمسك بالمبادرة العربية للسلام.

السياسة الخارجية القطرية تجاه القضية الفلسطينية في ظل الربيع العربي

بالرغم من أن الثورات العربية في عمومها، جاءت محلية وطنية، إلا أن الفلسطينيين كانوا يترقبون أحداثها اليومية، ويعتقد أن القضية الفلسطينية رغم أنها أصبحت في الموقع الثاني من التناول الإعلامي العربي في ظل زخم الثورات العربية إلا أنها ظلت محافظة على موقعها وأهميتها في السلوك السياسي العربي وحتى فيما سُمي بالربيع العربي، بل إن إحدى النقاط المشتركة للشعوب العربية التي ثارت ضد أنظمة بلدانها الاستبدادية هي شعورها المشترك بالإحباط من تعامل الأنظمة العربية مع هذه القضية، وفشلها في استرجاع حقوق الشعب الفلسطيني[2].

كان للربيع العربي أثر إيجابي على القضية الفلسطينية بعد تحول الأنظمة التي حاصرتها سياسيًا إلى دعمها، وتمكنت قطر من التأثير بشكل أقوى من بوابة غياب الرعاة والداعمين كمصر وسوريا، ودعت قطر إلى سلام حقيقي تصنعه الشعوب وليس سلامًا وهميًا تفرضه الحكومات، وتمنت أن تدرك إسرائيل هذه

1 موقع وزارة الخارجية القطرية، 2009
http://www.mofa.gov.qa/ar/Pages/default.aspx

2 عزمي بشارة، "ندوة: ثورة الشعب في تونس: أسبابها ونتائجها وانعكاساتها عربيًا"، قناة الجزيرة مباشر، 20 يناير/كانون الثاني 2011.

الحقيقية، ومع دورها المتصاعد والمتنامي تجاه الثورات العربية واصلت قطر جهودها تجاه القضية الفلسطينية، وفيما يلي مناقشة الدور القطري في محطات بارزة:

أ- المصالحة الفلسطينية

تابعت قطر الجهود المصرية في إنجاز المصالحة الفلسطينية بين حركتي فتح وحماس في 2011، مستفيدة من الثورة المصرية، ورأت قطر التي شاركت بحضور وزير الشؤون الخارجية أن هذا الإنجاز يُحسب للمجلس العسكري للثورة المصرية. ومضت قطر قدمًا في ملف المصالحة بالرغم من اتهامها بدعم حماس في غزة وعلمها المسبق بما حدث في قطاع غزة في 2007، لكن رئيس الوزراء القطري نفى ذلك قائلاً: "طبعًا لا أنفي فقط، إننا لم نعرف أصلاً عن هذا إلا مثل ما عرفه الباقون من وسائل الإعلام، ونحن لدينا علاقات مع حماس ولدينا علاقات مع كل الأطراف[1]".

وأكد رئيس الوزراء القطري أن بلاده "بذلت ما في وسعها للتوفيق بين السلطة الفلسطينية وحماس مبديًا سعادته بالتغيير السياسي في مصر، ورفع الحصار عن غزة من الجانب المصري، وتوقيع اتفاق المصالحة الفلسطينية في مايو/أيار 2011، بعد استمرار الانقسام منذ منتصف يونيو/حزيران 2007؛ مما سيؤثر إيجابيًا في ترتيب أوضاع البيت الفلسطيني ويبعث على الأمل في التحرك الإيجابي نحو السلام"[2].

ولكن بعد التعثر في تنفيذ اتفاق القاهرة، نجحت الدبلوماسية القطرية في السادس من فبراير/شباط 2012 في الوصول إلى توقيع اتفاق المصالحة الفلسطينية بين حركتي فتح وحماس بعد جهود مضنية، واعتبرت قطر أن الخلاف الفلسطيني/الفلسطيني تم تأجيجه عربيًا ودوليًا، ورأت أن من المفترض بعد الانتخابات الفلسطينية التي جاءت بحركة حماس بالأغلبية إعطاء حماس فرصة حقيقية؛ حيث إنه في نفس اليوم الذي تولت فيه حماس السلطة بادرت إسرائيل

1 رئيس الوزراء ووزير الخارجية القطري السابق الشيخ حمد بن جاسم، برنامج "بلا حدود"، قناة الجزيرة، 26 يونيو/حزيران 2009.

2 محاضرة رئيس الوزراء ووزير الخارجية القطري السابق الشيخ حمد بن جاسم بجامعة أكسفورد، 23 مايو/أيار 2011.

برفضها وكذلك الرفض الدولي والعربي لها؛ إذ إن بعض العرب ما زال يعتقد أنهم يجب ألا يأتوا إلى السلطة، ومن هنا بدأ الخلاف وبدأ الحصار[1].

ورحبت الفصائل الفلسطينية بالدور القطري في إنجاز المصالحة؛ حيث أشار القيادي في فتح عزام الأحمد إلى أن القيادة القطرية نجحت في تذليل الصعاب، وكان من أهمها ما يتعلق بتشكيل حكومة الوحدة الوطنية، وأكد طاهر النونو المتحدث باسم الحكومة في غزة أن قطر لعبت دورًا إيجابيًا لصالح الشعب الفلسطيني وقضاياه الوطنية، مثمنًا الموقف القطري في إنجاز ملف المصالحة[2].

ويرى بعض المتابعين أن قطر توصلت لاتفاق مصالحة بين فتح وحماس، لكن تنفيذ هذا الاتفاق لم يتم لأمور تتعلق بإشكاليات التنفيذ بين فتح وحماس. وكان السفير محمد العمادي قد أعلن أن بلاده ما زالت مستمرة في جهودها نحو المصالحة فإن تحققت فهذا ما تريده، وإلا فستواصل جهودها للعمل على إنجازها.

ويبدو أن قطر تميزت في سياستها تجاه القضية الفلسطينية عن إيران وربما عن سوريا أيضًا؛ حيث لم تعمل قطر على إضعاف السلطة الفلسطينية بهدف تقوية الحالة القتالية في سياق صراع بالواسطة مع إسرائيل، بل سعت إلى دور في عملية السلام وإلى مقعد على طاولة المفاوضات، وعلى خلاف مصر في عهد مبارك، كانت قطر مستعدة باستمرار للمناورة بين المعسكرات المتنافسة بهدف تعزيز سياساتها الخاصة، ويؤكد هذا المعنى استمرار الزيارات الرسمية لقطر من الرئيس الفلسطيني محمود عباس ورئيس الوزراء في غزة إسماعيل هنية، وزيارة وزيري الداخلية في غزة ورام الله للدوحة.

ب- زيارة الأمير الوالد حمد بن خليفة إلى غزة

جاءت زيارة الأمير الوالد الشيخ حمد بن خليفة إلى قطاع غزة في 24 أكتوبر/تشرين الأول 2012، بعد حالة من الجمود السياسي والحصار الإسرائيلي

1 كلمة رئيس الوزراء ووزير الخارجية القطري السابق الشيخ حمد بن جاسم، 11 يناير/كانون الثاني 2009.

2 الراية، 8/فبراير/شباط 2012.

المفروض على القطاع منذ عام 2007، وحملت الزيارة معها استثمارات ومساعدات قطرية بقيمة 400 مليون دولار تنفق على مشاريع إسكانية وبنية تحتية، وذلك ما يحتاجه القطاع بعد سنين من الحصار الدولي والإقليمي وبعد دمار الحرب الإسرائيلية نهاية العام 2008[1].

واعتبر كثير من المراقبين الزيارة بداية لعهد سياسي مختلف أفرزه الربيع العربي، فما كان محرمًا بالأمس بفعل الموازين الدولية والإقليمية أصبح ممكنًا لمن يريد التغيير، وفي ذلك يرى الدكتور محسن صالح مدير مركز الزيتونة للدراسات أن قطر من خلال الزيارة استطاعت أن ترسم لنفسها سياسة مختلفة عن الكثير من الدول، ولاسيما تجاه غزة، وحركة حماس التي تدير القطاع؛ حيث دعمت القطاع بكثير من الأموال، وساندت حماس في كثير من المواقف[2].

ولم تكن هذه الزيارة هي الأولى للشيخ حمد بن خليفة إلى غزة؛ حيث سبق أن زارها سنة 1999 عندما كان الزعيم الراحل ياسر عرفات على قيد الحياة، ولم يكن القطاع تحت سيطرة حماس، لكن المحللين اختلفوا بشأن تفسير الدلالات السياسية التي حملتها زيارة الأمير الوالد الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني إلى قطاع غزة، ويعتقد أن من أبرز الدلالات السياسية التي حملتها الزيارة:

1- أنها كسرت الحصار السياسي والاقتصادي المفروض على غزة، خصوصًا أن الأمير هو الشخصية الأبرز التي تزور قطاع غزة على هذا المستوى منذ تعرضه للحصار في عام 2007.
2- حصول قطر على دور إقليمي فاعل في المنطقة، في ظل غياب مصر، والسعودية، وسوريا.
3- دعم حركة حماس؛ حيث اعتبر الدكتور إبراهيم أبراش "أن أهمية الزيارة تكمن في أبعادها السياسية"، معتبرًا أن "تدشين المشاريع الاقتصادية لا

1 طارق تملالي، "تداعيات زيارة أمير قطر لقطاع غزة"، برنامج "ما وراء الخبر"، قناة الجزيرة، 23 أكتوبر/تشرين الأول 2012.
2 مقابلة للباحث مع الدكتور محسن صالح، 30 يناير/كانون الثاني 2013.

يحتاج لزيارة رؤساء دول، وأن هدف الزيارة هو رعاية ودعم حركة حماس، وتكريس الانقسام"[1].

كما أن الموقف الإسرائيلي الرسمي الذي استغرب الزيارة وفهم أن قطر اختارت جانب حماس على جانب فتح، وأن الأمير الوالد بمعانقته حماس يكون قد ألقى بعملية السلام وراء ظهره؛ فقد وجد هذا الرأي أيضًا من يخالفه في إسرائيل؛ حيث قال غيورا آيلاند رئيس مجلس الأمن القومي الإسرائيلي الأسبق: "إن الموقف الإسرائيلي من زيارة الزعيم القطري لغزة خاطئ لعدة أسباب، أهمها أن حماس فازت في الانتخابات التي أُجريت عام 2006، وبالتالي فإن سلطتها أكثر شرعية من أية سلطة عربية تقريبًا"[2].

كما اختلف المتابعون حول دلالات الزيارة؛ إذ نظروا إليها من زوايا متعددة، وتتداخل الأسباب التي يوردها المحللون حول زيارة أمير قطر السابق إلى غزة كالآتي:

1- ضمان دعم قادة حماس في غزة لإعادة انتخاب خالد مشعل لقيادة المكتب السياسي لحماس.
2- استخدام نفوذها المهم لدى الإخوان المسلمين للمساعدة في تحويل رفح إلى معبر حدودي مطبّع ومنظّم بين مصر وفلسطين.
3- دعم التنمية في غزة بمبلغ 400 مليون دولار لزيادة كلفة الحالة القتالية في القطاع.
4- دعم مخطط أميركي-إسرائيلي لمأسسة الانقسام الفلسطيني في شكل نهائي من خلال إرساء أسس دبلوماسية للكيان الفلسطيني المقتصر على قطاع غزة.
5- كسر الهيمنة المصرية على الجهود المتعلقة بالتفاوض على مصالحة وطنية فلسطينية.
6- زيادة عزلة الرئيس السوري بشار الأسد من خلال السخرية من دعواه بأنه الراعي الوحيد المتبقي في المنطقة للمقاومة الفلسطينية المستمرة، وجعل الفصل بين حماس ودمشق نهائيًا.

1 مقابلة للباحث مع الدكتور إبراهيم أبراش، 8 نوفمبر/تشرين الثاني 2012.
2 الأخبار، 26 أكتوبر/تشرين الأول 2012.

وتدل كثرة التفسيرات حول الزيارة القطرية على النفوذ الاستثنائي الذي تمكنت قطر من مدّه في فلسطين، وهذا النفوذ لم يأتِ فجأة، بل هو غُذّي لسنوات كثيرة؛ فحتى منتصف التسعينات كان موقع قطر في الوعي السياسي لمعظم الفلسطينيين يعكس بدقة إلى حد ما حجمها وكتلتها السكانية الصغيرين جدًا[1].

وبغض النظر عن الاختلاف حول الزيارة؛ فقد أشار المحلل السياسي جواد الحمد إلى أن قطر سوف تجني الكثير من هذا الموقف لأمير قطر السابق، وأن الزيارة فتحت بابًا واسعًا لتشجيع الرسمية العربية للتعامل مع قطاع غزة بعيدًا عن الحصار الدولي وبعيدًا عن الخوف من الإرادة الدولية[2]. كما تعد الزيارة نشاطًا جديدًا يضاف إلى رصيد قطر الإنساني والسياسي في المنطقة، وتسجل لنفسها مكانًا بالأسبقية في أهم قضايا المنطقة، وهي القضية الفلسطينية من خلال العمل في ملفاتها المتعددة سواء في فك الحصار أو إنجاز المصالحة أو التدخل لتحريك المفاوضات المتعثرة مع إسرائيل.

ج- احتواء حركة حماس

في 1999، قدّمت قطر إلى قيادة حماس في المنفى ملجأً مؤقتًا بعد طردها من الأردن، لكنها لم تتردد في إعادتها جوًا إلى عمّان حين تراجعت الأخيرة على ما يبدو عن تعهد باستقبالها مجددًا بعد فترة لا بأس بها[3].

ازدادت متانة علاقة حماس بقطر في سنوات ما بعد فرض الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة إثر فوزها في الانتخابات التشريعية عام 2006، وفي حين غاب العديد من الدول عن مساعدة الفلسطينيين، ظهرت قطر للتخفيف من آثار الحصار، وازدادت العلاقة حين عُقدت قمة الدوحة خلال الحرب الإسرائيلية الأولى على غزة 2008–2009، ودعت قطر إليها قائد حماس خالد مشعل، وجلس

1 Mouin Rabbani، "Qatar and the Palestinian". http://www.lb.boell.org/web/113-1160.html

2 مقابلة للباحث مع الدكتور جواد الحمد، 23 فبراير/شباط 2013.

3 Mouin Rabbani، "Qatar and the Palestinian". http://www.lb.boell.org/web/113-1160.html

للمرة الأولى بجانب رؤساء عرب وإقليميين، بل اتضح العمق الإقليمي الذي وفرته الدوحة لحماس، باعتبارها "العرّاب" لها في المحافل الإقليمية والدولية، ومن ذلك زيارة أميرها السابق إلى غزة، ودعوته في القمة العربية في مارس/آذار 2013 إلى عقد قمة مصغرة لبحث مصالحة فتح وحماس، اعتبرتها الأولى خطوة قطرية للدفع بالأخيرة لسحب حصرية تمثيلها[1].

ويعتقد عدد من المحللين أن الدعم القطري السياسي والمالي لقطاع غزة ما هو إلا من أجل احتواء حماس إلا أن الدكتور محمد المسفر أستاذ العلوم السياسية يعتقد أن الأنظمة كانت تعيب على حماس أنها مرتمية في أحضان إيران وسوريا، موضحًا أن "سوريا وإيران في مأزق سياسي، ومأزق اقتصادي، ومن ثم على النظام العربي الآن أن يحتضن حماس ويدفع بالحركتين (فتح وحماس) للتفاوض والوصول إلى عملية المصالحة الوطنية؛ لذا فإن ما تقوم به قطر ليس عملية احتواء وإنما هي عملية دعوة الآن بأن غزة نقطة الانطلاق للوحدة الوطنية الفلسطينية".

ويؤكد ما ذهب إليه المسفر المحلل السياسي جواد الحمد بقوله: إن موقف دولة قطر من القضية الفلسطينية موقف مبدئي لم يتزحزح منذ 1996، وقد وقفت قطر مع حماس في ظرف صعب جدًا في حرب غزة عام 2009، كما أن دعم الشعب الفلسطيني أصلاً مكرّس في الجامعة العربية و لم تكن هناك جرأة من قبل النظام العربي ومختلف الدول في حينها لكسر الحصار السياسي المفروض وتقديم الدعم الذي توفر في صناديق الدعم العربية في الجامعة، وقطر تتقدم خطوة على كل الصف العربي[2].

ورد خالد مشعل على الذين يظنون أن حماس تأخذ قرارها من قطر، أو أن قطر توجه حماس نحو أجندة معينة، ولتحقق مصالح خاصة، قائلاً: "هذا الظن قصر نظر، والذي يقف مع الخير وينصر الحق صاحب مصلحة محترمة في الدنيا والآخرة، بدون تبعية"، وأقسم قائلاً: "والله ما ساومتنا قطر في شيء، ولا ضغطت علينا لأمر معين"، كما أكد مسؤول العلاقات الدولية في حركة حماس القيادي

1 مقابلة للباحث مع الدكتور عدنان أبو عامر، 8 نوفمبر/تشرين الثاني 2012.

2 مقابلة للباحث مع الدكتور جواد الحمد، 23 فبراير/شباط 2013.

أسامة حمدان أن قطر لم تطلب من حماس أي طلب يتناقض مع مواقف وسلوك حماس تجاه القضية الفلسطينية، بل التزمت قطر تجاه القضية الفلسطينية وكان التزامها نموذجيًا من خلال وجود قناعة لدى القيادة القطرية بدعم القضية الفلسطينية[1].

وأعتقد أن ما تقوم به قطر من دعم لقطاع غزة ينسجم أيضًا مع التغييرات التي حدثت في ظل الثورات العربية التي تطلعت فيها الشعوب العربية إلى الحرية والكرامة، كما أن دعم القضية الفلسطينية وقطاع غزة المحاصر يأتي في هذا السياق، بل ربما هو سابق للثورات العربية كحالة ثورية تسعى للحرية والاستقلال. أما فيما يتعلق باحتواء قطر لحماس، فإن هذا صعب من عدة وجوه، أولها: أن إيران وسوريا لم تتمكنا من التحكم في قرارات حماس الداخلية وقد كانتا بمثابة الراعي للمقاومة، كذلك الاتهامات التي توجه لقطر بتنفيذ أجندة الولايات المتحدة في المنطقة تجعل من حماس أكثر حذرًا، ويعزز هذا ما يؤكده قادة حماس من أن قطر لم تضغط عليهم ولم تطلب منهم تقديم تنازلات معينة أو مواقف معينة مقابل دعمها.

د- الحرب على غزة 2012

وقفت قطر موقفًا واضحًا من الحرب الإسرائيلية على غزة في نوفمبر/تشرين الثاني 2012، وعبّرت في بيانها أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة عن إدانتها للعدوان الإسرائيلي الذي أسفر عن مصرع أكثر من 168 شخصًا وإصابة المئات من المدنيين الأبرياء، وأكدت قطر موقفها بعدم إقامة علاقات طبيعية بين الدول العربية وإسرائيل ما دامت الأخيرة لم تمتثل للشرعية الدولية واحترام مبدأ الأرض مقابل السلام[2]. وعبّرت قطر عن رؤيتها في اجتماع وزراء الخارجية العرب تجاه تطورات الأوضاع في غزة بأنها لا تدعو إلى إعلان الحرب أو القيام بعمل

---

1 مقابلة للباحث مع القيادي في حركة حماس أسامة حمدان، 26 يناير/كانون الثاني 2013.

2 الراية، 2 ديسمبر/كانون الأول 2012.

عسكري، بل تدعو إلى إعادة النظر بشكل كامل في عملية السلام واستراتيجية التعامل معها برمتها، من دون إعطاء الفلسطينيين الأمل الزائف دون تحقيق شيء[1].

وقد لعبت قطر دورًا مهمًا في وقف الحرب على غزة وهو ما عبّر عنه رئيس الوزراء في غزة إسماعيل هنية بقوله: "نشهد أن قطر وتركيا بجانب مصر وفروا حماية عربية إسلامية لغزة أثناء حرب "حجارة السجيل"، وقاموا بجهود ضخمة جدًا لمنع أن تمتد يد إسرائيل لحرب برية من خلال الاتصالات مع قادة الدول من أجل وقف العدوان على غزة"، وعلّق خالد مشعل على الذين يستغربون الموقف القطري للأمير الوالد الشيخ حمد قائلاً: "إنهم معذورون لأنهم لا يعرفون معدن أمير قطر" واصفًا الأمير بأنه "شهم وشجاع وذو نخوة وغيرة وطموح"، وتمنى مشعل لو كانت الأمة كلها على نفس الموقف القطري والتركي خلال الحرب الأخيرة على غزة[2].

هـ- قطر وإعلان الدولة في الأمم المتحدة

تأكيدًا لما ذكرناه من سعي قطر إلى التواصل مع السلطة الفلسطينية ودعمها في جهودها الدبلوماسية، فقد دعمت قطر توجه السلطة نحو الأمم المتحدة، ورحبت بما وصفته القرار التاريخي الذي اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة برفع مكانة فلسطين بالأمم المتحدة إلى دولة مراقب غير عضو، باعتباره خطوة مهمة في طريق استعادة الحقوق الفلسطينية. ودعت قطر الدول التي عارضت القرار إلى إعادة النظر في ذلك؛ لأن القرار لا يتناقض مع المفاوضات بل يضع لها أساسًا واضحًا هو إعادة الأراضي المحتلة عام 1967، والتي أصبحت أراضي الدولة الفلسطينية المحتلة، إلى أصحابها الشرعيين[3].

وقد عبّر الرئيس الفلسطيني محمود عباس عن امتنانه للدور القطري الداعم لإعلان الدولة، مؤكدًا أن الفلسطينيين قيادة وشعبًا يثمّنون الدور القطري في

---

1 قناة الحرة، 17 نوفمبر/تشرين الثاني 2012.

2 العرب، 11 ديسمبر/كانون الأول 2012.

3 وكالة أنباء البحرين، 30 نوفمبر/تشرين الثاني 2012
http://www.bna.bh/portal/main

رئاسة لجنة المتابعة العربية في قيادة الجهد العربي تجاه القضية الفلسطينية، ولن ينسوا هذا الدور في دعم الملف الفلسطيني للحصول على عضوية الأمم المتحدة بصفة مراقب، وأنه يتمنى أن يستمر هذا الدعم القوي حتى تحصل فلسطين على العضوية الكاملة بالأمم المتحدة كخطوة على الطريق لاسترداد الحقوق[1].

ويبدو في هذا الدور مدى حرص قطر على التوازن في التعامل مع الأطراف الفلسطينية، ومدى التزامها وحماستها في العمل في المحافل الدولية من خلال النشاط الدبلوماسي والسياسي لخدمة القضية الفلسطينية.

و- قطر والمبادرة العربية للسلام بعد الربيع العربي

أيدت قطر مبادرة السلام العربية في 2002، واهتمت بعملية التسوية في الشرق الأوسط؛ حيث دعمت خيار التفاوض السياسي كسبيل أساسي لنيل حقوق الشعب الفلسطيني خصوصًا منذ توقيع اتفاقات أوسلو عام 1993، غير أن الفترة التي تلت اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية تعد فترة حاسمة ومهمة في تطوير مواقفها وبلورة توجهاتها إزاء التسوية[2].

وخلال اجتماع اللجنة الوزارية لمبادرة السلام العربية في الدوحة في 9 ديسمبر/أيلول 2012 دعت قطر إلى وقفة موضوعية لإعادة تقييم عملية السلام بما فيها المبادرة العربية بعد مرور عشر سنوات على إقرارها، ورأت أن مبادرة السلام لن تظل مطروحة إلى الأبد، وأن السلام لا يعني الاستسلام، ولكنه يعني دفع كل جانب لاستحقاقاته كاملة ونبذ منطق القوة وأسلوب الخداع، وأن إسرائيل تجاهلت فرصة مبادرة السلام واستخفت بها، وأن التجاهل الإسرائيلي لمبادرة السلام لم يعد مقبولاً، كما أن الوقت قد حان لخطوات عملية تجعل من السلام حقيقة على الأرض وليس مجرد شعارات ومبادرات على الورق[3].

1 العرب، 11 يناير/كانون الثاني 2013.

2 قنديل، السياسة الخارجية القطرية تجاه الصراع العربي-الإسرائيلي في ظل حكم الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، 76.

3 كلمة رئيس الوزراء ووزير الخارجية القطري السابق الشيخ حمد بن جاسم أمام مؤتمر أصدقاء سوريا في باريس، 6 يونيو/حزيران 2012.

وفي العاصمة الأميركية واشنطن، وأثناء رئاسة قطر للقمة العربية في دورتها الرابعة والعشرين، أقرت لجنة مبادرة السلام العربية مبدأ تبادل الأراضي المتماثل والمحدود مع الاحتلال، كما جاء على لسان رئيس اللجنة حمد ابن جاسم تمهيدًا لعرض موقف عربي موحد على وزير الخارجية الأميركي جون كيري[1]، فيما يبدو كتطور سلبي للموقف العربي من التسوية السلمية، رغم أن هذا موقف فلسطيني سابق، لكن مجيئه على لسان الجامعة العربية يؤكد أن انزلاقًا حدث في الموقف العربي.

وقد رحبت السلطة الفلسطينية بالمبادرة، وقال كبير المفاوضين الفلسطينيين صائب عريقات: إن "بيان الشيخ حمد يعكس المواقف الفلسطينية القائمة منذ فترة طويلة"، قبل أن يعود ويؤكد أن فكرة تبادل الأراضي لا يمكن تطبيقها قبل موافقة إسرائيل أولاً وفق مبدأ حل الدولتين على أساس حدود عام 1967. أما حركة حماس فرفضت هذه المبادرة، معبّرة عن قلقها العميق إزاءها، مبيّنة أنها كانت تأمل أن يطالب الوفد الوزاري العربي واشنطن بالضغط على إسرائيل لوقف الاستيطان في الأراضي المحتلة. وقال رئيس مكتبها السياسي، خالد مشعل، في مقابلة مع قناة الجزيرة: "نحن ضد هذه الخطوة، وضد سياسة التنازلات المستمرة، والتفريط بأي شبر من أرض فلسطين"، ولم يتوقف الأمر عند حماس، فقد كان ثمة إجماع من قبل الأحزاب الفلسطينية على إدانة هذه الخطوة[2]. وعن توقيت هذا القرار، رأى المحلل السياسي طلال عوكل أنّه يأتي في سياق المساعي الأميركية لاستئناف المفاوضات الإسرائيلية-الفلسطينية، وأن صعوبة الظرف العربي تظهر من خلال كون قطر في واجهة الحالة العربية، وأن تكون قطر في واجهة الدفاع عن الحقوق العربية، فهذا يعني أن الوضع العربي ليس على ما يرام، متوجسًا من عدم ذكر القدس، أو عودة اللاجئين، وهما البندان اللذان تتضمنهما المبادرة، وكأن المبادرة العربية أصبحت تقتصر على هذا البند[3].

1 الدستور، 1 مايو/أيار 2013.

2 الأخبار، 3 مايو/أيار 2013.

3 الأخبار، 3 مايو/أيار 2013.

وقال الشيخ حمد بن جاسم إنه يحترم وجهة النظر الفلسطينية التي عبّر عنها السيد إسماعيل هنية رئيس الحكومة الفلسطينية المقالة بقطاع غزة بشأن الحدود واحترامها، وإن الوفد العربي الذي ذهب إلى واشنطن منبثق من لجنة مبادرة السلام العربية التي ترأسها دولة قطر، مضيفًا: إن ما طُرح ليس اقتراحًا قطريًا، بل هو موجود في الجامعة العربية منذ عدة سنوات وبناء على قرار القمة العربية أو القمم العربية وقرارات اللجنة العربية المختصة، وليست مبادرة جديدة بشأن هذا الموضوع، أما تفاصيل المباحثات فهي شأن فلسطيني، وأكد أن الفكرة العربية بالذهاب إلى واشنطن صائبة؛ لأننا نعرف أن بنيامين نتنياهو ليس جادًا في أي موضوع للسلام أو يخص السلام، والذهاب إلى واشنطن كان فقط لتوضيح الرأي أكثر فأكثر للأميركان بأن العرب جاهزون للسلام ولكن الطرف الآخر ليس جاهزًا[1].

ويُعتقد أن تصدّر قطر للإعلان عن الموقف العربي في ملف تبادل الأراضي لا يساهم في ارتفاع تأييدها في أوساط الشعوب العربية والشعب الفلسطيني خاصة في وقت تطالب الشعوب بسقف أعلى من الطموح في استعادة حقوق الشعب الفلسطيني، وقد كان التوقع بعد مطالبة قطر في 2009 بإعادة النظر في المبادرة العربية أن يكون موقفها أكثر اقترابًا من حقوق الشعب الفلسطيني.

ز- البعد الاقتصادي

لعبت قطر دورًا أساسيًا في دعم القضية الفلسطينية على الصعيد الإنساني والتنموي؛ حيث حرصت على إقامة مشاريع تنموية في مناطق مختلفة من الضفة والقطاع، فضلاً عن جهود مماثلة في مدينة القدس للحيلولة دون تهويد تلك المناطق، وتضاعف هذا الدعم بعد الربيع العربي؛ حيث تم التعاون بين صندوق الاستثمار الفلسطيني وشركة اتصالات قطر-كيوتل لإنشاء المشغّل الثاني للاتصالات الخلوية في فلسطين، وهي الشركة الوطنية الفلسطينية. كما أن هناك تعاونًا مع شركات قطرية أخرى في مجالات التطوير العقاري لإنشاء مناطق سكنية

1 العرب، 3 مايو/أيار 2013.

في أكثر من مدينة فلسطينية، وهي منطقة الجنان في مدينة جنين، والريحان في مدينة رام الله. وفي هذا السياق، أطلقت قطر الخيرية في 2011 مشاريع زراعية تتخطى قيمتها 12 مليون دولار لتوفير الأمن الغذائي المستدام في فلسطين، كما جاء التبرع بالوقود الذي يعادل 30 مليون لتر إلى قطاع غزة، الذي هددته أزمة طاقة كادت تؤدي إلى شلل مرافق الخدمات.

وأشار المحلل الاقتصادي الفلسطيني ماهر الطباع إلى أن قطر قدمت لقطاع غزة مساعدات بقيمة 400 مليون دولار، كما تبرعت بـ 25 ألف طن من السولار القطري لتشغيل محطة الكهرباء في أبريل/نيسان 2012. ويأتي تنفيذ المنحة القطرية بعد انتظار دام أكثر من ثلاث سنوات على إعلان أمير قطر السابق الشيخ حمد عن إنشاء صندوق لإعادة إعمار غزة وتبرع له بمبلغ 250 مليون دولار خلال القمة الاقتصادية التي عقدت في الكويت في يناير/كانون الثاني عام 2009، أي: بعد الحرب على غزة مباشرة[1].

ويلاحظ أن قطر تحرص على ألا تقدم المساعدات الاقتصادية للتنظيمات، وحركة حماس على وجه الخصوص، حيث تقدم مساعداتها على شكل مشاريع في الإسكان والبنية التحتية التي تخدم المواطنين في غزة حتى لا تسبب لها أية إشكاليات مستقبلية خاصة مع إدراج حركة حماس على قوائم الإرهاب دوليًا.

ح- البعد الإعلامي

وفيما يتعلق بالبعد الإعلامي؛ فقد كانت الجزيرة متواجدة كأداة فاعلة للسياسة الخارجية لقطر، فمع اندلاع انتفاضة الأقصى على أنقاض اتفاقية أوسلو في آخر 2000، كانت الجزيرة القناة الأكثر شعبية في فلسطين، وفي المنطقة في مجال الشؤون الفلسطينية، فتغطيتها الشاملة، والمعمقة، والمباشرة في الأغلب لكل جوانب الانتفاضة أضافت بشكل كبير إلى رأس المال السياسي للدوحة في صفوف الفلسطينيين، ولم تستطع الدبلوماسية القطرية قبل الربيع العربي تجاوز قدراتها

1 ماهر الطباع، "زيارة أمير قطر لغزة وآثارها الاقتصادية"
http://www.aljazeera.net/home/print/97bf4c0e-b160-4e00-8a8b-af44be2d88ae/61aafe7f-7237-403d-a824-3cb293fd8634

تجاه ملفات القضية الفلسطينية، فاستمرت تغطية الجزيرة في الترويج الذكي للسياسة الرسمية، ولم يكن القطريون قادرين على منافسة أي من السعودية أو مصر في شكل فاعل، على صعيد التفاوض على تفاهمات بين فتح وحماس [1].

وخلال الربيع العربي، وبين ثورتي تونس ومصر، شنّت الجزيرة حملة إعلامية في مساء 23 يناير/كانون الثاني 2011 لكشف وثائق عن تنازلات كانت السلطة الفلسطينية تعرض تقديمها لإسرائيل، وفي اليوم الثالث من كشف أوراق السلطة انتفضت مصر على نظام مبارك، فوضعت الجزيرة الأوراق على موقع خاص على الإنترنت وركزت جهودها على تغطية ثورة مصر [2].

وربما تراجع حضور القضية الفلسطينية على شاشة الجزيرة لانشغالها بتداعيات الربيع العربي في أكثر من بلد، باستثناء بعض المحطات كزيارة الأمير الوالد الشيخ حمد إلى غزة، والحرب على غزة في 2012، لكن مركزية القضية الفلسطينية تجعلها دائمًا حاضرة بقوة، خاصة إذا ما ربطنا هذا باهتمام القطريين بالقضية الفلسطينية وسعيهم إلى دور سياسي فاعل سواء تجاه المقاومة التي تقودها حماس في غزة أو التسوية التي تقودها السلطة في رام الله، ويتوقع أن يتزايد اهتمام الجزيرة بمواضيع تخص الشأن الفلسطيني في الأيام المقبلة.

استثمرت قطر غياب الدول الإقليمية الكبرى للعب أدوار إقليمية مهمة خاصة فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، وقدمت السياسة الخارجية القطرية بمختلف أدواتها دعمًا حقيقيًا للفلسطينيين، ويرى الباحث أنه كلما اقتربت قطر من مطالب الشعب الفلسطيني ودعمت حقوقه التي يجمع عليها، فإن هذا سيكون عامل قوة لزيادة شعبيتها في المنطقة، وتسعى قطر لأن يظهر دعمها متساويًا لكافة الأطراف الفلسطينية إلا أنه يبدو بوضوح أنها أكثر دعمًا لحركة حماس وربما يندرج هذا في إطار دعم قطر للإسلاميين في أكثر من بلد في ظل صعود الإسلاميين في دول الربيع العربي، كما أن العمل القطري على إيضاح السياسة القطرية فيما يتعلق

1 Rabbani، "Qatar and the Palestinian". http://www.lb.boell.org/web/113-1160.html

2 الحجاوي، دور الجزيرة في الثورات العربية 2011، من كتاب الثورات وعالمنا العربي، 3.

بالشأن الفلسطيني من شأنه أن يبدد توجس الفلسطينيين من أهدافها ودوافعها التي تسعى إليها من خلال مواقفها وقراراتها، كما أن السياسة القطرية كما تعلن وقوفها مع حقوق الشعب الفلسطيني ينبغي أن توضح مواقفها من العلاقات مع الجانب الإسرائيلي بشكل جلي. وإضافة لذلك فإن الحديث عن محاولات قطر لعب دور يساهم في تسجيل مواقف لها أمام الولايات المتحدة من خلال حث الفلسطينيين وخاصة حركة حماس على تقديم تنازلات للجانب الإسرائيلي، فإن هذا الأمر صعب جدًا لأن السلطة الفلسطينية وصلت لمسار مسدود في التفاوض، ولأن حماس لم توافق على هذا مسبقًا من خلال الضغوط المصرية في فترة نظام مبارك.

- خاتمة

- النتائج والتوصيات

- المراجع

خاتمة

تميزت السياسة الخارجية القطرية في مرحلة انطلاق الربيع العربـــي عن غيرها من السياسات العربية، وكان لها حضور قوي في معظم المجـــالات والمناســـبات، وحاولت أن تستفيد من هذا الدور في تحسين مكانتـــها السياســـية والاقتصـــادية بالرغم من معوقات كثيرة واجهتها كالجغرافيا وعدد السكان وضعف القـــدرات العسكرية إلا أنها استطاعت مواجهة ذلك وسعت لسد فراغ أحدثه غياب القوى الإقليمية العربية من خلال سياسة أدركت طبيعة موازين القوى الدولية وتحركـــت في الغالب بما لا يتعارض معها، وقد لاقت قطر في هـــذه المرحلـــة الكـــثير مـــن الاتهامات والانتقادات لسياستها وأدواتها الدبلوماسية والإعلامية والاقتصادية.

لقد شكّل الدور القطري تجاه بلدان الربيع العربـــي والقضية الفلسطينية حالة تستحق الدراسة؛ حيث لعبت قطر أدوارًا مهمة منذ انطلاق ثورة تونس في نهايـــة عام 2010، مرورًا بمصر وليبيا واليمن ولعبت أدوارًا مهمة في الثـــورة الســـورية، ويتوقع بعد التغيير الداخلي الذي أجراه الأمير الوالد حمد بن خليفة بتسليم الحكم لابنه الأمير الشيخ تميم أن تسير قطر على نفس النهج السياسي لكن ليس بـــنفس القوة، وإن كان سيتم التركيز على الوضع الداخلي بشـــكل أكـــبر، وفي حـــال حدوث تغير في السياسة الخارجية القطرية فإن هذا التغير سيكون تدريجيًا.

يتبدى من دراسة مرتكزات وسمات السياسة الخارجية القطريـــة أن هنـــاك تكاملاً في الأدوار ما بين المشاريع الاقتصادية والسياسية والإعلامية، وسعيًا قطريًا لتعويض الخلل في المرتكزات الجغرافية والسكانية والعسكرية من أجـــل تشـــكيل مقومات سياسة قطر الخارجية التي تحقق أهدافها المنشودة. وقد تميزت السياســـة الخارجية القطرية بالمستوى العالي من الانخراط في الشؤون الدولية ما بين الوضوح والتناقض والمرونة والبراغماتية، متبنية دور الوساطة في مرحلة ومنحـــازة لأحـــد

الأطراف المتنازعة في مرحلة أخرى، كما يُلاحَظ أن هناك انقسامًا في المواقف تجاه هذه السياسة الخارجية الفاعلة والتي يُرجع كثيرون نشاطها وتميزها إلى غياب الفاعلين الإقليميين المؤثرين من جهة وطموحها وثرواتها من جهة أخرى، بينما يشكّك آخرون في أهدافها ودوافعها. لكن بدون أي شك نجحت قطر في استثمار الفرص التي سنحت لها في ظل غياب وتراجع دول كبرى في المنطقة من أجل تعزيز مكانتها وتعظيم دورها السياسي والاقتصادي ما استطاعت إلى ذلك سبيلاً.

وفيما يخص الثورة السورية جاء موقف قطر المؤيد للثورة السورية منسجمًا مع موقف المجتمع الدولي وخصوصًا الولايات المتحدة الأميركية، كما انسجم مع مواقف دول الخليج المتوجسة من إيران وحلفائها، وبرغم ما سبق فقد جاء سلوك قطر تجاه الثورة السورية رغم قيادتها للجهود العربية مقيدًا بسبب الأبعاد الدولية للملف السوري.

وفيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، فقد تراجع حضور القضية الفلسطينية على شاشة الجزيرة لانشغالها بتداعيات الربيع العربي في أكثر من بلد، باستثناء بعض المحطات كزيارة الأمير الوالد الشيخ حمد إلى غزة ومتابعة الحرب على غزة في 2012، لكن مركزية القضية الفلسطينية تجعلها دائمًا حاضرة بقوة، خاصة إذا ما ربطنا هذا باهتمام القطريين بالقضية الفلسطينية وسعيهم إلى دور سياسي فاعل سواء تجاه المقاومة التي تقودها حماس في غزة أو التسوية التي تقودها السلطة في رام الله.

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج

1- ارتكزت الممارسة السياسية لقطر على عدد من الاستراتيجيات السياسية، مثل: استراتيجية حسن الجوار، واستراتيجية التحالفات الإقليمية والدولية، واستراتيجية تكوين سمة وطنية لبناء مكانة فريدة، مع رفض الاحتكام إلى القوة في فض المنازعات إلا في حالات نادرة وفي إطار محدد.

2- عملت قطر في سياستها الخارجية تجاه دول الربيع العربي والقضية الفلسطينية من خلال تطوير وتكامل الأدوات ما بين المشاريع الاقتصادية والسياسية والإعلامية القطرية من أجل تعويض الخلل في المرتكزات الجغرافية والسكانية والعسكرية، وراعت في توظيف أدواتها في الربيع العربي طبيعة كل دولة وكل مرحلة من مراحل الثورات، ويعد المرتكز الاقتصادي الركيزة الأولى التي ينطلق منها الدور القطري من حيث مساهمته الكبيرة في الدخل القطري، وتسعى قطر إلى تنويع اقتصادها بالاستثمار الخارجي كهدف مهم للسياسة الخارجية القطرية.

3- يعتقد أن قطر نجحت في استثمار أغلب الفرص التي سنحت لها في مرحلة الربيع العربي في ظل غياب وتراجع دول كبرى في المنطقة من أجل تعزيز مكانتها وتعظيم دورها السياسي والاقتصادي في المنطقة.

4- يشكّل الطموح السياسي للزعامة الإقليمية للأمير الوالد الشيخ حمد بن خليفة ووزير خارجيته السابق الشيخ حمد بن جاسم عنصرًا مهمًا في تقوية المرتكز السياسي للسياسة الخارجية القطرية؛ حيث لعب الأمير الوالد الشيخ حمد دورًا كبيرًا في الاستراتيجية القطرية؛ لأنه منذ مجيئه غيَّر سياسة بلاده معتمدًا على عائدات مصادر الطاقة الضخمة ونجح في قيادة مشروعه الذي هدف إلى تحقيق المكانة الإقليمية لقطر.

5- أكدت قطر على استمرار تحالفها مع الولايات المتحدة الأميركية من أجل حمايتها من التهديدات الأمنية بما يسمى تحقيق الأمان الإقليمي، ووظّفت قطر علاقاتها مع الدول الكبرى من أجل تحقيق مصالحها، ضمن استراتيجية التوظيفات الدولية المتبادلة التي تتبعها الدول الصغيرة حيث تقبل توظيف القوى الدولية لها وبالمقابل توظف هي علاقاتها مع الدول الكبرى.

6- تميزت السياسة الخارجية القطرية بالانخراط في الشؤون الدولية حيث استخدمت الوسائل الدبلوماسية مثل المساعدات والهبات والتدريب واستضافة المؤتمرات وأعمال الوساطة واستخدمت الأداة العسكرية حين عجزت دبلوماسيًا مثل ما حدث في ليبيا.

7- اتسمت السياسة القطرية بسمة الوساطة قبل الربيع العربي من خلال سلسلة نجاحات في عمليات الوساطة في مناطق حساسة ومعقدة في وقت غابت فيه الدول الكبيرة، ومع انطلاق الثورات العربية تراجعت قطر قليلاً عن أدوار الوساطة ليحل محلها أدوار أخرى أكثر تحيزًا.

8- تُفسَّر مرونة السياسة القطرية وتناقضها أحيانًا بغلبة الطابع البراغماتي على السياسة القطرية تجاه دول الربيع العربي والقضية الفلسطينية.

9- تميزت الدبلوماسية القطرية بامتلاك زمام المبادرة في مجموعة كبيرة من المواقف قبل وبعد الربيع العربي؛ حيث كانت قطر أول دولة خليجية تقيم علاقات تجارية علنية مع إسرائيل، ووجهت دعوة لإيران للانضمام إلى مجلس التعاون، ومع الربيع العربي على سبيل المثال كانت قطر أول دولة تبارك الثورة في تونس وفي مصر، كما استبَقت قطر سحب سفيرها من دمشق قبل أية دولة وانسحبت بجرأة من المبادرة الخليجية في اليمن.

10- ساهم اجتماع عدة عوامل في إنجاح النشاط السياسي والعسكري القطري في الثورات، من أهمها أن أمن قطر مضمون من قبل تحالفها مع الولايات المتحدة، ووجود رغبة لقطر في تقديم المساندة للشعوب العربية، كذلك الرغبة في إدراج نفسها كوسيط رئيسي بين العالم الإسلامي والغرب، خاصة

مع وجود علاقات قوية لها بالإسلاميين، إضافة لتوقعات بأن تستفيد قطر اقتصاديًا في مرحلة ما بعد الثورات.

11- إن هناك تنسيقًا سعوديًا قطريًا في إدارة ملفات الأزمات في العالم العربي والثورات، وتبين ذلك من خلال التغطية الإعلامية والتدخل العسكري في البحرين، وهذا ينبع من الإدراك القطري لحساسية منطقة الخليج بالرغم من سعيها للخروج من مدار الهيمنة السعودية في المنطقة، وقد ازداد التفاهم القطري-السعودي خصوصًا تجاه الملف السوري؛ لأن إسقاط نظام الأسد يُفقد إيران حليفًا محوريًا، لكن الخلاف يتمحور حول دعم قطر لحكومات الإسلاميين في دول الربيع العربي وظهر هذا في عدة مواقف منها معارضة السعودية لقمة غزة في الدوحة، وتباين الرؤى حول آلية معالجة الوضع في اليمن بعد الثورة.

12- لا يمكن غض الطرف عن أن الأدوار القطرية في دول الربيع تتم بمعزل عن إرادة القوى الدولية كالولايات المتحدة؛ حيث أدركت قطر موازين القوى في النظام العالمي وتحاول التحرك في المساحات المتاحة لها بما يرفع من مكانتها بين الشعوب العربية والإسلامية.

13- في ظل غياب الدول الكبرى في المنطقة العربية أصبح لدولة قطر دور محوري في المنطقة العربية، مستغلة ما تملكه من قدرات اقتصادية، لكنها في الوقت نفسه تسعى لتثبيت هذا الدور في وجدان المواطن العربي وعقليته، من خلال الاقتراب أكثر من همومه وأمانيه، وهذا ما عكسته قناة الجزيرة الفضائية كمؤسسة إعلامية رسمية لدولة قطر؛ فالجزيرة كان لها دور سياسي بغطاء إعلامي في الثورة التونسية، والمصرية، والليبية، واليمنية، والسورية.

14- تعتبر قطر الإسلاميين مكونًا مهمًا من تركيبة المجتمع العربي يتمتع بحضور شعبي ومؤثر، وأن أية قوة تريد أن يكون لها دور في ترتيب عناصر القوة في المنطقة لابد أن تتعاطى مع هذا المكون، ولا تكمن المشكلة في هذا، إنما في طبيعة الأدوار التي يلعبها الإسلاميون؛ لذا فإن قطر تمضي بقوة في ترسيخ علاقاتها بالإسلاميين.

15- دعمت قطر الثورات العربية فأصبح لها أعداء داخل المجتمعات العربية، خاصة أن هناك وسطًا كبيرًا داعمًا للأنظمة السابقة كما هي الحال في مصر على سبيل المثال؛ مما جعل السياسة القطرية محل انتقاد واتهام بالغموض وعدم التوازن في بعض سياساتها تجاه حالات معينة.

16- مثّلت القضية الفلسطينية رافعة لقطر للدخول إلى ملفات أخرى، وأصبحت قطر حاضرة في السياسة الإقليمية خاصة بعد حربين إسرائيليتين متتاليتين على غزة، ولعل جزءًا كبيرًا من ذلك تحقق عبر تغطية الجزيرة لأحداث القضية الفلسطينية.

17- حافظت قطر على علاقات متوازنة مع أطراف القضية الفلسطينية إلى حد ما، إلا أن علاقتها تعززت مع حركة حماس بعد فوز الأخيرة في انتخابات عام 2006، كما أن مساعدات قطر لقطاع غزة الذي يشهد أوضاعًا صعبة جرّاء الحصار الإسرائيلي عليه جعلها تبدو أكثر قربًا لقطاع غزة الذي تقوده حماس.

18- إن ما تقوم به قطر من دعم للربيع العربي والقضية الفلسطينية ينسجم مع تطلعات الشعوب العربية إلى الحرية والكرامة، ولكن في الوقت الذي ما زالت تتفاعل فيه ثورات الربيع العربي ولم تحقق أهدافها الكاملة، فإن الذهاب إلى تقييمات إجمالية تتسرع في إصدار أحكام قطعية أراه أمرًا مبكرًا، وستكون الأيام القادمة كفيلة بتوضيح مسارات المنطقة، والدور القطري بشكل خاص لتتضح معالمه ويبدو مدى اقترابه من الأهداف القومية والوطنية للشعوب العربية؛ فالوقت عامل مهم في إنضاج الحقيقة خاصة أن الجوانب السرية وغير المكشوفة كبيرة.

19- من أبرز التحديات الرئيسة التي واجهت قطر في سلوكها تجاه دول الربيع العربي والقضية الفلسطينية تلقيها الاتهامات بتنفيذ أجندة أميركية في المنطقة العربية، وزيادة الانتقادات لها بتدخلها في الشؤون الداخلية لبلدان الربيع العربي، ودعمها المنحاز للإسلاميين مما يفقدها صفة الوسيط المحايد.

ثانيًا: التوصيات

1- إذا أرادت قطر أن تلعب أدوارًا قيادية في المنطقة بشكل فاعل، فإنه ينبغي عليها أن تُبقي الشعوب العربية والشعب الفلسطيني في حالة طمأنينة من خلال مواقفها من العلاقات مع الجانب الإسرائيلي، كالخطوة التي أدت إلى إغلاق مكتب التمثيل الاقتصادي الإسرائيلي في الدوحة في شهر يناير/كانون الثاني 2010. كما يجب عليها دعم سياسة المقاطعة العربية لإسرائيل في المنطقة.

2- لا شك أن هناك موضوعات لم تتناولها الدراسة لضيق الوقت ولضرورات البحث العلمي، وهو ما نوصي به الباحثين لاستجلاء الحقائق بشأن ما سكتت عنه الدراسة أو لم تأت على ذكره.

3- يوصي الباحث السلطة الفلسطينية في رام الله والحكومة في غزة بالاستفادة من الدعم القطري في خدمة القضية الفلسطينية.

4- يوصي الباحث بمزيد من الدراسات حول قطر وسياساتها نظرًا لقلة المراجع والكتب التي تحدثت عن سياسة قطر.

5- يوصي الباحث بأن تكون هناك دراسة موجهة لبحث علاقة قطر بالإسلاميين في بلدان الربيع العربي.

6- يوصي الباحث بدراسة سياسة قطر تجاه كل دولة من دول الربيع العربي على حدة، وخاصة تلك التي لم تصل فيها الأمور لإسقاط الأنظمة.

7- يوصي الباحث بدراسة السلوك القطري تجاه التغييرات المتتابعة في المراحل التالية للفترة التي تناولتها الدراسة بعد مارس/آذار 2013.

المراجع

الكتب:

1- الإبراهيم، حسن: الدول الصغيرة والنظام الدولي: الكويت والخليج (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1982).

2- أبو الرب، محمد: الجزيرة وقطر: خطابات السياسة وسياسات الخطاب (القدس: دار أبوغوش للنشر، 2010).

3- آل ثاني، العنود أحمد: التجربة التنموية لدولة قطر (بيروت: مركز الجزيرة للدراسات والدار العربية للعلوم ناشرون، 2012).

4- آل ثاني، عبد العزيز بن محمد: السياسة الخارجية القطرية 1995-2005 (الدوحة: مطابع دار الشرق، 2005).

5- الأمانة العامة للتخطيط التنموي: استراتيجية التنمية الوطنية (الدوحة: شركة الخليج للطباعة والنشر، 2012).

6- بلقزيز، عبد الإله وآخرون: الربيع العربي إلى أين؟ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011).

7- بن حارب، عبد الرحمن: السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 1999).

8- بن قفلة، إبراهيم: تغطية الجزيرة للثورات العربية من وجهة نظر الشباب اليمني (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2011).

9- التميمي، نواف: الدبلوماسية العامة وتكوين السمة الوطنية: النظرية والتطبيق على نموذج قطر (بيروت: مركز الجزيرة للدراسات والدار العربية للعلوم ناشرون، 2012).

10- الحجاوي، عارف: دور الجزيرة في الثورات العربية 2011، من كتاب الثورات وعالمنا العربي (بيروت: مؤسسة هاينريش بول، 2011).

11- الخزرجي، ثامر: العلاقات السياسية الدولية واستراتيجية إدارة الأزمات (عمان: دار مجدلاوي للنشر، (2009).

12- الدستور الدائم لدولة قطر (الدوحة: الديوان الأميري، 2005).

13- الرمضاني، مازن: السياسة الخارجية (بغداد: دار الحكمة، 1999).

14- سليم، محمد: تحليل السياسة الخارجية. (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ط 2، 1998).

15- شلبي، محمد: السياسة الخارجية للدول الصغيرة: الأردن وعملية تسوية الصراع العربي-الإسرائيلي 1979-1994 (عمان: دار كنوز المعرفة، 2008).

16- صديقي، العربي: تونس: ثورة المواطنة ثورة بلا رأس (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011).

17- فهمي، عبد القادر: النظريات الجزئية والكلية في العلاقات الدولية (دار الشروق، 2010).

18- كانتور، روبرت: السياسة الدولية المعاصرة، ترجمة أحمد ظاهر (عمان: مركز الكتب الأردني، 1989).

19- محمد عبد الله، محمد: دور قناة الجزيرة الفضائية في إحداث التغيير السياسي في الوطن العربي: الثورة المصرية نموذجًا (نابلس: جامعة النجاح، رسالة ماجستير غير منشورة، 2012).

20- النعاس، جمال: الأبعاد الجيوستراتيجية لإغلاق مضيق هرمز (ليبيا: جامعة عمر المختار، دراسة غير منشورة في الجغرافيا السياسية، 2011).

21- النعيمي، أحمد: عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الولايات المتحدة الأميركية نموذجًا (بغداد: زهران للنشر، 2012).

22- وزارة الإعلام والثقافة لدولة قطر، الكتاب السنوي (الدوحة: وزارة الإعلام والثقافة، 1993).

الدراسات:

1- آل ثاني، خليفة بدر خليفة علي: أثر التحولات الدولية والإقليمية على السياسة الخارجية القطرية خلال الفترة من أعوام 2000-2010 (عمان: الجامعة الأردنية، رسالة ماجستير غير منشورة، 2011).

2- آل ثاني، عبد العزيز بن محمد: السياسة الخارجية القطرية خلال الفترة من 1972-1991 (مصر: جامعة قناة السويس، أطروحة دكتوراه غير منشورة، 1995).

3- البزاز، محمد: التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية القطرية في عالم متحول (مكناس: كلية الحقوق، دراسة غير منشورة، 2009).

4- الدليمي، محمد: نظرة على قطاع النفط الخام في قطر (ورقة عمل غير منشورة، يونيو/حزيران 2012).

5- عبد الله، عبد الخالق: انعكاسات الربيع العربي على دول مجلس التعاون الخليجي (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012).

6- قطي، فراس: دراسة مقارنة: إطلالة على مستوى الحماية الدستورية في كل من المسودة الثالثة للدستور الفلسطيني والدستور القطري (بيرزيت: جامعة بيرزيت، دراسة غير منشورة، 2007).

7- قنديل، حاتم: السياسة الخارجية القطرية تجاه الصراع العربي-الإسرائيلي في ظل حكم الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني (القاهرة: معهد البحوث، رسالة ماجستير غير منشورة، 2011).

8- المهداوي، فارس: أخبار العراق في الفضائيات العربية: تحليل مضمون لأخبار العراق في قناتي الجزيرة والعربية الفضائيتين (عمان: الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، أطروحة دكتوراه غير منشورة، 2009).

الدوريات:

1- أبوزيد، أحمد: "محددات السياسة الخارجية المصرية بعد ثورة 25 يناير"، المستقبل العربي، العدد 391 (2011).

2- الحمد، جواد: "عودة المشرق: التفاعلات الاستراتيجية في دائرة المشرق العربي"، السياسة الدولية، العدد 189، المجلد 47 (2012).

3- خضير، ماجد: "مقومات السياسة الخارجية القطرية"، دراسات دولية، العدد 49 (2011).

4- خليفة، عزمي: "التأرجح: موقف دول الخليج من ثورة 25 يناير في مصر"، السياسة الدولية، العدد 187 (2012).

5- رجب، إيمان: "كيف يمكن فهم سياسات قطر تجاه الثورات العربية؟"، السياسة الدولية، (10 فبراير/شباط 2012).

6- الشرعة، علي: "أثر التغير في النظام الدولي على السياسات الخارجية للدول العربية 1990-2005"، المنارة، 2 (14)، (2008).

7- عبد الواحد، أثير: "دور السياسة الخارجية القطرية في ظل الأزمات العربية والإقليمية"، دراسات دولية، العدد 43 (2010).

8- فكري، مروى: "ما بعد القوة الناعمة: السياسة القطرية تجاه دول الثورات العربية"، السياسة الدولية، العدد 187، (يناير/كانون الثاني 2012).

9- القطارنة، يسار: "حالة خاصة: كيف تدير قطر تفاعلاتها الإقليمية؟"، السياسة الدولية، العدد 188 (أبريل/نيسان 2012).

10- المدلل، وليد: "مهارات وتقنيات جمع المعلومات في العلوم الاجتماعية والإنسانية: العلوم السياسية نموذجًا"، الجامعة الإسلامية، 1 (18).

11- مركز دراسات الشرق الأوسط: "قراءة إحصائية وسياسية في نتائج الانتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية" (يناير/كانون الثاني 2006).

12- المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات: التوازنات والتفاعلات الجيوستراتيجية والثورات العربية، (أبريل/نيسان 2012).

13- المشاط، عبد المنعم: "تأثير الثورات العربية في العلاقات الإقليمية في الشرق الأوسط"، السياسة الدولية، العدد 189، المجلد 47 (2012).

14- مهدي، محمد: "قراءة في أسباب الصراع المسلح في ليبيا ومساراته المحتملة"، آفاق إفريقية، العدد 34 (2011).

مقالات وتقارير صحفية

أ- مقالات:

1- أبو حسين، سوسن: "تونس: الجزيرة تحرض على الشغب والفتن"، الشرق الأوسط، العدد 10194، (26 أكتوبر/تشرين الأول 2006).

2- أديب، عماد: "العلاقات القطرية-المصرية"، الشرق الأوسط، العدد 12337 (7 سبتمبر/أيلول 2012).

3- آل ثاني، جواهر: "قطر والإخوان المسلمون"، العرب، العدد 9006 (7 فبراير/شباط 2013).

4- البوعينين، صالح: "لا خلاف بين القاهرة والدوحة بشأن الأمانة العامة"، الوطن، العدد 5733، (15 مايو/أيار 2011).

5- الجلاد، مجدي: "قطرنة مصر 3"، الوطن (9 سبتمبر/أيلول 2012).

6- الجهمي، إبراهيم: "حوار مفتوح مع رموز المعارضة اليمنية في القاهرة"، الوطن، العدد 6004، 10 فبراير/شباط 2012).

7- حسين، طه: "لماذا نجح الحوار في قطر؟"، الشرق (22 مايو/أيار 2008).

8- حيدر، علي: "6 أسباب لمباركة زيارة أمير قطر لغزّة"، الأخبار، العدد 1844، (26 أكتوبر/تشرين الأول 2012).

9- الخليفي، محمد: "الخلل السكاني: قراءة في السياسة السكانية لدولة قطر"، العرب، العدد 8556 (15 نوفمبر/تشرين الثاني 2011).

10- زرد، فتحي: "الرئيس الفلسطينيك لن ننسى دور قطر في الحصول على العضوية"، العرب، (11 يناير/كانون الثاني 2013).

11- الزعاترة، ياسر: "ليست الجزيرة من يصنع الثورات، ولكن!"، الدستور، العدد 15675. (3 مارس/آذار 2011).

12- الشايجي، عبدالله، الوطن (23 يناير/كانون الثاني 2013).

13- شديد، أنطوني: "البراعة في استخدام قطر لنفوذ أكبر حجمًا في السياسة العربية"، القدس (16 نوفمبر/تشرين الثاني 2011).

14- شلوف، الهادي: "العلاقات القطرية-الليبية بعد عامين عن الثورة"، العرب، العدد 9011 (12 فبراير/شباط 2013).

15- عبد الخالق، أحمد: "المشير طنطاوي يبحث مع أمير قطر دعم العلاقات الثنائية"، الأهرام المسائي (4 مايو/أيار 2011).

16- عبد الكريم، عمرو: "قطر والدور الإقليمي"، المصريون (7 ديسمبر/كانون الأول 2009).

17- علي، أحمد: "مصر وقطر: علاقات بين السحاب والمطر"، الوطن، العدد 5722، (4 مايو/أيار 2011).

18- الغريب، سعيد: "قطر تعترف بالمجلس الانتقالي ممثلاً شرعيًا وحيدًا للشعب الليبي"، الأهرام، العدد 45403 (29 مارس/آذار 2011).

19- الغنوشي، راشد: "قطر قامت بدور رائد في إنجاح الثورات العربية"، العرب (2 مايو/أيار 2011).

20- الكايد، سميح وأمين، نشأت: "قطر ذللت التحديات أمام الناتو في ليبيا"، الراية، العدد 10915 (26 مارس/آذار 2012).

21- كروم، حسنين: "انتقادات غياب مبارك عن القمة"، القدس العربي، العدد 6166 (2 أبريل/نيسان 2009).

22- اللباد، مصطفى: "من الوساطة إلى الربيع العربي"، السفير، العدد 12251 (6 أغسطس/آب 2012).

23- النابلسي، شاكر: "لماذا أصبحت قطر قاطرة الثورة العربية؟"، الوطن، العدد 5931 (17 أغسطس/آب 2011).

24- هويدي، فهمي: "منصف المرزوقي من الجملوكية إلى الجمهورية"، الشرق (20 ديسمبر/كانون الأول 2011).

25- هويدي، فهمي: "الدور القطري"، الشرق، 16 فبراير/شباط 2012.

26- "مندوب ليبيا بالأمم المتحدة يتهم قطر بتسليح إسلاميين ليبيين"، الأهرام، العدد 45638 (19 نوفمبر/تشرين الثاني 2011).

ب- تقارير:

1- "اتفاقيات وتطورات"، العرب، العدد 8616 (14 يناير/كانون الثاني 2012).

2- "الاستثمار القطري رؤية شجاعة"، العرب، العدد 8997 (23 أبريل/نيسان 2012).

3- "افتتاح جامع محمد بن عبد الوهاب"، العرب، العدد 8588 (17 ديسمبر/كانون الأول 2011).

4- "إخوان ليبيا ينفون تفردهم بالسلطة"، الرأي (14 مارس/آذار 2012).

5- "انضمام قطر للمنظمة الفرنكفونية"، العرب، العدد 9076 (15 أكتوبر/تشرين الأول 2012).

6- "اجتماع الدوحة التحضيري للقمة 24"، النهار، العدد 1812 (25 مارس/آذار 2013).

7- "بعد رحيل نظام مبارك ارتياح شعبي"، فلسطين (13 فبراير/شباط 2011).

8- "ترحيب حار من مصر بزيارة الأمير"، العرب، العدد 8361 (4 مايو/أيار 2011).

9- "حمد بن جاسم: نؤيد مبدأ تبادل الأراضي"، الدستور (1 مايو/أيار 2013).

10- "الرئيس اليمني يهاجم قطر" العرب، العدد 8336 (9 أبريل/نيسان 2011).

11- "قطر أول دولة ساندت تونس"، العرب، العدد 8880 (4 أكتوبر/تشرين الأول 2012).

12- "قطر تستثمر في الشركات بأوروبا"، العرب، العدد 8938 (1 ديسمبر/كانون الأول 2012)

13- "قطر تسوق مليون برميل من النفط الليبي"، العرب، العدد 8340 (13 أبريل/نيسان 2011).

14- "قطر تقود جهدًا لحماية المدنيين"، العرب، العدد 8309 (13 مارس/آذار 2011).

15- "قطر: رفع تمثيل فلسطين بالأمم المتحدة إنجاز تاريخي"، العدد 1116، الراية (2 ديسمبر/كانون الأول 2012).
16- "قمة قطرية-يمنية"، الوطن، العدد 6178 (2 أغسطس/آب 2012).
17- "قطر وتونس توقع اتفاقيتين عسكريتين"، الراية (20 نوفمبر/تشرين الثاني 2012).
18- "قطر وثورة ليبيا"، الشرق، العدد 378 (16 ديسمبر/كانون الأول 2012).
19- "قطر ومصر علاقات ممتدة وراسخة بعد الثورة"، العرب، العدد 8915 (8 نوفمبر/تشرين الثاني 2012).
20- "المصالحة الفلسطينية نصر للدبلوماسية القطرية"، الراية، العدد 10868 (8 فبراير/شباط 2012).
21- "ندوة حوار مفتوح: ثورة شباب اليمن ومكاسبها وإخفاقاتها وتحدياتها"، الوطن، العدد 6004 (10 فبراير/شباط 2012).
22- "النشاط الجريء يضع الصندوق السيادي لقطر تحت الأضواء"، العرب، العدد 8788 (4 يوليو/تموز 2012).

محاضرات وبرامج تلفزيونية:

1- أبو دياب، خطار: "سياسة قطر الخارجية براغماتية أم مغامرة؟"، برنامج نافذة على العالم، إذاعة مونت كارلو الدولية (1 أكتوبر/تشرين الأول 2012).
2- البحيري، نور الدين: برنامج "أجندة مفتوحة"، قناة بي بي سي العربية، (12 نوفمبر/تشرين الثاني 2011).
3- البرعصي، سليمان: برنامج "أجندة مفتوحة"، قناة بي بي سي العربية (12 نوفمبر/تشرين الثاني 2011).
4- بشارة، عزمي: "ندوة: ثورة الشعب في تونس: أسبابها ونتائجها وانعكاساتها عربيًا"، قناة الجزيرة مباشر (20 يناير/كانون الثاني 2011).
5- تملالي، طارق: "تداعيات زيارة أمير قطر لقطاع غزة"، قناة الجزيرة، برنامج ما وراء الخبر (23 أكتوبر/تشرين الأول 2012).

6- جبريل، محمود: برنامج "الذاكرة السياسية"، قناة العربية (10 نوفمبر/تشرين الثاني 2011).
7- حجي، لطفي: "تغطية الجزيرة للثورات العربية ج1"، برنامج "بلا حدود"، قناة الجزيرة (9 نوفمبر/تشرين الثاني 2011).
8- ديلو، سمير: برنامج "الحقائق الخفية"، قناة الوطنية (14 يناير/كانون الثاني 2012).
9- رئيس الوزراء ووزير الخارجية القطري السابق الشيخ حمد بن جاسم، برنامج بلا حدود، قناة الجزيرة (2 أبريل/نيسان 2012).
10- شمام، محمود: برنامج "أجندة مفتوحة"، قناة بي بي سي العربية (12 نوفمبر/تشرين الثاني 2011).
11- الصائغ، بدر الدين: برنامج "أجندة مفتوحة"، قناة بي بي سي العربية، (12 نوفمبر/تشرين الثاني 2011).
12- الصلابي، علي: برنامج "أجندة مفتوحة"، قناة بي بي سي العربية، (12 نوفمبر/تشرين الثاني 2011).
13- كلمة الأمير الوالد الشيخ حمد بن خليفة في ذكرى الثورة التونسية، قناة الجزيرة (14 يناير/كانون الثاني 2012).
14- الكواري. محمد: برنامج "أجندة مفتوحة"، قناة بي بي سي العربية (12 نوفمبر/تشرين الثاني 2011).
15- محاضرة رئيس الوزراء ووزير الخارجية القطري الشيخ حمد بن جاسم بمركز الدراسات الإسلامية بجامعة أكسفورد بعنوان "أفكار حول الوضع العربي الراهن وآفاق المستقبل" (23 مايو/أيار 2011).
16- مرسي، محمد: حوار خاص، قناة مصر الأولى (25 فبراير/شباط 2013).
17- "ملف جرحى الثورة"، قناة الوطنية (أبريل/نيسان 2012).
18- هيكل، محمد: قناة سي بي سي (28 ديسمبر/كانون الأول 2012).
19- وزير الخارجية التونسي رفيق عبد السلام، الشاهد التونسية (26 ديسمبر/كانون الأول 2012).

مقابلات:

1- أبراش، إبراهيم: 8 نوفمبر/تشرين الثاني 2012، جامعة الأزهر.

2- أبوعامر، عدنان: 8 نوفمبر/تشرين الثاني 2012، جامعة الأمة.

3- حمدان، أسامة: 26 يناير/كانون الثاني 2013، غزة.

4- قاسم، عبدالستار: 10 نوفمبر/تشرين الثاني 2012، مقابلة عبر الهاتف.

5- التميمي، عزام: 25 فبراير/شباط 2013، غزة.

6- صالح، محسن: 30 يناير/كانون الثاني 2013، جامعة الأقصى غزة.

7- العمادي، محمد: 9 مايو/أيار 2013، غزة.

8- الحمد، جواد: 25 فبراير/شباط 2013، غزة.

9- عبد الشافي، حسام: 7 مارس/آذار 2013، مقابلة عبر البريد الإلكتروني.

10- عبد الله، جمال: 2013، مقابلة عبر البريد الإلكتروني.

المصادر الإلكترونية:

1- أبوشبيكة، عدنان: "الموقف القطري من نظام الحكم في سوريا"، صوت الوطن، تاريخ الاسترجاع (1 فبراير/شباط 2012).
http://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2011/12/07/244785.htm

2- أبوعامر، عدنان وباكير، علي: "تركيا والقضية الفلسطينية في ظل تحولات الربيع العربي"، مركز الجزيرة للدراسات، تاريخ الاسترجاع (12 يناير/كانون الثاني 2013).
http://studies.aljazeera.net/reports/2012/11/20121168292367395O.htm

3- أحمد، السر: "الغاز يرسم صورة قطر السياسية، صحيفة السفير العربي"، تاريخ الاسترجاع: (1 مايو/أيار 2013).
http://arabi.assafir.com/Article.asp?aid=596&refsite=assafir&reftype=leftmenu&refzone=switcher

4- بسيسو، مؤمن: "قطر حين تسد عجز الأمة"، الجزيرة نت. تاريخ الاسترجاع (5 أبريل/نيسان 2013).
http://www.aljazeera.net/opinions/pages/95262650-5265-4ea9-beaf-7847885e6f3f

5- بشارة، عزمي: "ندوة بعنوان: العضوية الفلسطينية في الأمم المتحدة: صراع مفتوح على كل الاحتمالات" تاريخ الاسترجاع (16 أبريل/نيسان 2012).
http://www.dohainstitute.org/content/deae0a49-cdc1-4f94-945f-c95573fb916f

6- بن جاسم، حمد: "كلمة رئيس الوزراء القطري أمام مؤتمر أصدقاء سوريا"، موقع وزارة الخارجية القطرية. تاريخ الاسترجاع (4 يناير/كانون الثاني 2013).
http://www.mofa.gov.qa/minister.cfm?m_cat=1&id=194

7- بن جاسم، حمد: "كلمة وزير الخارجية القطري أمام مجلس الأمن"، موقع وزارة الخارجية القطرية، تاريخ الاسترجاع (4 يناير/كانون الثاني 2013).
http://www.mofa.gov.qa/minister.cfm?m_cat=1&id=191

8- بن جاسم، حمد: "كلمة رئيس الوزراء القطري، مؤتمر أصدقاء سوريا"، تاريخ الاسترجاع (4 يناير/كانون الثاني 2013).
http://www.mofa.gov.qa/minister.cfm?m_cat=1&id=201

9- بوريسوف، أليكس: "سياسة قطر العربية"، موقع الشرق الجديد، تاريخ الاسترجاع (6 يناير/كانون الثاني 2013).
http://www.ar.journal-neo.com/node/119223

10- تعتاع، عبد الناصر: "الموقف العربي من الثورة السورية"، موقع مركز أمية للبحوث والدراسات الاستراتيجية، تاريخ الاسترجاع (10 فبراير/شباط 2013).
http://umayya.org/?p=1386

11- الجرادي، علي: "مؤسسة قطر في مواجهة اللجنة الخاصة"، مأرب برس، تاريخ الاسترجاع (1 يونيو/حزيران 2012).
http://marebpress.net/articles.php?id=6374

12- الجزيرة نت: "توجس من القوات الخليجية بالبحرين"، تاريخ الاسترجاع (4 فبراير/شباط 2013).
http://www.aljazeera.net/news/pages/138c75ec-922f-4104-bd4d-c03bf50c88e8

13- الحسن، عمر: "دول الخليج والأزمة السورية: مستويات التحرك وحصيلة المواقف"، مركز الجزيرة للدراسات، تاريخ الاسترجاع (18 فبراير/شباط 2013).
http://studies.aljazeera.net/reports/2012/06/20126287312760437 3.htm

14- حسين، جاسم: "ظاهرة الاستثمارات القطرية حول العالم"، مركز الخليج لسياسات التنمية، تاريخ الاسترجاع (4 نوفمبر/تشرين الثاني 2012).

15- ديوب، عمار: "الثورة البحرينية: التغيير الممكن"، الأخبار، تاريخ الاسترجاع (4 يناير/كانون الثاني 2013).
http://www.al-akhbar.com/node/63187

16- روبرتس، ديفيد: "السياسة الخارجية القطرية من الحذر إلى الجرأة"، "فورن أفيرز".
http://www.qurynanew.com/14297

17- السعيدي، سعد: "حقيقة ثورة البحرين"، العرب.
http://www.alarab.qa/details.php?issueId=1317&artid=137766

18- سمارة، مالك ورجب، أحمد: "مقترح تبادل الأراضي"، الأخبار، تاريخ الاسترجاع (4 مايو/أيار 2013).
http://www.al-akhbar.com/node/182468\

19- صادق، نبيل: "أسرار العلاقات القطرية-الاسرائيلية"، مصر الجديدة، تاريخ الاسترجاع (12 ديسمبر/كانون الأول 2012).
http://www.misrelgdida.com/index.php?print=1&news=445

20- الحياة اللندنية، "علي صالح يهاجم قطر"، تاريخ الاسترجاع (1 يناير/كانون الثاني 2013).
http://alhayat.com/Details/431918

21- الراية، "العلاقات القطرية-البحرينية نموذج للتكامل الاقتصادي".
http://www.raya.com/news/pages/57a617b5-2f76-439b-ab05-cba9a583cf09

22- الراية، "دراسة للمشهد الإعلامي القطري".
http://www.raya.com/news/pages/bdb08863-d970-49a8-8f60-138034ebd36

23- الشرق الأوسط، "رجال أعمال قطريون يطلقون مشاريع في سوريا".
http://www.aawsat.com/details.asp?issueno=9532&article=3350 80#.UWfIvkp6knw

24- الشرق، "ربيع الدوحة في صنعاء يثمر نفوذًا لحساب حلفائها الجدد".
http://www.alsharq.net.sa/2012/12/12/620296

25- المصري اليوم، "قمة مبارك وحمد تذيب "الخلافات السياسية" بين مصر وقطر"، تاريخ الاسترجاع (5 مايو/أيار 2013).
http://today.almasryalyoum.com/article2.aspx?ArticleID=278570

26- اليوم السابع، "أزمة بين قطر والبحرين بسبب فيلم بثته الجزيرة".
http://www.youm7.com/News.asp?NewsID=470082

27- اليوم السابع، "مصر تشارك في منتدى الدول المصدرة للغاز بقطر"، تاريخ الاسترجاع (13 ديسمبر/كانون الأول 2012).
http://www.youm7.com/NewsPrint.asp?NewsID=113580

28- الصيد، محمد: "سر الاستماتة القطرية في دعم الثورة الليبية"، تاريخ الاسترجاع (13 أبريل/نيسان 2012).
http://gafsajeune.ahlamontada.com/t5076-topic

29- الطباع، ماهر: "زيارة أمير قطر لغزة وآثارها الاقتصادية"، الجزيرة نت، تاريخ الاسترجاع (5 أبريل/نيسان 2013).
http://www.aljazeera.net/home/print/97bf4c0e-b160-4e00-8a8b-af44be2d88ae/61aafe7f-7237-403d-a824-3cb293fd8634

30- عبد السلام، رفيق: "مقابلة مع جريدة الرأي الكويتية"، تاريخ الاسترجاع (1 مارس/آذار 2013).
http://www.almasdar.tn/management/article-7718

31- عبد الظاهر، محمد: "الاستثمارات القطرية في ليبيا تقارب 10 مليارات دولار"، تاريخ الاسترجاع (29 أغسطس/آب 2012).

http://www.zawya.com/ar/story/ZAWYA20111123123446

32- العطية، خالد: "ندوة القوى الصاعدة في المنطقة: التحديات والشراكة الدولية"، الجزيرة نت، تاريخ الاسترجاع (18 مايو/أيار 2013).
http://www.aljazeera.net/news/pages/b2999f3c-564a-49af-9646-77e99c572785

33- علوش، فريد، "التعاون القطري-الأوكراني في مجال الطاقة"، مركز الجزيرة للدراسات.
http://studies.aljazeera.net/reports/2012/12/2012122463443720206.htm

34- علي، أحمد: "قطر واليمن: بين الحكمة اليمانية والحنكة القطرية"، الوطن (11 أبريل/نيسان 2011).

35- غطاس، أمير: "ماذا وراء الدور القطري المتصاعد دوليًا وإقليميًا؟".
http://www.daoo.org/dim/news.php?action=show&id=38731

36- فياض، أحمد: "زيارة أمير قطر لغزة بعيون محللين"، الجزيرة نت، تاريخ الاسترجاع (25 ديسمبر/كانون الأول 2013).
http://www.aljazeera.net/news/pages/d493929e-c7d9-48c1-ab5c-269070fde577

37- قرار الجامعة العربية: رقم 7444، عناصر الخطة العربية لحل الأزمة السورية (22 يناير/كانون الثاني 2012).
www.diplomatie.gouv.fr/.../pdf/120122_LEA_-Resolution_7444_sur..

38- قربوسي، علي: "العلاقة التونسية-القطرية بين الامتعاض الشعبي والتبعية الرسمية"، الشرق (14 ديسمبر/كانون الأول 2012).
http://www.alsharq.net.sa/2012/12/14/623596

40- اللباد، مصطفى: "قطر: أحلام كبيرة وقدرات محدودة". مركز الخليج لسياسات التنمية.
http://www.dc4mf.org/ar/content/122

41- مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، "حصاد شهر سبتمبر" (2001).
http://www.wafainfo.ps/aprint.aspx?id=3488

42- مقبل، ريهام، "أبعاد التحول في العلاقات القطرية-السعودية بعد الثورات"، تاريخ الاسترجاع (5 مايو/أيار 2013).
rcssmideast.org/التحليلات/العلاقات-الإقليمية/من-التفاهم-إلى-الصراع.html

43- مقلد، حسام: "شكرًا قطر الشقيقة"، المصريون.
http://www.almesryoon.com/news.aspx?id=60080

44- موقع الأمانة العامة لمجلس دول التعاون، "دعم القضية الفلسطينية وعملية السلام".
http://www.gcc-sg.org/index6fb1.html?action=Sec-Show&ID=338

45- موقع الجزيرة نت، "تسلسل زمني لأحداث الثورة المصرية"، تاريخ الاسترجاع (9 سبتمبر/أيلول 2012).
http://www.aljazeera.net/news/pages/807afb60-d07c-4c6e-8c40-4131a0533c97

46- موقع الديوان الأميري.
http://www.diwan.gov.qa/arabic/Qatar/qatar_new.htm#Political

47- موقع العربية نت: "مرسي وأردوغان وأمير قطر يبحثون أحداث غزة"، تاريخ الاسترجاع (14 أبريل/نيسان 2013).
http://www.alarabiya.net/articles/2012/11/17/250178.html

48- موقع العربية نت: "مبارك يتنحى ويسلم سلطاته للقوات المسلحة"، تاريخ الاسترجاع (1 فبراير/شباط 2013).
http://www.alarabiya.net/articles/2011/02/11/137234.html

49- موقع بي بي سي: "قطر تدعو لإرسال قوات عربية إلى سوريا"، تاريخ الاسترجاع (15 مارس/آذار 2012).

50- موقع جهاز الإحصاء القطري.
http://www.qsa.gov.qa/ar/PopulationStructure.htm

51- موقع سي إن إن: "ثورة البحرين مذهبية تستهدف السنة"، تاريخ الاسترجاع (8 فبراير/شباط 2013).
http://arabic.cnn.com/2011/bahrain.2011/3/19/qaradawi.bahrain/index.html

52- موقع مركز الجزيرة للدراسات، "الرؤية والأهداف" (2011).

http://studies.aljazeera.net/about/aboutstudies/

53- موقع وزارة الخارجية القطرية (2009).

http://www.mofa.gov.qa/official_Statements.cfm?id=50

54- موقع وكالة الأنباء القطرية.

http://www.qnaol.net/Ar/Pages/default.aspx?web=/QNAAr/Pages/default.aspx#box1

55- نمر، سليمان: "أسباب الفشل المتوقع للمبادرة الخليجية"، ميدل إيست أونلاين تاريخ، الاسترجاع (12 يوليو/تموز 2012).

http://middle-east-online.com/?id=110652

56- هيرمان، راينر: مقابلة صحفية مع رئيس الوزراء القطري الشيخ حمد بن جاسم، موقع الخارجية القطرية، تاريخ الاسترجاع (16 أغسطس/آب 2012).

http://www.mofa.gov.qa/minister.cfm?m_cat=2&id=99

57- وكالة الأنباء السعودية (2010).

http://www.spa.gov.sa/Search.php?pg=1&s=&s2=&by1=n

المراجع الأجنبية:

1. Abraham، G: "Qatar is a diplomatic heavy-hitter". Aljazeera (2008).
http://www.aljazeera.com/focus/2008/07/200872164735567644.html
2. Akhmetov، T: Explaining Qatar's foreign policy (2012).
http://www.opendemocracy.net/timur-akhmetov/explaining-qatars-foreign-policy-0
3. Barakat، S: The Qatari Spring: Qatar's emerging role in peacemaking، (London: The London School of Economic And Political Science، 2012).
4. Blanchard، C: Qatar: Background and U.S. Relations (Washington: Congressional Research Service Report for Congress، 2012).
5. Colombo، S: The GCC Countries and the Arab Spring: Between

Outreach، Patronage and Repression (Rome: instituto affari internazionali، 2012).

6. Hroub، Kh: "Qatar and the Arab Spring"، Heinrich Boll Stiftung (4 November 2012).
7. International Monetary Fund، "Qatar 2012 Article IV consultation" (Washington International Monetary Fund، Publication Services، Report 12/18، 2012).
8. Keiswetter، A: "The Arab Spring: implications for U.S. Policy and Interests"، Middle East Institute، (2012)
9. Kinninmont، Jane: "From football to military might. How Qatar wields global power"، The Observer (3 February 2013).
10. Peterson، J.E: "Qatar and the world: branding for micro-state"، Middle East journal، volume 60، no. 4، autumn.
11. Rabbani، Mouin: "Qatar and The Palestinian". Henrich Boll Foundation (4 November 2012).
12. Roberts، David: "Behind Qatar Intervention In Libya: Why Was Doha Such A Strong Supporter of The Rebels?".
http://www.foreignaffairs.com/articles/68302/david-roberts/behind-qatars-intervention-in-libya
13. Steinberg، G: "Qatar and the Arab Spring Support for Islamists and New Anti-Syrian Policy"، German Institute for International and Security Affairs.
http://www.swp-berlin.org/fileadmin/contents/products/comments/2012C07_sbg.pdf
14. Ulrichsen، C: "Qatar and the Arab Spring"، Zurich Swiss Federal Institute of Technology، (2011).
www.isn.ethz.ch/isn/CurrentAffairs/ISNInsights/Detail?lng=en&id=128409&contextid734=128409&contextid735=128408&tabid=128408

هذا الكتاب

تختلف مواقع الدول وأدوارها على خشبة المسرح الدولي باختلاف مقوماتها وظروفها، كما تتعدد أشكال سلوكها من مرحلة لأخرى، وتكون للدولة سمات معينة وسمعة خاصة إذا استطاعت أن تحدث تأثيرًا كبيرًا في محيطها الإقليمي والدولي في أكثر من مجال، لاسيما إن وقع هذا التأثير في مرحلة مهمة وحساسة لها ما بعدها، وبغض النظر عن اتجاه التأثير سلبًا أو إيجابًا فإن سياسات هذه الدول المؤثرة تستحق الدراسة والبحث للاستفادة وأخذ العبر، وللاطلاع على جوانب مهمة من سياستها ودوافعها وأهدافها ووسائلها في محاولة لفهم ملامح المرحلة التي تحمل هي أيضًا ملفات في غاية الأهمية. ومما يلفت الانتباه أن تسجل السياسة الخارجية لدولة ما حراكًا نشطًا في أكثر من قضية في نفس الوقت وتجاه عدة دول أخرى، وفي عالم يسعى الكل فيه لتحقيق مصالحه بوسائل مختلفة ومتفاوتة ما بين صلبة وناعمة فإن مقياس قوة الدولة يمكن تعرّفه من خلال تأثير سياستها الخارجية في محيطها على الأقل، وقدرتها على إدراك الواقع الدولي ومرونتها بحيث لا تكون متشنجة أمام تحولاته وتغييراته المتتابعة.

نبذة عن المؤلف



محمود سمير الرنتيسي، باحث فلسطيني حاصل على الماجستير في الدبلوماسية والعلاقات الدولية. يعد حاليا رسالة الدكتوراة في العلاقات الدولية بجامعة غازي في أنقرة. ناشط في القضايا الشبابية وخاصة المتعلقة بالقضية الفلسطينية. تغطي اهتماماته البحثية مواضيع السياسة الخارجية، والقضية الفلسطينية، والربيع العربي، والحراك الشبابي، والثقافة السياسية. له العديد من الدراسات والمقالات المنشورة في صحف فلسطينية ومواقع إلكترونية.

مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTER FOR STUDIES
الدار العربية للعلوم ناشـ[ـرون]
[Arab] Scientific Publishers, Inc.

جميع كتبنا متوفرة في موقع www.nwf.com | www.neelwafurat.com